الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

تخصص: إدارة الاعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

✓ شعبي وصال

✓ جلجال فاطيمة الزهراء

تحت عنوان:

أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي في الجزائر (خلال الفترة 2000–2022)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

ظريف فاطمة	**جامعة ابن خلدون تيارت**	**رئيسة**
بلخير فريد	**جامعة ابن خلدون تيارت**	**مشرفا**
صحراوي جمال الدين	**جامعة ابن خلدون تيارت**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024م– 2025م

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

في هذا المقام، يسرّني أن أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم، من قريب أو بعيد، في إنجاز هذا العمل البحثي المتواضع.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف

الدكتوربلخير فريد .

على توجيهاته السديدة، وملاحظاته القيّمة، وصبره الدائم، والتي كان لها بالغ الأثر في إخراج هذا العمل إلى النور.

كما لا يفوتني أن أشكر **كافة الأساتذة الأفاضل** في قسم علوم التسيير على ما قدموه من علم ومعرفة طوال سنوات الدراسة، مما كان له عظيم الأثر في بناء هذا البحث.

وكل الشكر والتقدير إلى عائلتي الكريمة، وخاصة والديّ العزيزين، على دعمهم المعنوي والمادي المتواصل، وعلى دعائهم الذي كان النور الذي أنار طريقي.

ولا أنسى أن أعبّر عن امتناني إلى زميلتي التي كانت عونًا لي وكنت عونا لها طوال مراحل هذا البحث، بتشجيعنا، واقتراحاتنا، ومشاركتنا الفكرية.

ختامًا، أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنه سميع مجي

الاهداء

إلى من غرَسوا في نفسي حبّ العلم،

إلى من كانوا سندي في كل خطواتي،

إلى من علّموني أن النجاح لا يأتي صدفة، بل يُصنع بالإرادة والعمل والمثابرة...

إلى والديّ العزيزين،

نهر العطاء الذي لا ينضب، ودعاؤهما النور الذي رافقني في طريقي.

إلى إخوتي وأخواتي،

الذين كانوا دومًا مصدر دعم وتشجيع.

الى زوجي العزيز،

سندي الذي دعمني.

إلى أساتذتي الكرام،

الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيههم، فكانوا خير منارة في درب المعرفة.

إلى أصدقائي وزملائي،

رفقاء السهر والتحديات، الذين شاركوني اللحظات الصعبة والجميلة على حد سواء.

إلى كل من آمن بي ودعمني من قريب أو بعيد...

أهدي هذا العمل المتواضع، عرفانًا وتقديرًا لكم جميعًا.

مع خالص المحبة والامتنان.

جلجال فاطيمة

الاهداء

الحمد الله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

(وأخر دعواهم أن الحمد الله رب العالمين)

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات ،لكنني فعلتها ،

فالحمد الله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضله وكرمه

وبكل حب اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي :

الى من دعمني بلا حدود وبلا مقابل والى من علمني ان الدنيا كفاح

وسلاحها العلم والمعرفة ،فخري واعتزازي : **أبي**

الى من جعل الله الجنة تحت أقدامها ،الى القلب الحنون والشمعة التي

كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي وجنتي : **أمي**

الى سندي الذي دعمني: **زوجي العزيز،**

الى من ساندوني بكل حب عند ضعفي وازاحو عني طريق المتاعب

الى من امدني بالقوة والتوجيه وامن بي ودعمني في الاوقات الصعبة

شعبي وصال

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الاهداء

فهرس المحتويات.....I

قائمة الجداول IV

قائمة الأشكال.....VI

مقدمة.....أ

الفصل الأول

أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النمو الاقتصادي

المبحث الأول: مدخل عام لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال 3

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تكنولوجيا المعلومات و الاتصال 3

الفرع الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال 3

الفرع الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات و الاتصال 5

الفرع الثالث: استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال..... 6

المطلب الثاني : مؤشرات و دوافع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال 8

الفرع الأول: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال 8

الفرع الثاني : دوافع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال..... 11

المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات و الاقتصاد الرقمي..... 12

الفرع الأول :مكونات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات 12

الفرع الثاني :الاقتصاد الرقمي..... 13

المبحث الثاني: الاطار النظري للنمو الاقتصادي 16

المطلب الأول : ماهية النمو الاقتصادي..... 16

الفرع الأول : تعريف النمو الاقتصادي 16

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي..... 17

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية..... 17

الفرع الرابع : قياس النمو الاقتصادي..... 19

الفرع الخامس: أهمية النمو الاقتصادي..... 21

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي 22

الفرع الأول: التفسير الكلاسيكي للنمو الاقتصادي 22

الفرع الثاني :التفسير النيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي 25

الفرع الثالث: التفسير الكينزي للنمو الاقتصادي 28

الفرع ارابع: التفسير الحديث للنمو الاقتصادي 29
المطلب الثالث: مصادر و محددات النمو الاقتصادي 29
الفرع الاول: مصادر النمو الاقتصادي..... 30
الفرع الثاني :محددات النمو الاقتصادي 31
المبحث الثالث :أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحقيق النمو الاقتصادي..... 35
المطلب الأول : أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسة..... 35
الفرع الأول :أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في نشاط المؤسسة..... 35
الفرع الثاني : أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في إدارة التغيير 36
الفرع الثالث: أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الأداء التنظيمي..... 37
الفرع الرابع: أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحقيق الريادة 39
الفرع الخامس: أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الابداع الإداري..... 40
المطلب الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية البشرية..... 40
الفرع الأول: أهمية تكنولوجيا المعلومات في إدارة و تنمية الكفاءات البشرية 40
المطلب الثالث :أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في النمو الاقتصادي..... 42

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول: دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر 47
المطلب الأول: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر 47
الفرع الأول: تطور خدمات الهاتف الثابت 47
الفرع الثاني: تطور خدمات الهاتف النقال..... 48
الفرع الثالث: تطور خدمات شبكة الإنترنت..... 49
المطلب الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر..... 51
الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال 51
الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال 51
الفرع الثالث: الأهمية البيئية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال..... 52
المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل المعوقات..... 52
الفرع الأول: ملامح استراتيجية الجزائر في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال 53
الفرع الثاني: المعوقات التي تواجه تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال 54
الفرع الثالث: آفاق وتوصيات لدعم الاستراتيجية الوطنية..... 56
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر 59
المطلب الاول: مخططات وبرامج دعم النمو الاقتصادي. 59

الفرع الأول–برنامج الانعاش الاقتصادي 2001– 2004..... 59
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو2005– 2009 61
الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010– 2014 62
الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019 63
الفرع الخامس: النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016– 2030 65
المطلب الثاني: تطوير الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي (1990–2022) 65
الفرع الأول: تطور الناتج الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 – 2022 65
الفرع الثاني تصنيف النمو الاقتصادي بالتتابع إلى ثلاث فترات..... 68
المطلب الثالث تطور القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية:..... 70
الفرع الأول: قطاع الفلاحة 70
الفرع الثاني: قطاع التجارة..... 71
الفرع الثالث: قطاع الصناعة خارج المحروقات:..... 73
الفرع الرابع: قطاع الخدمات: 74
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها على النمو الاقتصادي 76
لمطلب الأول: توصيف النموذج القياسي للدراسة..... 76
الفرع الأول: منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) 76
المطلب الثاني: الدراسة القياسية : 77
الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة حسب Dickey – Fuller) ... 77
الفرع الثاني: تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج..... 79
الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود Bounds Test..... 79
المطلب الثالث: اختبارات جودة النموذج (التقييم القياسي): 82
الفرع الأول: إختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي Breusch–Godfrey Serial Correlation
..... 82
الفرع الثاني: اختبار عدم ثبات التباين لبواقي النموذج Heteroskedasticity Test ARCH..... 82
الفرع الثالث: إختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ .....–Normality Test Jarque
Bera 83
الفرع الرابع: اختيار ملاءمة الشكل الدالي Ramsay..... 83
الفرع الخامس: اختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM , CUSUMSQ 84
الفرع السادس: اختبار جودة الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (مؤشر Theil) 84
الخاتمة 89
قائمة المصادر والمراجع 93

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01-01	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب الانكتاد	10
02-01	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	18
01-02	تطور عدد اشتراكات الهاتف النقال عبر السنوات من (2018-2023)	47
02-02	تطور عدد اشتراكات الهاتف النقال عبر السنوات من (2018-2023)	48
03-02	تطور عدد اشتراكات حسب التكنولوجيا	48
04-02	تطور عدد اشتراكات الهاتف النقال عبر السنوات من (2018-2023)	49
05-02	تطور عدد اشتراكات الانترنت الثابث عبر السنوات من (2018-2023)	49
02- 06	تطور عدد اشتراكات الانترنت الثابت حسب نوع التكنولوجيا	50
07-02	تطور عدد اشتراكات الانترنت الثابت حسب سرعة التدفق	50
08-02	نسبة مساهمة قطاع الاتصالات في القيمة المضافة الكلية للسنتين (2011 و2022)	51
09-02	مؤشرات التجارة الخارجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال	55
10-02	توزيع المخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي2001-2004	59
11-02	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009	61
12-02	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 - 2019	64
02- 13	الناتج الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 - 2022	66
14-02	تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الجزائر من 1990 إلى 2021.	71
15-02	تطور القيمة المضافة لقطاع التجارة في الجزائر من 1990 إلى 2021.	72

16-02	تطور القيمة المضافة لهذا القطاع من 1990 إلى 2021، مع تراجع طفيف سنة 2020 بسبب الجائحة.	73
17-02	تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات من 1990 إلى 2021.	74
18-02	اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF	78
19-02	نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج وفق إختبار الحدود	80
20-02	تقدير المعلمات في المدى الطويل والقصير للنموذج	81
21-02	إختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي	82
22-02	اختبار عدم ثبات التباين لبواقي النوذج	82
23-02	اختبار صحة الشكل الدالي المستخدم	83

قائمة الأشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
01-02	فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج ARDL	79
02-02	إختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ	83
03-02	اختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج	84
04-02	اختبار جودة الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (مؤشر Theil)	85

مقدمة

مقدمة

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT) تلعب دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. فقد أسهم التطور الكبير في التقنيات الرقمية، من شبكات الإنترنت إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، في إحداث نقلة نوعية في كيفية إنتاج وتبادل السلع والخدمات، ما أدى إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتوسيع الأسواق، وخلق فرص عمل جديدة في قطاعات غير تقليدية.

ويُعد الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال اليوم أحد المحددات الأساسية لتنافسية الدول، إذ أن تعزيز البنية التحتية الرقمية وتبني سياسات رقمية فعّالة أصبحا من الشروط الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وقد أظهرت تجارب العديد من الدول أن تطوير هذا القطاع يُفضي إلى تحسين أداء المؤسسات، وتحفيز الابتكار، ورفع مستوى الشفافية والحكامة الاقتصادية.

يشهد العالم اليوم تحولاً جذرياً بفعل التقدم التكنولوجي المتسارع، حيث أصبحت **تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT)** أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فقد غيرت هذه التكنولوجيا أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وأسهمت في تحسين كفاءة المؤسسات ورفع مستوى التنافسية، ما جعلها محوراً أساسياً في السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

بالنسبة للجزائر، تأتي أهمية الموضوع في سياق سعيها لتنويع اقتصادها والتقليل من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، الذي يُعد المصدر الأساسي لعائدات الدولة. وفي هذا الإطار، اتجهت الحكومة الجزائرية إلى اعتماد عدد من السياسات الهادفة إلى تطوير الاقتصاد الرقمي، من خلال دعم البنية التحتية الرقمية، وتوسيع تغطية الإنترنت، وتشجيع المؤسسات الناشئة (Startups)، بالإضافة إلى إدماج الحلول الرقمية في القطاعات الحيوية مثل التعليم، الصحة، والخدمات الإدارية.

وعلى مستوى الدول النامية، ومنها **الجزائر**، فإن إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاعات الاقتصادية بات ضرورة ملحة لتحفيز النمو، وتقليص الفجوة الرقمية، وبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكن رغم المبادرات المتعددة التي تبنتها الجزائر في هذا المجال، لا تزال النتائج متفاوتة وغير متكافئة بين القطاعات، ما يطرح تساؤلات حول مدى فعالية هذه الجهود في دعم النمو الاقتصادي.

لكن رغم هذه الجهود، لا تزال مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النمو الاقتصادي الجزائري دون المستوى المنشود، بفعل عدة تحديات تتعلق بجودة البنية التحتية، ضعف البيئة التشريعية والتنظيمية، نقص الكفاءات الرقمية، ومحدودية الاستثمار في البحث والتطوير.

1- إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق، تتمحور **إشكالية الدراسة** حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2000 الى 2022 ؟

2- التساؤلات الفرعية:

1. ما هو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر؟
2. ما هو واقع جاهزية الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟
3. هل يمكن أن تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصال النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3- فرضيات الدراسة:

- يُتوقع أن يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ضعف البنية التحتية الرقمية في الجزائر يحد من فاعلية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق النمو.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- تقييم مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري للتحول الرقمي.
- إبراز التحديات والفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

5- أهمية الدراسة

تكمن في تقديم تصور علمي يساعد صناع القرار في رسم سياسات رقمية فعالة، ويثري الأدبيات الاقتصادية الوطنية بدراسة تطبيقية حديثة حول أثر التحول الرقمي في الجزائر.

6- أسباب اختيار الموضوع:

- **أسباب ذاتية:** تنبع من اهتمام الباحث بمجال الاقتصاد الرقمي وتأثير التكنولوجيا على التنمية، اقتراح الأستاذ المشرف.

- **أسباب موضوعية:** الأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصادات الحديثة، والحاجة إلى فهم دورها الحقيقي في النمو الاقتصادي الوطني، خاصة في ظل التحولات الرقمية العالمية.

7- حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة الحدود الزمانية و المكانية المتمثلة فيما يلي :

- **المجال المكاني:**

الجزائر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

- **الحدود الزمنية:**

تقتصر الدراسة على تحليل الفترة الممتدة من**2000 إلى 2022**، وهي فترة شهدت فيها الجزائر تحولات مهمة على مستوى السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات رقمية متعددة من طرف الدولة.

8- منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي** ، القائم على **جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها وقياس العلاقة** بين متغيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومؤشرات النمو الاقتصادي.

9- صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة بعض الصعوبات أبرزها:

- التضارب في البيانات والأرقام.
- شساعة الموضوع و صعوبة حصره في مجال معين .
- تباين تعريفات ومؤشرات القياس بين المؤسسات والمنظمات المختلفة.

10- الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تم الاستناد عليها لانجاز هذا البحث، نذكر:

1. دراسة لعبد الرحمان سوالمية، استخدامات تكنولوجيا الاتصال الحديثة وانعكاساتها على نمط الحياة في المجتمع الريفي، مقال نشر في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية في 21 ديسمبر 2015، حيث أبرزت هاته الدراسة نتائج أهمها:

– ساهمت في زيادة فرص التعلم والمعرفة والمعرفة خاصة بين الشباب

– تكنولوجيا الاتصال الحديثة غيرت طرق التواصل في المجتمع الريفي وسهلت الاتصال مع الخارج

– ساعدت في تحسين الوضع الاقتصادي ببعض الفرص الجديدة.

2. دراسة لسابق نسيمة، بعنوان موقع الجزائر من اقتصاد المعرفة من خلال مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال: دراسة تحليلية احصائية خلال الفترة 2000–2020، مقال منشور في المجلة الجزائرية للأمن والتنمية في جويلية 2023، من اهم النتائج التي توصلت لها هاته الدراسة لدينا:

- الجزائر شهدت تحسنا في مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال مثل استخدام الهاتف والانترنت.
- رغم التحسن، هناك تحديات تقنية وبشرية تعيق تقدمها الكامل في اقتصاد المعرفة.
- الجزائر مازالت بعيدة عن تحقيق تكامل فعال باقتصاد المعرفة وتحتاج لتعزيز الاستثمارات في هذا المجال.

3. دراسة لمروة مومن، بعنوان اثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه طور ثالث، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، بتاريخ 06 ديسمبر 2023، من اهم النتائج التي توصلت اليها هاته الدراسة هي:

- تنمية الصادرات خارج المحروقات لها تأثير ايجابي وملموس على النمو الاقتصادي في الجزائر
- هناك علاقة طويلة الأجل بين زيادة الصادرات الغير النفطية وارتفاع نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي.
- الدراسة توصي بضرورة بضرورة دعم الدولة لتطوير وتنويع الصادرات الغير النفطية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

4. دراسة لعبد الخالق اودينة، بعنوان تحدي تبنيات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات الجزائري، مقال منشور بمجلة البصائر في جوان 2024، إذ توصلت هاته النتائج الى نتائج أبرزها:

– تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر من اكبر التحديات التي تواجه المؤسسات عند اعتمادها على هذه التكنولوجيا.

– تواجه المؤسسات الجزائرية صعوبة في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال بسبب ضعف البنية التحتية الداعمة.

– تخشى الموارد البشرية من فقدان بعض الامتيازات عند تبني المؤسسة لتكنولوجيا جديدة، مما يؤدي الى مقاومة التغيير.

ـــ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1-**التركيز على الجزائر تحديدا:** بحيث أن معظم الدراسات السابقة تناولت الدول المتقدمة ونماذج مقارنة بين عدة دول بينما هذه الدراسة تركز بشكل معمق على السياق الجزائري.

2-فترة زمنية حديثة وموسعة: تغطي الدراسة أكثر من عقدين ما يسمح برصد التحولات الكبيرة في البنية الرقمية والاقتصادية خاصة مع إدخال الانترنت والهاتف النقال...

3-تحليل العلاقة السببية: تستخدم في الدراسة أدوات قياسية مثل نماذج ARDL لتحليل أثر سببي بين التكنولوجيا والنمو الاقتصادي .

11- هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث الى فصلين تتضمن ما يلي :

الفصل الأول: تم التطرق في الفصل الأول الى مدخل في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، كما تناولنا الاطار النظري للنمو الاقتصادي و كذلك أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في النمو الاقتصادي

الفصل الثاني: في هذا الفصل تم عرض الدراسة القياسية لتأثير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النمو الاقتصادي

تمهيد :

شهد العالم تطورات هائلة و سريعة في مجال التكنولوجيا المعلومات و الاتصال، ففي السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بها لامتلاكها إمكانيات كبيرة لرفع معدل النمو الاقتصادي، وبعد النتائج الإيجابية التي حققتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اقتصاديات الدول المتقدمة، علاوة على ذلك تساهم تكنولوجيا المعلومات في تسهيل التبادل التجاري و التواصل بين الدول، ما يفتح امام الاقتصادات أسواق جديدة و يزيد من استثماراتها، تعتبر الحكومات أيضا من المستفيدين الرئيسيين، حيث تتيح لهم هذه التقنيات تحسين خدماتهم العامة، و تعزيز الشفافية و المسائلة. فمن خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، يمكن للشركات تحسين أساليب العمل، وتقليل التكاليف و زيادة سرعة الإنتاج و الخدمات و هذا يؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي في المجتمعات المحلية العالمية.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث المبحث الأول عبارة عن مدخل عام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. اما المبحث الثاني سنتناول الاطار النظري للنمو الاقتصادي اما المبحث الثالث فيرتكز على أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحقيق النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مدخل عام لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال

المبحث الثاني: الاطار النظري للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحقيق النمو الاقتصادي

المبحث الأول: مدخل عام لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال

نتناول في هذا المبحث مفاهيم عامة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال من تعريفات و خصائص و استخدامات في المطلب الأول اما في المطلب الثاني نتطرق الى المؤشرات و الدوافع و في المطلب الثالث سندرس فيه مكونات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و كذا الاقتصاد الرقمي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

لقد اصبح تطور الدول في النظام العالمي يعتمد على مدى تقدمها من الناحية التكنولوجية نظرا للخدمات المهمة التي تقدمها لمستخدميها، لهذا شهد هذا القطاع أهمية كبيرة لانه يحقق النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

يعد مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مفهوم معقد و متعدد الجوانب لهذا يجب الإحاطة به بالتطرق الى بعض التعريفات وفيما يلي سوف نتعرف على اهمها:[1]

أولا-تعريف تكنولوجيا المعلومات: يعتبر مصطلح تكنولوجيا المعلومات من أكثر المصطلحات استخداما في الأبحاث و الدراسات المعاصرة، وبالتالي لا يمكن إحاطته بتعريف واحد محدد، وإنما هناك عدة تعريفات تذكر أهمها:

"تكنولوجيا المعلومات هي الطرق الإلكترونية للحصول على، ومعالجة وتخزين ونقل المعلومات، بالإضافة إلى الخدمات المساعدة التي تدعم هذه الأنشطة، وتشتمل تكنولوجيا المعلومات على المكونات المادية للحاسب البرمجيات، معدات الاتصالات والصناعات التي تعتمد بصفة أساسية على العمل الآلي".

"تكنولوجيا المعلومات مصطلح يشمل كل الصور التكنولوجية التي تستخدم الخلق وتخزين وتبادل واستخدام المعلومات في أشكالها المختلفة بيانات للأعمال محادثات صوتية، صور ساكنة ومتحركة، وسائط متعددة..). وهو يعد المصطلح الملائم ليضم كلا من تكنولوجيا الاتصالات والحاسبات الإلكترونية معاً، وبعد قطاع تكنولوجيا المعلومات القطاع القائد للمستقبل، ويطلق عليه اسم: ثورة المعلومات "

"تكنولوجيا المعلومات حصيلة تزاوج وتفاعل مجموعة من المكونات الأساسية التي تتمثل في: الحاسبات الإلكترونية، البرمجيات وأجهزة الاتصالات.

[1] – عبد الرحمان سوالمية، استخدامات تكنولوجيا الاتصال الحديثة و انعكاساتها، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،العدد واحد و عشرون ،باتنة ،الجزائر،2015 ، ص189.

ثانيا–تعريف تكنولوجيا الاتصال: ظهر مفهوم التكنولوجيا في القرن الماضي نتيجة التقدم الصناعي والتقني في المجالات المختلفة، ليعرفها حلبيريث بأنها "التطبيق النظامي للمعرفة العلمية أو أية معرفة منظمة من أجل أغراض علمية. أما المفهوم الحديث للتكنولوجيا فيشمل الإبداع والخلق بالإضافة إلى الاقتباس والاستيعاب، فالتكنولوجيا عبارة عن جميع الاختراعات والإبداعات اللازمة لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي."

والتي تتم من خلال مراحل النمو المختلفة فيما يخص الاتصال يعني تأسيس جماعة أو مشاركة ويعني في العربية إيصال فكرة أو رأي إلى عدد من الأفراد وربطهم لبعضهم البعض. كما يعتبر العملية أو الطريقة التي تتم عن طريقها انتقال المعرفة من شخص لآخر حتى تصبح مشاعا بينهما، وتؤدي إلى التفاهم بين هذين الشخصين أو أكثر، بذلك يصبح لهذه العملية عناصر ومكونات، واتجاه نسير فيه، وهدف نسعى إلى تحقيقه ومجال تعمل فيه ويؤثر فينا.

ثالثا :تعريف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال: تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا كبيرا في شتى المجالات، وقد عرفت انتشارا كبيرا وتطورا واسعا، وقبل التطرق إلى معناها لابد من معرفة معنى كلمة تكنولوجيا باعتبار أنها ليست كلمة عربية. تكنولوجيا هي كلمة يونانية الأصل متكونة من مقطعين TECHNO وتعني التشغيل الصناعي، و"LOGOS ويقصد بها العلم أو المنهج، ومنه يقصد بكلمة تكنولوجيا علم التشغيل الصناعي.

توجد العديد من التعاريف التكنولوجيا المعلومات والاتصالات نذكر منها: [1]

"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي المقدرة التكنولوجية على الحصول على معلومات ومعالجتها وتبادلها تعد في التخاذ قرارات فعالة ".

"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات بمختلف أنوعها، والتي تستخدم من قبل المستفيدين منها في كافة مجالات الحياة"

ويعرفها المجلس الاستشاري للبحث والتطوير التطبيقي على أنها "الجوانب العلمية والفنية والهندسية والأساليب الإدارية. المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقاتها والحواسيب وتفاعلاتها مع الإنسان والآلات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بها."

[1] –عبد الخالق اودينة، تحدي تبنيات تكنولوجيا المعلوم ات و الاتصال في المؤسسات الجزائري، مجلة البصائر، العدد الاول، تيبازة، الجزائر،2024،ص41.

ومما سبق يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استخدام وسائل المعلوماتية والاتصال الحديثة والتقنيات المتطورة في معالجة البيانات بمختلف أشكالها وتحويلها إلى معلومات ومعالجتها وتبادلها تهدف اتخاذ قرارات فعالة.

الفرع الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

تتميز تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بمجموعة من الخصائص منها خاصة بتكنولوجيا المعلومات و منها خاصة بتكنولوجيا الاتصال و منها المشتركة بينهما .

اولا: خصائص تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

تتميز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بالعديد من الخصائص يمكن حصرها في مايلي : [1]

1- التفاعلية: وهذه السمة تطلق على الدرجة التي يكون فيها للمشاركين في عملية الاتصال تأثير على ادوار الآخرين واستطاعتهم تبادلها و يطلق على ممارستهم الممارسة المتبادلة أو التفاعلية و هي تفاعلية بمعنى أن هناك سلسلة من الأفعال الاتصالية التي يستطيع فرد (أ) أن يأخذ فيها موقع الشخص (ب) ويقوم بأفعاله الاتصالية، فالمرسل يستقبل ويرسل في نفس الوقت وكذلك المستقبل كما يطلق على القائمين بالاتصال لفظ المشاركين بدلا من المصادر . ولقد غيرت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة من مهام المتلقي وأكسبته خاصية المشاركة في الفعل الاتصالي مثله مثل المرسل حيث أصبح فاعلا في العملية الاتصالية بعدما كان شكل التفاعلية في وسائل الإعلام التقليدية.

2- قابلية الحركية: أي بث المعلومات واستقبالها من أي مكان آخر أثناء حركة المنتج ومستقبل المعلومات وذلك باستخدام عدد من الأجهزة المختلفة مثل التلفزيون، الهاتف النقال، التلفاز المدمج في ساعة اليد، الحاسوب الالكتروني النقال.

3- اللاتزامنية: وتعني إمكانية إرسال الرسائل و استقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من كل المشاركين أن يستخدموا النظام في الوقت نفسه ، فمثلا نظام البريد الالكتروني يرسل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستقبلها في أي وقت دونما حاجة لتواجد مستقبل الرسالة .

[1]-نبار ربيحة، خصائص وتأثيرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، جامعة الوادي، الجزائر ، مذكرة ماستر ،2018، ص22.

4- قابلية التوصيل والتركيب: إن تطور تكنولوجيا وسائل الاتصال أدى إلى اتحاد و اندماج أنظمة الاتصال ومثال ذلك وحدات نظام الاستقبال عن طريق الهوائيات المقعرة التي تجمع من موديلات مختلفة لكنها تؤدي وظيفتها في مجال استقبال الإشارات وبنها على أكمل وجه، وهي تسهل عمل القائم بالاتصال أو المستقبل .

5- الشيوع والانتشار: ونعني به الانتشار المنهجي لنظام الاتصال حول العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع و لا يكون حكرا على الأثرياء فقط وإنما يشمل كل فئات و طبقات المجتمع.

6- الكونية: فالبيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال هي بيئة عالمية دولية حتى تستطيع المعلومة أن تتبع المسارات المعقدة، كنعقد المسالك التي يتدفق عليها رأس المال الكترونيا عند الحدود الدولية في أي مكان من العالم.

7-اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

8-اللاجماهيرية: أي إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك ، أي بإمكانها توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة كما أنها تسمح بالجمع بين أنواع مختلفة للاتصالات سواء كان ذلك من شخص إلى شخص أو من مجموعة إلى مجموعة .

9-الاحتكارية: تتميز صناعة التكنولوجيا بالكثير من التركيز على عدد محدود من الدول الصناعية الكبرى وضمن الشركات الاحتكارية ، وليس فقط على عملية نقل وتسويق هذه التكنولوجيا في الدول الأقل تقدما ولكن أيضا في التأثير على طريقة إدارتها واستخدامها بل وصيانتها في أحيان كثيرة في هذه الدول، مما يعزز من أحكام قبضة المجتمعات المصنعة لهذه التكنولوجيا على الدول المستوردة لها وترسيخ تبعية الثانية للأولى في المجال الثقافي.

10 -المرونة وسهولة النقل: فمثلا يتيح الهاتف المحمول أو الحاسوب المحمول للفرد الاتصال بالشبكة من أي مكان كان فلم يعد مضطرا.

الفرع الثالث: استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تتعدد استخدامات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال حسب المجال التي يتم فيه استخدامها و فيما يلي سوف

ندرس اهم هذه الاستخدامات كل حسب مجاله :[1]

1.استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التسيير:

إن التدفق المتزايد للمعلومات والحاجة الماسة لمعالجتها داخل المنظمة من ناحية، وحجم مبادلة هذه المعلومات مع بقية المصالح من ناحية أخرى دفعت بالمنظمة لتطوير تكنولوجيا المعلومات بها، فكانت من بين الوسائل الناجعة الموجهة لحل المشاكل التسيير خاصة بالبلدان المتطورة، فمع تعقد المحيط وتطور تكنولوجيا المعلومات أحتل الحاسوب مكانة هامة في الإدارة وتوسعت مجالات استعماله خاصة للسير العمليات الروتينية مثل تسيير الأجور المحاسبة، تسيير المخزونات.... الخ.

2. استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجال الصناعي:

لقد أصبحت تستعمل في عمليات عدة منها: [2]

- **البرنامج المعلوماتي:** الذي يسمح بإنجاز نموذج أو مجسم أو صغير وبأقل التكاليف وفي أقل وقت ممكن ليعرض على الشاشة بثلاثة أبعاد، وهذا ما يسمح بظهور ما يسمى اقتصاديات التصميمات. ولقد أدخلت هذه التقنيات في عملية الإنتاج والمشاريع التي هي بصدد الإنجاز بحيث يمكن رؤية النموذج أو المجسم قبل أن ينجز مع إجراء التعديلات عليه بكل سهولة وبأقل التكاليف

- **الآلات الموجهة رقميا:** هي أجهزة حلت محل العامل في الإنتاج، وحتى تتمكن هذه الآلات من أداء مهامها فإنها تتلقى الأوامر بطريقة الكترونية من خلال أسلاك وكانت مسيرة بطريقة مركزية إلا أن ظهور المعالج الصغير سمح ببرمجة أوامر كل آلة على حدى.

- **استخدام تكنولوجيا المعلومات في قطاع المال والأعمال:** يمكن توضيح أهم استخدامات تكنولوجيا المعلومات في قطاعي المال والأعمال: أتمتة أعمال البنوك. تحويل الأموال الكترونيا، إقامة النماذج الاقتصادية، إدارة الاستثمارات، نظم معلومات أسواق الأوراق المالية. التصميم بمساعدة الكمبيوتر.

3. استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم والتكوين:

- يمكن توضيح أهم هذه التطبيقات:

[1] – بن يحي عمار،بوثليجة انيسة ،مساهمة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في إدارة و تنمية الكفاءات البشرية،مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، جامعة قسنطينة الجزائر ،العدد الأول ،2022 ص15.

[2] –بن يحي عمار، نفس المرجع السابق، ص 16 .

- نظم التكوين من خلال المحاكاة لرواد الفضاء.
- والطيارين على قيادة المركبات.
- برمجيات مساندة التعليم والتعلم.
- نظم المعلومات التربوي كمال عبد الحميد.

المطلب الثاني : مؤشرات و دوافع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

هناك عدة مؤشرات و دوافع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال سوف نتطرق لها في هذا المطلب نقدم دراسة لهذه المؤشرات و لا سيم في الجزائر و كذلك نذكر اهم هذه الدوافع فيما يلي :

الفرع الأول: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

تعتبر هذه المؤشرات ذات أهمية بالغة لما تنطوي عليه من العديد من التفاصي التي تهتم بالتكنولوجيا و بالجانب الاقتصادي، و فيما يلي اهم هذه المؤشرات:[1]

1. مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي المنظمة اسيا:

وقد اعتمدت المؤشرات التالية:

-عدد أجهزة الهاتف الأرضي لكل 1000 نسمة عند أجهزة الهاتف النقال لكل 1000 نسمة.

-عدد أجهزة الحاسوب لكل 1000 نسمة.

-نسبة مستخدمي الانترنت من إجمالي السكان عند مشغلي الانترنت لكل 1000 نسمة إيرادات التجارة الإلكترونية المتوقعة

2 .مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

وضعت 10 مؤشرات كالتالي:

1. العدد الإجمالي الخطوط ومسارات التوصيل لكل 100 نسمة.

[1] -- محدان امينة،كرناف فطيمة ،دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة تيارت، الجزائر ،2024 ،ص15.

2. العدد الإجمالي المشتركين بالهاتف المحمول لكل 100 نسمة عدد المشتركين في الشبكة ذات النطاق العريض.

3. العدد الإجمالي المشتركين في الانترنت لكل 100 نسمة ومدى وجود خطوط الاشتراك الرقمي.

4. العدد الإجمالي المشتركين في خطوط التليفون.

5. نسية انتشار الكمبيوتر في المنازل نسبة توصيل البيوت بالانترنت ونسبة توصيل البيوت بالشبكة ذات النطاق العريض

6. نسية استخدام الشبكة العريضة ذات النطاق الواسع في مجال الأعمال نسبة الوظائف المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

7. نسبة براءات الاختراع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال من إجمالي براءات الاختراع .

8. حصة القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من إجمالي القيمة المطلقة القطاع الأعمال الفئات البحث والتطوير في إطار صناعة التكنولوجيا المعلومات والاتصال.

9. نسبة التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصال 50 شركة أولى في مجال الاتصالات و 50 الأولى في مجال تكنولوجيا المعلومات .

3. مؤشرات البنك الدولي: اعتمد البنك الدولي مؤشرات كالتالي:

1. إجمالي الهواتف لكل 1000 نسمة.

2. مستخدمي الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة .

3. إجمالي الخطوط الهاتفية الأرضية لكل 1000 نسمة .

4. مستخدمو الحاسوب لكل 1000 نسمة.

5. نسبة توفر التلفزيونات في المنازل .

6. الانترنت الدولية الشبكة عريضة النطاق لكل ألف نسمة.

7. نسبةالأسعار الاستخدام الانترنت (مقدره بالدولار الأمريكي شهريا) .

8. مدى توفر خدمات الحكومة الإلكترونية .

9. مدى استخدام الانترنت في الأعمال والتجارة الإتفاق على التكنولوجيا المعلومات والاتصال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

4. مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب تطبيق الإنكتاد: وضعت الانكتاد مجموعة من المؤشرات تنتج مقارنه بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بين البلدان استنادا إلى مجموعة معايير المحددة يتم بموجبها استنباط سياسات مناسبة وملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية من طرف صانعي القرار والسياسة في البلد والجدول التالي يلخص هذه المؤشرات كما يلي:

الجدول رقم (01-01) مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب الانكتاد

الدليل/البعد	المؤشرات	المصادر
التوصيل	-عدد مضيفي الانترنت لكل فرد -عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد -عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل فرد -عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل فرد	-الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية والاسلكية
النفاذ	-عدد مستعملي الانترنت لكل فرد - الأمية (النسبة المئوية من السكان) -نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي -كلفة المخابرة المحلية	- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية -الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة والبنك الدولي - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
السياسة	-وجود دليل الانترنت - التنافس في الخطوط المحلية السياسة -التنافس في الاتصالات المحلية - التنافس في سوق مزودي خدمة الانترنت	-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
الاستخدام(حركة الاتصال)	-الحركة الدولية الداخلة -حركة الاتصالات الدولية الخارجة	- الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية

		- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

المصدر: بوجحيش خالدية، بشير عبد الكريم، دور التكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الابتكار دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلى شلف الجزائر، العدد 17،2017 ص 163.

الفرع الثاني : دوافع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

يتميز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول أوروبا والولايات المتحدة بأنه العنصر المحرك لخلق الوظائف الجديدة وتنشيط الاقتصاد، و من المعروف أن الثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية كبرى في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية في العصر الحالي، أين أصبحت المعلومات تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة، أما في الدول النامية نجد أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مازال في بداية الطريق و أن هذه البلدان يجب أن توفر البنية الأساسية للاتصالات الالكترونية لكي تستطيع الاستفادة من منافع ثورة المعلومات و بخاصة فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي. فالدول النامية و منها تعاني من قصور في المعلومات الاقتصادية غير المعلنة مثل المعلومات عن الفقر والبطالة وحسابات الدخل الإجمالي و ميزان المدفوعات، وكذلك المعلومات الخاصة بالصحة و البرامج التعليمية، مما يعني أن عملية التخطيط تتم بدون حقائق رقمية. يمكن إجمال النقاط الايجابية المحتملة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة بالنسبة للدول النامية حسب تقرير منظمة العمل الدولية، فيما يلي: [1]

1-انخفاض كلفة الاتصالات عموما، و إمكانية استبدال الاستثمارات الباهظة خصوصا في أنظمة الاتصالات.

2 - تطوير وإدامة المنافع التنافسية، وتطوير منتجات أصلية.

3- مكافحة الأمية وتأمين التعلم مدى الحياة لكل الأعمار وفي أي زمان ومكان بفضل التطبيقات التربوية والتعليمية .

4-المساهمة في الحد من الفقر وتوليد العمالة.

5-الاتصال السريع والمباشر يزيل كل الحواجز الحدودية والجمركية والبيروقراطية

6-الاطلاع والحصول على المعارف والمعلومات والأخبار والأحداث وكل المستجدات دون عناء كبير أو صعوبات.

[1]- محدان امينة، نفس المرجع السابق، ص 49.

7- العمل عن بعد من أماكن الإقامة أو غير ذلك.

8 - الرفع من قدرة المشروعات على أداء وظائفها بأقل قدر ممكن من الموارد.و يشير التقرير إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستطيع في الوقت عينه أن تتمتع بأثر بعيد الأمد على نوعية حياة الفئات المهمشة من السكان عبر تأمين إدارة سليمة أكثر استجابة وشفافية وتحسين النفاذ إلى الخدمات الصحية و التعليمية و الاجتماعية و غيرها.

المطلب الثالث: تكنولوجيا المعلومات و الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية ويرتكز على عدة مكونات ، منها البنية التحتية التكنولوجية، والأجهزة، والبرمجيات، والشبكات، بالإضافة إلى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية التي تتم بالكامل على شبكة الإنترنت .

الفرع الأول :مكونات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

تتعدد مكونات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و تتطور بشكل مستمر و تتكون من الاتي:[1]

1. المعدات: و هي عبارة عن الادوات التي والتي تحتوي على برامج المعلوماتية، وأجهزة المدخلات والمخرجات وأجهزة الخزن وكذلك الأجهزة المادية لغرض ربط الأجزاء.

2. البرمجيات: يعتبر هذا العنصر من بين اهم مكونات تكنولوجيا المعلومات حيث لا اهمية للمعدات بدونه. كونها تعالج البيانات و تتحكم فيها، للوصول الى نتائج تعالج المشاكل التي تعاني منها المؤسسة

3. البيانات: هي مجموعة من الوقائع و التي قد تكون في شكل أرقام أو كلمات لا وجود لعلاقة بين بعضها البعض، أي ليس لها معنى حقيقي و لا تؤثر في سلوك من يستقبلها". هذا و يمكن تعريفها على أنها مجموعة من المعلومات و التي لم يتم معالجاتها فهي بذلك تمثل مدخلات المعلومات و التي تحتاج للمعالجة.

4. الاتصالات: مجموعة من المكونات و التي توفر آليات الربط والاتصال بين الأفراد والمؤسسات من خلال عدة وسائط مثل الانترنت الهاتف و الانترانت و الاكسترانت .

5.الشبكات:

[1] بوشيخي محمد رضا و اخرون ،واقع و أهمية تبني البنوك لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر ،مجلة الدفاتر الاقتصادية ،جامعة معسكر ،الجزائر،العددالاول ،2019 ،ص5 ،ص6.

- شبكة الاكسترنت: تعتبر الانترنت على أنها مجموعة من الشبكات لها القدرة على الاتصال بشبكات أكبر، والذي يتيح استخدام خدمات الشبكة على نطاق عالمي ".
- شبكة الأنترانت: هي عبارة عن شبكة داخلية توظف تقنيات الإنترنت ويقتصر التعامل داخل الشبكة على عدد معين من الموظفين.

الفرع الثاني :الاقتصاد الرقمي

يعرف النشاط الاقتصادي ثورة تكنولوجية لا مثيل لها من قبل مما أدى إلى تغيير الكثير من المعطيات وتخطى في ذلك حدود المجال الاقتصادي في مستوييه الكلي تغيير البنية الاقتصادية والجزئي . وأهم ميزة للنشاط الاقتصادي الجديد هو الإنتاج غير المادي (المعلومات) من شكله التقليدي الى شكل جديد و سهل و هو الاقتصاد الرقمي.

أولا: بروز الاقتصاد الرقمي

لقد ظهر مصطلح الاقتصاد الجديد الرقمي في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يرجع العديد الظاهرة الأمريكية الممثلة في النمو المتواصل على أطول مدة على الإطلاق في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفاع الإنتاجية وانخفاض التضخم والبطالة أساسا إلى غزو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وآثارها ليس فقط على القطاع وبين الاقتصاد القومي والقطاعي الدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية و الفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما، وتلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً استراتجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري، بما يحقق تحسن المركز التنافسي بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت. إن المحيط الذي استحدثه الاقتصاد الجديد لم يغير فقط سلوكيات وطبيعة العلاقة بين المؤسسات Business to Business) (B to B)، و إنما ساهم أيضا في تغيير نمط استهلاك المستعمل؛ مثل استخدام الأجهزة المتعددة الوسائط.

وظهور التجارة الإلكترونية (e-Commerce) كنمط جديد في مجال التعامل بين المؤسسة و المستهلك (B to C). فالاقتصاد الجديد يظهر مستويات مختلفة و متواصلة تشكل شبكة الإنترنت أبرز أوجهها فهو يرتكز على بنية تحتية (Infrastructure) مادية متمثلة في شبكات الاتصال و يقدم منتجات و خدمات ذات

محتوى غير مادي أخبار معلومات موسيقى أفلام (...) قد يكون جزءا منها مجانيا. إن العالم المرجعي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال (TIC) هو عالم البيانات و المعطيات التي يمكن الإطلاع عليها آليا، فالمنظمة التقليدية القائمة وفق المباديء التايلورية تحولت إلى « مؤسسة شبكية » entreprise réseau»، « و تحولت وثائقها المكتوبة إلى سيرورات رقمية، واستحدثت المكاتب دون ورق باعتماد أسلوب)Bill Gates, (»العمل عبر الشبكة و من نتائج ذلك ظهور التجارة الإلكترونية e-commerce» التي ترتبط بمختلف التبادلات الإلكترونية المتعلقة بالنشاطات التجارية أي بتدفق المعلومات، وإبرام الصفقات الإلكترونية المتعلقة بالسلع والخدمات و تمتد إلى العلاقة في ما بين المؤسسات، و في ما بين المؤسسات والإدارات و طبعا المبادلات بين الأفراد و المؤسسات، والتي تستعمل مختلف الاتصالات الرقمية التي من بينها الإنترنت والشبكات المعلوماتية فالاقتصاد الرقمي يرتكز إذن على ركيزتين أساسيتين هما : التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات أو صناعة المعلومات ، فصناعة المعلومات هي التي خلقت الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الالكترونية باعتبارها تعتمد على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية . كما أن الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد المرتكز على القطاع الرابع ، حيث أن القطاع الرابع الذي يتكون من الأنشطة والعمليات القائمة على المعلومات المعرفة ، الفنون ، والأخلاقيات.[1]

ثانيا : خصائص و أسس الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة، ومن ثم تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية والشركات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والبنوك.

الإلكترونية والإدارة الإلكترونية ولعل أهم الخصائص التي يتمتع بها الاقتصاد الرقمي هي: [2]

1- سهولة الوصول إلى المعلومة : يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية في الاقتصاد.

[1] --أبو راسم الراسي، تكنولوجيا المعلومات للاعمال ، دار النشرالمكتبة الالكترونية ،الطبعة الأولى ، القاهرة ،مصر، 2015 ،ص77.

[2] – إبراهيم إسماعيل، محمد مدياني، اثر الاستثمار في الراس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة الافاق العلمية، جامعة ادرار، الجزائر، العدد الخامس، ص7.

2- المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي : تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي ويجب أن تتكامل[1] تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة، وخاصة التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

3- مستقبل الاقتصاد الكلي: في ظل الاقتصاد الرقمي تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً أساسياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية وتؤثر الانترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل وأصبح هناك أساليب متعلقة بتطور الاقتصاد الرقمي ومن أهمها ما يلي :

- نصيب كل قطاع اقتصادي من التجارة الإلكترونية.
- معدلات التضخم والنمو والعمالة والإنتاجية وأثرها على الاقتصاد الرقمي.
- مكاسب المتعاملين في الأسواق من التجارة الإلكترونية.
- نسبة حجم التجارة الالكترونية بين القطاع وقطاع آخر، والنشاط الاقتصادي ونشاطات أخرى.

4- الاقتصاد الرقمي واقتصاد السرعة الفائقة : إن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة السريعة ووسيلته الأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني إن هذه السرعة أدت إلى الحاجة إلى شركات تتسم بالرشاقة في الحجم وفي التنظيم من خلال العلاقات الشبكية ، وفي المعلومات من خلال تقاسم المعلومات الفوري.

5 - ضغط التكلفة: لكل صفقة أدت الانترنت إلى حالة جديدة في مجال في مجال إجراء الصفقات تتمثل في النقرات تساوي الصفقات فإذا كانت الشركات التقليدية تتجنب الصفقات الصغيرة لان تكلفة تأديتها قد تكون أكبر من العائد الناتج عنها فإنها مع الانترنت ونماذج الأعمال الجديدة فان تكلفة الصفقة أيضاً . جدا الأمر الذي يدفع إلى مضاعفة الحجم الكلي للنشاط بشكل غير مسبوق وبالتالي تكون فرصة صنع النقود من خلال النقرات ذات إمكانية عظيمة.

[1] –العياشي زرزار،تكنولوجيا المعلومات و الاقتصاد و اثرها في النشاط الاقتصادي و ظهور الاقتصاد الرقمي،الاقتصاد و المجتمع ،ص224 ،ص225.

المبحث الثاني :الاطار النظري للنمو الاقتصادي

سوف نتناول في هذا المبحث ماهية النمو الاقتصادي في مطلبه الأول، بعرض النمو الاقتصادي بكل جوانبه من تعريفه و انواعه و أهميته و كذلك قياس له و اهم الفروق بينه و بين التنمية الاقتصادية ،اما المطلب الثاني يقدم اهم النظريات التي مر بها النمو الاقتصادي ،و في المطلب الثالث سنتطرق الى عوامل و محددات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول : ماهية النمو الاقتصادي

استحوذ النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين في مجال الاقتصاد، فعند الحديث عن النمو الاقتصادي يتبادر لنا الحديث عنه بمفهومه العام ومحددات النمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والمتقدمة، بالإضافة لعناصره وعلاقته بالمحاور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

الفرع الأول : تعريف النمو الاقتصادي اختلفت الآراء وتعددت في تحديد تعريف شامل للنمو الاقتصادي يشمل جميع جوانبه ومن أهم هذه الآراء: [1]

يعرفه جون ريفوار : " أن النمو الاقتصادي هو التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج والرفاهية، بحيث الوضع الذي يصل إليه الاقتصاد هو في اتجاه واحد وهو الزيادة في الرفاهية الاقتصادية".

يعرف سيمون كوزنتس:"النمو الاقتصادي على أنه الارتفاع في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج، حيث أن الزيادة في حجم الناتج غالبا ما يصاحبها ارتفاع في حجم السكان، وبالتالي فان التقدير الحقيقي لمدى تحقق الازدهار الاقتصادي يتطلب الارتكاز في حساب معدلات النمو الاقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج".

كما يرى ريمون باران النمو الاقتصادي : " عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان، أما فرنسوا بيرو فيرى النمو بأنه " عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي في بلد ما. "

[1] – إبراهيم إسماعيل، محمد مدياني، اثر الاستثمار في الراس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة الافاق العلمية، جامعة ادرار ،الجزائر ،العدد الخامس ،ص7.

ومن وجهة نظر JOSEPH SCHUMPETER فإن" النمو الاقتصادي يشير إلى "ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة". وحسب P.SAMUELSON" "فإن النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل أو الناتج الوطني للبلد، أو بطريقة أخرى يكون نموا اقتصاديا لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي، حيث يعتبر الناتج الوطني الحقيقي الصافي أو الخام مؤشرا عن حالته". كما يعرفه اقتصاديون آخرون على أنه:

"الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بشرط أن تكون هذه الزيادة أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمط".

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي عدة أنواع تتمثل فيما يلي :[1]

1- **النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل النمو في كون الزيادة في الدخل تتم بنفس معدل الزيادة في السكان.

2- **النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل هذا النوع في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان ينجم عنه ارتفاع الدخل الفردي والمرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف، فتتحسن الظروف الاجتماعية.

3- **النمو التلقائي:** الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون اللجوء إلى التخطيط القومي في تحقيقه، ويتصف هذا النوع من النمو بالبطء واحتمال تعرضه لتقلبات عنيفة.

4- **النمو المخطط:** هو ذلك الذي يحدث نتيجة عملية التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية تجاه النمو بمعدل سريع، لذا فان فاعلية هذا النمو ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعية الخطط والاستراتيجيات المرسومة وفاعلية التنفيذ ومتابعة تحقيقها، ومرونة السياسات المتبعة.

5- **النمو العابر:** وهو يحدث نتيجة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها، وهذا النوع من النمو ليس له صفة الاستمرار، وقد عرف هذا النمو في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات مواتية في تجارتها الخارجية.

[1] – إبراهيم إسماعيل، نفس المرجع السابق،ص7.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

غالبا ما يتم الخلط بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية التي ظلت لفترة طويلة تنحصر في المفهوم الضيق للنمو الاقتصادي، والحقيقة أن للنمو خصائصه ومميزاته تجعله يختلف عن التنمية التي تعتبر مفهوما معقد ومتشعب يتضمن احداث تغييرات جذرية في مختلف هياكل الدولة، حيث أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية اقتصادية، الأمر الذي أدى إلى اختلاف وجهات النظر في التفرقة بينهما من اقتصادي لآخر.

أولا :مفهوم التنمية الاقتصادية

تعريف التنمية الاقتصادية: هي استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل ، وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة. وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية.[1]

ثانيا : اهم الفروق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

الجدول1-2 يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو هو زيادة متواصلة في الدخل الاجمالي الحقيقي أو الناتج الإجمالي.	التنمية هي عبارة عن نمو اقتصادي مصحوب بمختلف التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
مفهوم النمو يتصف بالتضييق.	التنمية مفهوم أوسع وأشمل.
يهتم النمو بالجانب الكمي إذ يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل PIB.	بينما التنمية تهتم بالكم والكيف معا .
لا يهتم النمو الاقتصادي بالتوزيع العادل للدخل الوطني توزيع ثمار العملية الانتاجية على السكان	أما التنمية الاقتصادية تهتم بالتوزيع العادل للدخول عن طريق اعادة توزيعها بشفافية وعدل بين مختلف شرائح

[1] – منير خروف، المالية و التجارة الدولية، مطبوعة محاضرات، جامعة الجزائر، الجزائر 2014-2015 ،ص81.

بشكل عادل.	المجتمع.
يحدث النمو الاقتصادي تلقائيا، إذ يمكن أن يكون وليدا	أما التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية مقصودة ومخططة الظروف عابرة دون اتخاذ أية قرارات من شأنها احداث تغيير بشكل مدروس تهدف إلى احداث تغيير هيكلي في البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة
النمو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية	التنمية مفهوم نمطي ينطوي على قرارات تتضمن ما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية كرفع القدرة الانتاج في المستقبل
قد يحدث نمو اقتصادي سريع	وقد يحدث تباطؤ في عملية التنمية لعدم اتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية، الاقتصادية، المؤسسية، السياسية.

المصدر: محمد احمد بدر الدين ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،الطبعة الثانية،دار النهضة العربية ،2007،ص84 .

الفرع الرابع : قياس النمو الاقتصادي

قياس النمو الاقتصادي. إن قياس التغيير الحاصل في حجم النشاط الاقتصادي الوطني الذي يعبر عن النمو الاقتصادي، يكون من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن أهمها ما يلي :

أولا : المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي

هي معدلات يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية والخدمية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على هذا الأسلوب بسبب سوء التقدير أو اغفال أثر التضخم أو نسب التحويل بين العملات، إلا أنه يبقى أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات لتجنب أثر التضخم بالخصوص، حيث يمكن اضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة والمتعلقة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند اجراء التقديرات الخاصة بها، الأمر الذي دفع المختصين إلى

محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي:[1]

1- معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، حيث يتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بغارات معينة استنادا إلى هذه البيانات، إلا أن هذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية والقارة قصيرة .

2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: لا تعبير الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الانتاج أو الدخل، مما يستلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد ازالة أثر التضخم، وذلك يقسمتها على الأرقام القياسية للأسعار، إلا أن هذا الأسلوب يعتمد عند قياس معدلات النمو الاقتصادي القارة زمنية طويلة.

3- معدلات النمو بالأسعار الدولية: لا يمكن استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد ازالة أثر التصحيم إلى ما يعادلها من عملة موحدة دوليا عادة ما تكون الدولار الأمريكي، لم تصب ذلك المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية

ثانيا: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

مع التأثير الكبير الارتفاع معدلات زيادة السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات الو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس على المعدلات النمو الاقتصادي في علاق الها بمعدلات النمو السكان، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء الألف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة.

[1] – مروة مومن، اثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دوكتوراه ،جامعة قالمة ،الجزائر،2023،ص 46.

ثالثا: مقارنة القوة الشرائية

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني عقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن البلدان العالي لم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أن يربط بطريقة تعسفية بين قوة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، حيث تنبه خواء صندوق النقد الدول إلى أن هذا المقياس يخفى القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية لذلك لم اعداد مقياس يعتد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها معنى الكمية التي تحصل عليها المواطن من السلع والخدمات مقابل وحدة واحدة من عمله مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى.[1]

الفرع الخامس: أهمية النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي أهمية بليغة و فوائد و مزايا نوجزها في النقاط التالية :[2]

1-تحسين الظروف المعيشية من خلال زيادة الانتاج لتوفير السلع والخدمات من جهة، ورفع مستوى الأجور التي تمكن الأفراد من الاتفاق بشكل أكبر من أجل امتلاك سلع معمرة من جهة أخرى.

2-يساعد النمو الاقتصادي الدولة على اتخاذ مجموعة من الاجراءات من أجل مكافحة الفقر، حيث أن زيادة الأجور والأرباح سوف تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، ويتالي يمكن تخصيص جزء من ميزانية الدولة لزيادة فرص العمل ودعم مؤسسات الصحة المجانية التي تستهدف الفئات الفقيرة، دعم قطاع التعليم وتقديم اعانات للفقراء.

3- تسمح زيادة الدخل الوطني بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن الصحة، التعليم، بناء المنشأت القاعدية، التوزيع الأمثل للدخل الوطني، وكل ذلك سوف يؤدي إلى تحسين انتاجية قوة العمل مما يسهم ثانية في تعزيز اجراءات النمو الاقتصادي.

4- يمكن النمو الاقتصادي السكان بتقديم الرعاية الصحية لهم وتحسين بيئة العمل من العيش لفترة أطول...

[1] -مروة مومن، نفس المرجع السابق، ص66.

[2] -مروة مومن، نفس المرجع السابق، ص60

أولا: مزايا النمو الاقتصادي

تتوفر في الدولة مجموعة من المزايا تمكننا من الجزم بأنها حققت نمو اقتصادي، نوضحها في النقاط التالية :[1]

•زيادة حجم الانتاج مع زيادة الدخل الفرد الحقيقي الذي يمثل كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفردمن إتفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.

•حدوث تغيرات على مستوى التنظيم بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عوامل الانتاج بصورة أسهل، والبحث عن عوامل الانتاج الأقل تكلفة وأكثر ربحية وهو ما يساهم في زيادة الانتاج ومن ثم الأرباح واستمرار عملية النمو.

•يتماشى النمو الاقتصادي مع توجه الدولة إلى احداث مجموعة من التحسينات الاقتصادية والاجتماعية العرض منها تحسين ظروف المعيشة للأفراد واشباع حاجاتهم، وتسمى هذه التحسينات بالتقدم الاقتصادي.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

للتعمق أكثر في مفهوم النمو الاقتصادي لابد أن نفهم كيف احتل هذا الموضوع موقعا بارزا في النظرية الاقتصادية ككل، وهذا بمروره بمراحل متلاحقة حسب التطور التاريخي للنظام الاقتصادي، والتي سنتطرق إليها باستعراض مختلف النظريات في النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: التفسير الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

يمكن تحديد المجال الزمني لهذه النظريات بالفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث تميزت هذه الفترة بالعديد من الأفكار والآراء الهامة وأهم هذه النظريات تجد ما يلى:[2]

أولا: نظرية النمو لادم سميث

لم يتقصد آدم سميث وضع نظرية للنمو الاقتصادي بل كانت ضمن دراسات عديدة في كتابه " ثروة الأمم" الصادر في عام 1776، لكن تمثل محاولته حجر الأساس النظريات النمو الاقتصادي وهي قائمة على تقسيم العمل والتخصص، عدم تدخل الدولة، مشيدا بدور القطاع الصناعي في اسهامه الفعال في خلق النمو الاقتصادي ورفعه ميرزا العوامل المساهمة في ذلك وهي :

[1] – مروة مومن، مرجع سبق ذكره ،ص80 ص81.

[2] –فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي،دار الحداثة للنشر و التوزيع ،بيروت ،لبنان ،1981،ص108.

1 –النمو السكاني: الذي يوفر اليد العاملة بكثرة، أي زيادة أحد أهم عوامل الانتاج.

2–انتاجية العمل تقسيم العمل : إن تخصص الموارد البشرية في نشاط معين بدل أعمال انتاجية متعددة يجعلهم ينتجون كمية أكبر بنفس الجهد المبذول، لأن زيادة الانتاجية يعتمد بالأساس على تقسيم العمل بإعتبارها مصدرا الثروة.

3–تراكم رأس المال : اعتبر آدم أن تراكم رأسمال الذي يتأتى من الادخار هو المحرك الأساسي لعملية النمو، لأن هذا التراكم يوظف في استثمارات جديدة لزيادة القدرة الانتاجية ومن ورائها زيادة الدخل الوطني وهذا ما يعني النمو الاقتصادي. فحسب سميث تعتمد عملية الانتاج على ثلاث عوامل رئيسية وهي الأرض ، العمل ، رأس المال .

ثانيا: نظرية دافيد ريكاردو

اعتبر دافيد ريكاردو أن الأرض هي أساس للنمو لمساهمتها الفعالة في توفير الغذاء للسكان من خلال اهتمامه بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي معتبرا أن الإنسان يستطيع تقليل التناقص بإستخدام أحدث التقنيات في عملية الانتاج "، وقد قام ريكاردو بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات في إطار تحليل عملية النمو وهي:[1]

1–الرأسماليون: لهم دور كبير في عملية النمو من خلال زيادة الادخار خصوصا إذا كانت معدلات الربح مرتفعة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال.

2–العمال: يمثلون الفئة التي تقوم بعملية الانتاج اعتمادا على الوسائل المقدمة لهم من طرف الرأسماليين، ويتحكم مستوى الأجور في حجم قوة ولا ينقص، أي أن زيادة الأجور عن هذا القدر يحسن من المستوى المعيشي للسكان يخفض الوفيات، وانخفاضها بأزم الوضع المعيشي للسكان ويزيد من الوفيات.

3–الاقطاعيون: وهم ملاك الأراضي يحصلون على دخلوهم عن طريق الربع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم.

قسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاث أقسام: أجور العمال، الربوع لملاك الأراضي وأرباح الرأسماليين مقابل اشرافهم على العملية الانتاجية ، كما أقر ريكاردو أن زيادة النمو السكاني يؤدي إلى

[1] –محمد عبد العزيز عجيمة ، عبد العزيز الليثي ،" التنمية الاقتصادية " ،الدار الجامعية ،اسكندرية ، مصر ،2000،ص71.

استعمال الأراضي ذات خصوبة منخفضة وتناقص نسبة الأرباح من الدخل بسبب ارتفاع الأجور وزيادة الربع انخفاض الادخار ومن ورائها عملية تراكم رأس المال ومنه انخفاض النمو الاقتصادي ، ورأى أن التقدم التكنولوجي ظاهرة تنشأ خارجيا لأن تحسين الانتاجية لا ترتبط بالضرورة بتراكم رأس المال بل اعتبرها أنها نتاج اكتشافات علمية، وأكد على المساهمة الايجابية للتجارة الخارجية في دعم النمو انطلاقا من التقسيم الدولي للعمل الذي يدفع الدول تخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تنتجها بتكاليف نسبية أقل مؤكدا على أهمية الضرائب في توفير التمويل اللازم النمو، وأن زيادة نسبها على أرباح المستثمرين يمكن أن يعيق مسار النمو الاقتصادي.

استند تحليل ريكاردو إلى توفر مناخ اقتصادي ملائم تسوده المنافسة التامة وتسير فيه الأنظمة القومية والمؤسسات الاقتصادية والأفراد في طريق واحد نحو التنمية، كما توجد ملامح تخوف وشك في نظرية ريكاردو في احتمال استمرار تزايد تراكم رأس المال وارتفاع الأجور من مبدأ تناقص الغلة ومبدأ مالتوس في السكان الذي سلم رىكاردو بصحته، مما يعني أن أفكاره مثال لنظرية تشاؤمية في النمو.[1]

ثالثا: نظرية توماس روبرت مالتوس

جاء روبرت مالتوس بنظرته التشاؤمية في ثبات عامل الأرض في حال تزايد السكان وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي في أواخر القرن 18، حيث اعتبر أن الاقتصاد يتكون من قطاعين أساسيين هما: الزراعة والصناعة انطلاقا من فكرة الثنائية الاقتصادية، وأن التقدم التقني يكون فقط في القطاع الصناعة نظرا لتزايد الغلة فيه مقابل الخفاضها في القطاع الزراعي بسبب اختلاف الأراضي من حيث مستوى خصوبتها ومحدوديتها ونقص امكانية استخدام التقدم التقني"، وهذا يفسر رأيه في وجوب الاهتمام أكثر بالقطاع الصناعي تفاديا أي تباطؤ في معدل تراكم رأس المال وتحقيق نمو اقتصادي.[2]

رابعا:نظرية كارل ماركس

تضمن تحليل كارل ماركس للنمو الاقتصادي مجموعة من الأفكار منها ما يسمى "بنظرية الفائض الاقتصادي"، التي تعتبر أن الأرباح ما هي إلا فائض للقيمة وهو الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وأجور حد الكفاف المدفوعة للعمال مقابل انتاج تلك السلعة، وهنا يحصل الرأسماليون ريحا بعد بيع السلعة بسعر أعلى من أجر حد الكفاف وتوجه تلك الأرباح إلى الاستثمار من خلال شراء وتوظيف تكنولوجيا متطورة في

[1] –فتيحة بناني،السياسة النقدية و النمو الاقتصادي،أطروحة دوكتوراه، ،جامعة بومرداس، الجزائر،2009/2008،ص14.

[2] –ناصر محمد ثابت ،العلاقة بين الاقتصاد السياسي و تطور الفكر الاقتصادي ،دار المناهج ،الأردن،2001،ص60.

الانتاج والتي تسهم في زيادة معدل أرباحهم وتخفض الأجور العاملين تحت مستوى حد الكفاف وتحويل عدد من العمال إلى البطالة. كما افترض ماركس أن هناك عاملان يحركان عملية التراكم الرأسمالي وهما طبيعة النظام الرأسمالي حيث يدفع عامل تناقص الأرباح والمنافسة التامة بين الرأسماليين إلى تقليل تكاليفهم المتغيرة، إما بتخفيض الأجور أو بزيادة عدد ساعات العمل للعمال عند نفس المستوى من الأجر بهدف رفع معدل أرباحهم ومن ثم معدل تراكم رأس المال، التقدم التقني الذي يسهم في رفع الانتاجية وتخفيض تكاليف ويعمل على زيادة البطالة التكنولوجية ويتسبب ذلك في تراجع مستوى أجور باقي العمال، فمع كل محاولة لزيادة أرباح الرأسماليين من خلال توظيف وسائل التاجية حديثة تزداد البطالة، وبالتالي فإن عدم قدرة النظام الرأسمالي على مجابهة التقدم التقني المتسارع تسبب في الحياره في النموذج الماركسي ، وهذا ما جعل ماركس يؤكد أن الرأسمالية هي العائق الرئيسي للنمو، فإذا أردنا نظاما اقتصاديا عادلا دون استغلال يجب تغيير النظام إلى الاشتراكية.[1]

الفرع الثاني :التفسير النيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي

استمرت النظريات الكلاسيكية عبر عقود في تفسير معظم الظواهر الاقتصادية الى يشهدها العالم آنذاك، إلا أن أزمة الكساد الكبير سنة 1929 أعجزت تلك النظريات في تفسيرها ومعالجتها عاصفة بكل ما أنت به من فرضيات واعتقادات، مما أدى إلى ظهور نظريات جديدة أهمها:[2]

أولا: نظرية شومبتير

شكلت منعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي وقاعدة هامة للعديد من النماذج التي ظهرت بعدها. أولا نظرية جوزيف شومبتير . وصف Schumpeter عملية التنمية بأنها تحصل في شكل قفزات غير متشابهة تتخللها فترات انتعاش وركود، معتبرا أن مسار النمو غير مستمر لوصوله إلى حدوده بسرعة نتيجة وجود مناخ غير ملائم للاستثمار الابتكاري، وقد جاءت نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 51934. لقد أولى شومبتير أهمية كبيرة المفهوم رائد الأعمال المبتكرواصفا إياه بـــ "بطل التنمية" وفي رأيه أن الابتكار لدى المنظم "المبتكر" هو القوة الدافعة للنمو في ظل النظام الرأسمالي نظرا امكانياته الابداعية في حدوث تحولات ، ويتضح من تحليل شوميتير أن الدورة الاقتصادية تتضمن العديد من موجات المد والجزر، أي أن دخول الاقتصاد في مرحلة كساد بعد انتعاشه بعد جراء طرح ابتكارات جديدة

[1] –محمد عبد العزيز عجيمة ،محمد علي الليثي،مرجع سبق ذكره،ص80ص81.

[2] – ناصر محمد الثابت ،مرجع سبق ذكر، ص70.

تدفع المنظمين إلى ايجاد ابتكارات جديدة تنعش الاقتصاد من جديد. تعد هذه النظرية اضافة نوعية إلى النظريات التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي وذلك لاعتمادها على توليفة المنظم والابتكار، الائتمان المصرفي كمنطلق للنمو الاقتصادي إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات أهمها:

بالغت نظرية شوميتير في اعتبار أن المبتكر أساس عملية النمو خصوصا أنه في الوقت الحاضر أصبح الابتكار من صلاحيات الصناعات ذاتها.

تعتبر النمو نتاج تغيرات مستمرة حسب NURKSE ولسيت بالضرورة أن تكون نتاج عملية دورية تتخللها تقلبات كما رأى شوميتير. تتطلب عملية النمو توفر مجموعة من العوامل وليس عامل واحد هو الابتكارات يمثل أساس هذه عملية كما أكد شوميتير .

أشاد شوميتير بالدور الفعال للائتمان المصرفي في نظريته، إلا أنه في المدى الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأس المال لتمويل الاستثمارات يجب التوجه إلى اصدار أدوات السوق المالي الأسهم والسندات.

ثانيا: نموذج هارود دومار

رغم الفارق الزمني بين نموذج هارود في التنمية ونموذج دومار للنمو إلا أن وجهة نظرهما كانت متفقة في عدة نقاط من النموذج، منها أن الدخل الوطني يتأثر بمتغيرين هما تزايد (التغير) الانتاج الوطني نتيجة عن ارتفاع انتاجية الاستثمار من الدخل الوطني، وقد وضع نموذج هارود دومار في إطار مجموعة من الفرضيات معتبرا أن التوفير ورأس المال أساس عملية النمو وتتمثل أهم هذه الفرضيات في النقاط التالية: [1]

- تساوي الميل المتوسط للادخار ومع الميل الحدي للاستثمار.
- الاقتصاد المغلق أي لا توجد تجارة خارجية.
- ثبات الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال. افتراض وجود عمالة كاملة.
- بعد خصم قيم الاندثار بناءا على افتراض تساوي قيم الاندثار والاستبدال، يتم استخدام القيم الصافية للاستثمار والادخار والدخل .
- ثبات المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة ومعدل Y/K عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

[1] – ناصر محمد الثابت، نفس المرجع السابق، ص80.

ثالثا: نموذج سلو

حاول Solow بناء نموذج للنمو على المدى الطويل من خلال نشره بحث بعنوان "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956 معتمدا على مجموعة من الفرضيات وهي :[1]

- سيادة المنافسة الكاملة في اقتصاد مغلق ينتج سلعة واحدة.
- هناك تشغيل كامل للعمالة ورأس المال. وجود تناقص في المعدل الحدي للإحلال وتناقص الغلة.
- يتم تقدير مدفوعات العمل ورأس المال بناءا على الانتاجية الحدية لهما مع وجود مرونة في الأسعار والأجور.
- هناك ثبات في عوائد السلعة لأن دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الأولى.
- يساعد تغيير العمليات الفنية في الانتاج ونسب رأس المال العمل في تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، مع امكانية الاحلال بين عوامل الانتاج خصوصا العمل ورأس المال.

رابعا: نظرية مراحل النمو الروستو

عام تضمن كتاب "The Stage of economic growth" المعنون بـــ "Rostow و المنشور عام 1960 مراحل النمو الاقتصادي، مشيرا إلى أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يتم وفق سلسلة من المراحل نمر بها جميع الدول لتحقيق معدل النمو المرغوب فيه، وتتمثل هذه المراحل فيما يلى:[2]

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتميز هذه المرحلة بإنخفاض كمية الانتاج المتاح للفرد بسبب أن التكنولوجيا المنتشرة غير حديثة، تسلسل الهيكل الاجتماعي وترتبه. في قطاع الزراعة فائضا بحول التوسع الصناعي للدولة.

2. **مرحلة التمهيد للإنطلاق:** في هذه المرحلة يتم ازالة العوامل التي تعيق عملية النمو ليصبح تحقيق معدل نمو مستمر أمرا عاديا وهو ما يجعلها مرحلة حاسمة في مسيرة النمو، وقد تستمر هذه المرحلة لمدة عقدين أو ثلاث من الزمن رؤية روستو لم يتم الانتقال إلى المرحلة الموالية، كما تتضمن هذه المرح المرحلة حسب روستو عدة تغييرات وهي: قيام صناعات جديدة ديدة تتزايد معدلات ولو مرتفعة.

[1] –ناصر محمد الثابت، نفس المرجع السابق، ص86.

[2] – محمد عبد العزيز عجمي ،محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره،ص95ص،96.

3. **مرحلة الانطلاق:** تشهد هذه المرحلة مجموعة من التحولات الاقتصادية مادية وغير الاقتصادية أدت إلى تكوين وتدريب اليد العاملة على انتاج ما تتخصص فيه تحجم كبير، الرغبة في تحمل مخاطر الابتكارات من خلال اكتشاف ابتكارات جديدة، استغلال فرص الابتكار القائمة زيادة الوعي الادخاري لدى الأفراد، رفع معدل تكوين رأس المال عن . معدل النمو السكاني انشاء استثمارات في جانب الاجتماعي كمشاريع النقل، كما يخلق الاستثمار بروز المطارات سياسية واجتماعية تعمل على دعم النمو الاقتصادي وجعله مستمرا. ارتفاع معد معدل الاستثمار من الدخل الوطني الوطني إلى أعلى من 10% بعد أن كان 5%.

4. **مرحلة الاندفاع نحو النضوح:** حسب روستو تشهد القطاعات الرائدة التي بدأت عملية الانطلاق في النمو ودفعته إلى القطاعات الرئيسية في الاقتص اقتصاد الوطني استعمالا للتكنولوجيا الحديثة في هذه المرحلة التي تستمر حوالي 40 عام، كما أن امتلاك قدرات تنظيمية وتكنولوجية تقول ان الاقتصاد الوطني انتاج أي شيء يرغب فيه.

5. **مرحلة الاستهلاك المرتفع والكبير:** تشهد هذه المرحلة في النمو انتاج السلع والحمد والخدمات المعمرة من طرف قطاعات والدة، ووصول الدخول إلى مستوى يجعل المستهلك ملك يفكر في السلع الكمالية على على أنها ضرورية بعد أن كان السكن والغذاء هدفه الرئيسي، اضافة إلى توجيه موارد متزايدة إلى دعم الرفاعية الاجتماعية و ة والأمان الاجتماعي في إطار بعض الممارسات السياسية. إن هذه المراحل ليست فقط فقط مراحل وصفية، وليست ست فقط طريقة لتعميم بعض الملاحظات الواقعية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة فهي تحمل منطق داخلي ومستمر، كما أن هذه المراحل في النهاية تكون

نظرية من النمو الاقتصادي لأهم نظرية في التاريخ الحديث بأكمله.

الفرع الثالث:التفسير الكينزي للنمو الاقتصادي

اولا :النظرية الكينزية

نشر كينز كتابه "La théorie générale de l’emploi, de l’intérêt et de la monnaie " في عام 1936، حيث جاء هذا الطرح العلمي في الوقت الذي يشهد فيه العالم أزمة الكساد العظيم خلال الفترة 1930 1939 بعد الحرب العالمية الثانية، محدثا بذلك ثورة في مجال النظرية الاقتصادية الكلية. طرح كينز في نظريته اجراءات وأدوات اقتصادية استخدمها العديد من الاقتصاديين من بعده في صياغة نظرياتهم في النمو لكنها في الحقيقة لم تتضمن نموذج للنمو الاقتصادي، حيث نجد أنه يعارض الكلاسيكيين في مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويؤيدهم في وجوب سيادة السوق مشيدا بمساهمات القطاع الخاص في الاقتصاد

الوطني، كما يتضح اهتمام كينز بضرورة تحريك الطلب الفعال الذي يضمن استغلال الطاقات الانتاجية والبشرية المعطلة والاستقرار الاقتصادي.

انتقد كينز الكلاسيكيين في مبدأ قانون ساي الذي يدعى على أن كل عرض يخلق طلبه مؤكدا أن مشكلة الاقتصاد هي الطلب وليس العرض، وأن المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي هو الطلب الفعال باعتباره الجزء الذي ينفق من الدخل الوطني على الاستهلاك والاستثمار من طرف جميع المتعاملين الاقتصاديين، وهنا يمكن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في اطار سياستها المالية كخطوة حتمية في نظر كينز نظرا لعجز آلية السوق في ادارة الاقتصاد تلقائيا، كما انتقد كينز فكرة اعادة التوازن عند التشغيل الكامل يرتبط بمرونة الأجور والأسعار لأنه في ظل وجود الاضرابات والنقابات العمالية يصعب تخفيض الأجور لتحقيق التشغيل الكامل والقضاء على البطالة، ويتحقق التوازن حسب كينز عند مستوى أقل أو أعلى من التشغيل الكامل وليس عنده معتبرا إياه ظرف خاص وليس حالة دائمة الحصول.[1]

الفرع ارابع: التفسير الحديث للنمو الاقتصادي

أولا: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني.

فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا

[1] –محمد عبد العزيز العجمي، نفس المرجع السابق،ص99.

من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.[1]

المطلب الثالث: مصادر و محددات النمو الاقتصادي

يتحكم في عملية النمو التي تخوضها مختلف الدول العديد من العوامل والمقومات، حيث تختلف في توافرها بين دولة وأخرى وهذا ما يؤثر على مسيرة النمو ومعدلة، وبطبيعة الحال فإن هذا النمو الاقتصادي له فوائد اقتصادية. واجتماعية عديدة تعود على الدولة والمجتمع على حد سواء، وفي المقابل هناك أعباء وتكاليف تتحملها الدول و عوائق تعارض طريقها للوصول إليه.

الفرع الاول: مصادر النمو الاقتصادي

اهتمت العديد من الدراسات التي أجريت من قبل مجموعة من الاقتصاديين إلى أن عملية النمو تعتمد على حزمة من المصادر والمقومات سواء كانت الدولة فقيرة أو غنية، وقد تم ترجمت العلاقة بين هذه المصادر وفق دالة الانتاج وهي المجموعة من المصادر التي المثل مصدرا للنمو الاقتصادي ومحدداته وتمثل هذه المصادر فيما يلي: [2]

1.**الموارد الطبيعية:** تخدير الموارد الطبيعية أهم المصادر التقليدية المساهمة في رفع الدخل الوطني، والتي تشمل الأراضي بما تحتويه في الدخل والخارج من مواد معدنية، مصادر طاقة وغابات، وحتى يتم استغلال هذه الموارد يجب أن يكون هناك طلب عليها أو على الخدمات التي توفرها وأن تمتلك الدول للمهارات الفنية والمعرفة التي تساعد على استغلالها. يشترط أن تتوفر هذه للموارد إلا أن ذلك لا يكفى لأن الكثير من الدول خصوصا النامية منها تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية لكنها لم تصل إلى الهدف المرغوب، في حين أن بعض الدول نجحت في رفع معدلات نموها الاقتصادي رغم قلة الموارد الطبيعية التي تمتلكها كاليابان مثلا، وقد خلصت العديد من الدراسات أن الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية عادة ما تنمو بشكل أبطأ من الدول التي لا تمتلك ذلك لقدر من الموارد، مما يعني أن هذه الموارد بانت نقمة وليست جاءت به تجارب النمو في الدول الغنية بهذه الموارد ، وعليه توفر الموارد. الطبيعية في الدول بعد ضرورة لتحقيق النمو الاقتصادي في حال استغلالها بكفاءة وإعادة استثمار ما نتج عنها من البرادات، لكن تناقضها لا يمثل حاجز التحقيق معدلات نمو مرتفعة بل دفعة قوية لاستغلال ما هو متوفر التحقيق النمو المرغوب.

[1] –جلال خشيب ،النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة،الطبعة الأولى،المجلس العلمي للنشر،مصر،2015،ص66.

[2] ––مروة مومن، مرجع سبق ذكره،ص70.

2.**الموارد البشرية:** كان الاهتمام بالعنصر البشري منذ القدم فمنذ محاولات أدم حيث الأولى التي أبرزت أهمية التقسيم الدولي للعمل والتخصص في تفسير تطور الدول كان المورد البشري في المقدمة، وباعتبار أن هذا المورد أحسن أنواع الموارد قيمة أكدت الكتابات الحديثة على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري مرجعة الفضل له في النجاحات التي حققت في جانب النمو الاقتصادي، وحتى يتم استغلال على الثروة وتنميها يجب وضع برامج التدريب التكوين التوعية، التعليم، هو الأميد الصحة والمعرفة من أجل رفع القدرة الانتاجية للعمال. وقد ارتفعت أهمية العناصر البشرية الكفوة والمؤهلة التي أدرجت في نطاق الطاقات المتجددة غير القابلة النفاذ في ظل ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات مع التحولات التي عرفها الاقتصاد الدولي تجاه الاقتصاد المعربي The Knowledge Economy الذي يرتكز على رأس مال الفكري المتضمن النوعية للموارد البشرية الكفوة وتمتلك مهارة الإبداع والابتكار، التقنية . اعتماده على الموارد الطبيعية، ولقد أرجع كورتس ما أحرزته الدول. الصناعية في الحسينات أي حوالي 90% من السمو الاقتصادي إلى تحسين مهارات الأشخاص الأمر الذي تسبب في الحديث عن رأس المال البشري والاستثمار فيه، ويتضمن مفهوم رأس المال البشري المهارات والمعارف المكتسبة من التعليم والتدريب مع توفير الرعاية الصحية وتنمية الوعي الثقافي والاجتماعي، وعليه يرتبط التعليم والصحة من خلال اسهام التعليم في تحسين الصحة والتي بدورها تسهم في تعليم أفضل، كما يؤدي التعليم إلى زيادة معلات النمو باعتباره عاملا مهما في تحسين وضعية الأفراد ومساعد لهم في العياذ القرارات الصائبة .

3.تكوين رؤوس الأموال: تتمثل في عبارة عن تراكمات المخزون يتضمن آلات ومعدات ومصانع وبني تحية الضرورية للعملية الانتاجية، ويتم تكوين هذا المخزون من المدخرات التي يتم تحويلها للاستثمار في رأس مال جديد وتعويض ما تمتلك منه تنصف مساهمة التراكم الرأس المال في عملية النمو بزيادة قوة العمل بوضوحها، وذلك لأن تكوين هذا التراكم يمثل أولى الخطوات في مسار التنمية وبدونه لا يمكن الذهاب بعيدا، كما بعد عملية نوعية فضلا عن كوما كمية لأن الدول التي تمتاز تعدل لغو سريع تحميل إلى الاستثمار في السلع الرأسمالية الجديدة من الانتاج إلى حال تكوين رؤوس الأموال، وعليه زيادة الطاقة الانتاجية ورفع معدلات نمو يحمد على التوسع في مدخلات رأس المال العيني والاستثمار فيها. ولقد كان هناك اجماع من طرف العديد الاقتصاديين بمختلف انتماء الهم الفكرية على الدور الانجابي التراكم رأس المال في عملية النمو، حيث أن بعض النظريات أظهرت أهميته كعامل أساسي في مسيرة النمو الاقتصادي خاصة أن عدم توفر رؤوس أموال يصعب على أي دولة تحقيق التقدم والتطور.

الفرع الثاني:محددات النمو الاقتصادي

جائر النمو الاقتصادي بعدة عوامل منها ما هو ثابت ومنها الديناميكي كالموارد الطبيعية والبشرية التكنولوجيا، بالإضافة إلى عوامل أخرى تذكرها في النقاط التالية:[1]

1 .الانفاق الحكومي: وهو ما تنفقه الدولة تهدف الشباع حاجة عامة مثل تهيئة المنشآت القاعدية وتوفير التكنولوجيا الضرورية وانجاز الهياكل الانتاجية للموجهة لدعم الانتاج وزيادة المداخيل والنمو الاقتصادي، ومن أهم الدراسات التي وضحت أهمية الاتفاق الحكومي في تحديد النمو دراسة Hamo عام 1992، الذي وضح وجود علاقة نسبية بين الأنفاق العام للاستهلاك والناتج المحلي العام مستعملا الاتفاق العمومي للاستهلاك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام مع حذف النفقات الأخرى، ولم تأكيد هذه العلاقة الايجابية في دراسة أخرى لـــ Letrot.

2.الاستهلاك العام: هو جزء من الاتفاق الحكومي وأحد أهم مكونات الطلب الكلي المؤثرة في النمو الاقتصادي. وقد أشارت دراسة Nallaly عام 2021 التي درست النمو الاقتصادي في دولة كينيا بناءا على عدة محددات منها الاستثمار العام، الاستهلاك الحكومي، جودة الإدارة والمؤسسات البنية التحتية للكهرباء، رأس المال البشري بأنها تفسير قدرا كبيرا من تذبذبات النمو الاقتصادي، وخلصت دراسة أخرى لـــ Naftaly عام 2021 في دول شرق افريقيا أن للاستهلاك العام أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حين أن اجمالي الاتفاق له أثر الجانبي عليه.

3.الادخار العام: لم يكن الاهتمام بالادخار وليدة الصدفة على احتل مكانة كبيرة في الأدب الاقتصادي، فهو يمثل ذلك الجزء المحتفظ به من الدخل لدى العائلات والمؤسسات والحكومة والموجه التمويل الاستمارات، ولقد اهتمت الفلسفة الاقتصادية بتحليل دوره في النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من النماذج كنموذج ها رود – دوماره نموذج فليس، والاختبار أثر الادخار العام على النمو الاقتصادي أجريت العديد من الدراسات التي خلصت إلى وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرين منها دراسة Talok عام 2010 على الهند ودراسة محمود وأماني بينت أن اللادخار على أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في مصر على القصير والطويل عام 2020. أما دراسة Ribaj و Mexhuami 2 عام 2021 بينت الأثر المعنوي والايجابي للمدخرات في البنوك التجارية. في دولة كوسوفو في تحفيز الاستثمار والانتاج ودعم النمو على المدى الطويل.

[1] – مروة مومن، نفس المرجع السابق، ص72.

4.البطالة: وهي التوقف الاجباري أو الاختياري لجزء من العمال عن العمل مع وجود الرغبة فيه عند مستوى الأجر السائد في سوق الشغل، التحسب نسبتها بقسمة عدد العاطلين على القوة العالمة وصرفها في 100، لها أكثر وخيمة على الاقتصاد إلا أن الربط بين هذين المتغيرين غير دقيق، لكن المؤكد أن السياسيات الداعمة للنمو الاقتصادي في نفسها سياسات القضاء على البطالة، أي أن زيادة النمو تؤدي إلى خلق كيانات اقتصادية جديدة وتوسع في الأنشطة المؤسسات الاقتصادية القائمة ويتالي توفير مناصب عمل، وقد لخصها الاقتصادي أوكن في علاقة حيث راحله، فرغم صحة هذه العلاقة في كثير من الدول المتقدمة، إلا أن بعض الدراسات الحديثة التي أجريت على بعض الدول النامية تشير إلى أن هذه العلاقة غير مستقرة وتختلف في الاتحاد والمقدار من اقتصاد الأخر، وقد التعرض للتقلب في المجاعها ومقدارها من قارة الأخرى في نفس الاقتصاد، منها دراسة Murat و Alit و aljeta عام 2015 على مقدونها والتي خلصت إلى عدم وجود علاقة عكسية قوية بين المتغيرين، في حين أن دراسة Meharnoosh و Feinola عام 2016 على إيران بينت تأثير سلبي ومعنوي للبطالة على النمو على المدى القصير والطويل خلال فترة الدراسة.

5.التضخم: وهو يعبر عن الزيادة المستمرة في مستوى العام للأسعار مع ارتفاع الطلب الكلي الذي ينتج عنه الحفاض القدرة الشرائية للأفراد والانخفاض قيمة العملة، اختلال ميزان المدفوعات، وتراجع النمو الاضافة إلى تأثيره على قرارات الاستثمار والادخار ويؤجلها، أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي فقد استنتج كل من 3 Ficher عام 1983 و Gregories عام 1989 أنه توجد علاقة عكسية بين تقلب معدلات التضخم والنمو الاقتصادي، أما الدراسة Vicilieu وRajhi عام 1993 بينت وجود علاقة غرور خطية بين التضخم والنمو، وأنه لا يعتبر عنابة متغير ذو صلة في تفسير النمو الاقتصادي، إلا أن الأمر يرجع إلى سرعة القلب الأسعار، كما استنتج Bamo عام 1997 في دراسته إلى أن المفاض التضخم هو في الواقع متغير مساعد على الوصول إلى أداء جيد للنمو الاقتصادي، على حالة وجود معدلات تضخم ضعيفة لا وجود لأثر معنوي على النمو الاقتصادي، أما إذا تجاوز التضحم 168 سنويا سيكون له أثر سلبي ومعنوي على النمو.

6 .الانفتاح التجاري: والذي يعبر عن درجة الفتاح الاقتصاد مع العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، فهذا الانفتاح يسهل من تدفق المعلومات والخبرات والاكتشافات التكنولوجية التي تعمل على رفع كفاءة العنصر البشري ورأس المال وبالتالي تحسين التاجية هذه العوامل وزيادة النمو، وهناك عدة دراسات أكدت على ضرورة الانفتاح والتي توصلت إلى أنه كلما زادت درجة الانفتاح على التجارة وحركة رؤوس الأموال زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الحام وتسارع النمو ، كدراسة Dollar عام 1992 الذي فاس فيها الانفتاح

على التجارة بأسعار قياسية مصححة مستعملا عينة مكونة من 117 دولة توصل إلى أن الإنفتاح أثر العالي على النمو الاقتصادي، ودراسة كل من Sachs و Wamer عام 1997 اللذان قاما بقياس الانفتاح باستعمال مؤشر يرتكز على خمسة معايير الحواجز الغير جمركية، معدل سعر الصرف في السوق الموازي، وجود الاحتكار الحكومي للسلع الموجهة للتصدير و الاقتصاد الاشتراكي وخلص الباحثان إلى أن الدول الأكثر انفتاحا تنمو في المتوسط بمعدل 2 إلى 2.5% أكثر من الدول الأخرى، واستعمل Frankel عام 1998 و Romer عام 1999 علاقة بسيطة بين الناتج الوطني الخام وحصة الصادرات ضمنه فوجدا أن للانفتاح في التجارة الخارجية أثر موجب على الناتج.

7.التعليم: يتمثل في مخزون المهارات والكفاءات المكتسبة وخصائص تعزيز الكفاءة الانتاجية، وهو بعد عامل حاسم في تكوين رأس المال البشري ودعم الانتاجية باعتباره أحد مصادر النمو في الدول، وشرطا ضروريا للنمو الاقتصادي الطويل الأجل، حيث اختبرت بعض الدراسات تأثير التعليم على النمو الاقتصادي منها دراسية Ruth عام 1998 التي أكدت بأن الاستثمار في التعليم من خلال الاستثمار في رأس المال البشري تحفز النمو، أما دراسة Gunther 20 عام 2007. أكدت على أن الاتفاق على التعليم وتحسينه ينتج طاقة بشرية كفؤة ويزيد النمو إلا أنه في الوقت ذاته يؤجل الاستثمار ويقلل النمو، وخلصت دراسة Atif عام 2021 التي حملت 200 دولة إلى أن التعليم أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

8. الابداع البحث والتطوير: يساهم الابداع والبحث والتطوير في زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاج نظرا للاستخدام المتزايد للتكنولوجيا التي تسمح بإدخال آليات وتقنيات جديدة تهدف تحسين أداء المؤسسات الانتاجية، زيادة جودة السلع، تسريع وتيرة الأنشطة الاقتصادية التي تريد من النمو، فالإبداع والبحث والتطوير من المحددات النوعية للنمو التي من شأنها تطوير أساليب الانتاج والتراح طرق جديدة أكثر فاعلية، وتسمح بالاستغلال الأمثل للموارد، تقليل التكاليف وزيادة الأرباح، ومن أهم الدراسات التي اهتمت بهذا العامل دراسة Meguire 1990 عام Romer،1989 عام Barro 1985

9.الاستقرار السياسي: هو مجموعة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية الدولة ماء حيث يكون في الدول التي تم اسقاط حكوماتها أو تسيطر عليها الفصائل عسكرية بعد الانقلاب، فمن خلال الحروب التي عاشها العالم وخاصة الدول العربية أصبح لهذا الأخير تأثير كبير على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وأكدت دراسة كل من Masih, Ali Akther uddin عام 2017 ودراسة alyop عام 2019 على أن هناك علاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية الاستقرار بين المتغيرين حيث يقلل الاستقرار السياسي من النمو الاقتصادي

ويؤدي هذا الانخفاض في النمو إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي، لأنه يخلق حالة من عدم اليقين بشأن الوضع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية ويساهم في الركود الاقتصادي ويعطل الانتاجية وتحد من القدرة على المعاملات الاقتصادية وتدفق الاستثمارات .

10.الاستثمار الخاص: هو عبارة عن قيام أحد المستثمرين جملك أصول رأسمالية جزئيا أو كليا في دولة أخرى ويكون في الأغلب طويل الأجل، حيث بعد من أهم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول النامية وله أثر الجاني على هيكل اقتصاد الدولة المضيفة من خلال تأثره على مستوى التشغيل والانتاجية الكلية ونقل التكنولوجيا والمعرفة، كل هذه الآثار كفيلة بالتأثير الايجابي على النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث :أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحقيق النمو الاقتصادي

اصبح لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات مكانة هامة في بنية مختلف اقتصادات العالم، نظرا لدورها زيادة الفعالية في الأعمال و في ارتفاع معدلات الانتاج و زيادة الأرباح.

المطلب الأول : أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسة

ان لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال أهمية كبيرة و خاصة في نشاط المؤسسة .

الفرع الأول :أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في نشاط المؤسسة

لتكنولوجيا المعلومات أهمية بالغة تتمثل في :

أولا :أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للمؤسسة

إن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية كبيرة لدى المؤسسة على اعتبار أنها تسمح لها بتحقيق العديد من المزايا، نذكر منها : [1]

1.تخفيض التكاليف : فالمؤسسات التي لا تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستغرق موظفيها وقت كبير في إتمام الوظائف ويحتاج معدات وأدوات كثيرة مما يؤدي إلى زيادة تكاليف اليد العاملة وشراء الأدوات اللازمة لذلك، بينما توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوقت والجهد ومنه تساهم في تخفيض عدد ساعات العمل .

2. تخفيض التكاليف: زيادة المردودية والأرباح تساهم تكنولوجيا المعلومات في تخفيض وقت إنجاز العمل والوقت اللازم للإنتاج وعليه يصبح العامل قادر على إنتاج كمية أكبر وفي وقت أقل، أي تزداد مردودية العامل ومنه تزداد الإنتاجية والمبيعات في حالة وجود الطلب على السلع والأسواق اللازمة لتصريفها، ومنه تزداد أرباح المؤسسة.

3. تحسين جودة السلع والخدمات المقدمة: إن انفراد المؤسسة بالحصول على تكنولوجيا معينة أو كونها السباقة للحصول على تكنولوجيا جديدة يمكن أن يسمح لها بتحسين جودة السلع والخدمات للتفوق على باقي منافسيها في السوق في مجال نشاطها.

[1] – عبد الخالق اودينة،مرجع سبق ذكره،ص5ص6.

4.زيادة القدرة على الابتكار: إن انفراد المؤسسة بالحصول على تكنولوجيا معينة أو كونها السباقة للحصول على تكنولوجيا جديدة يمكن أن يسمح لموظفيها بالإبداع والابتكار، حيث يتيح لهم فرصة خلق منتجات وخدمات جديدة أحسن جودة من سابقتها.

5.الحصول على مزايا تنافسية :إن انفراد المؤسسة بالحصول على تكنولوجيا معينة أو كونها السباقة للحصول على تكنولوجيا جديدة يمكن أن يجعلها أكثر مردودية ومتفوقة على منافسيها وأكثر استحواذا على السوق.

6. توفير المعلومات المناسبة :في الوقت المناسب اعتماد المؤسسة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستمرار في الحصول على التكنولوجيا الجديدة يمكن أن يسمح لموظفيها بأداء مهامهم في أقل وقت ممكن ونشر المعلومات على أوسع نطاق وبشكل أسرع من سابقه حتى تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب.

7. تقليص المكان: تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتخزين بيانات كثيرة في قواعد بيانات في الأقراص الصلبة التي تتميز بالقدرة الاستيعابية الكبيرة وصغر حجمها، عكس الملفات الورقية التي تحتاج إلى مكان كبير.

8.مرونة الاستعمال: تعددت استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات بتعدد الاحتياجات لها، حيث يمكن استخدامها في العديد من المهام التي يحتاجها مستخدميها على سبيل المثال يمكن استخدامها في التواصل بينه وبين الأفراد والمؤسسات وغيرها، حيث يمكنه التواصل بشكل نصي أو مرئي أو مسموع عن طريق برامج خصصت لذلك، وقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشركات البيع عن طريق عرض المنتجات سواء كانت مادية أو خدماتية.

الفرع الثاني : أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في إدارة التغيير

إن عملية التغيير تعتبر أساس التنمية الإدارية، فهي ترتبط بما هو كائن ومعرفة ما يمكن أن يكون، ومحاولة معرفة الطريقة التي يمكن عند إتباعها الانتقال من وضع إلى وضع أفضل، لذلك فالتغيير هو استجابة، وهو حالة طبيعية في حياة الأفراد وكذا المنظمات حيث تعتبر محاولة المنظمات لإحداث تغيير

محاولة لإيجاد توازن بيئي للتغيرات التي تحدث في مناخ المحيط، وهناك ثلاثة عناصر مهمة جعلت من عملية التغيير التنظيمي أهمية كبيرة وخاصة في السنوات الأخيرة. و فيما يلي تتمثل الأهمية:[1]

1.أهمية التغيير التنظيمي بالنسبة للعاملين: من خلال تقليص الفجوة بين التوقعات المختلفة للعاملين في المنظمات والأوضاع القائمة في منظماتهم، حيث يريد العاملون مزيد من الاهتمام للمسألة العاطفية في حياة المنظمة، وعلى الأخص تحقيق الذات للفرد والصراحة بين أعضاء المنظمة، والشعور بالدفء الاجتماعي.

2.أهمية التغيير التنظيمي بالنسبة للعملاء: لقد أخذ التغيير بعين الاعتبار موضوع العملاء، بحيث أصبح له دورا بارزا في إستراتيجية المنظمات من خلال إشراكه في وضع السياسات والإجراءات. وأصبح البعض يتحدث عن الجودة الخدمة المادية والمعنوية، وأصبحت الجودة تعرف بأنها كل ما يلبي حاجات ومطالب العملاء.

3.أهمية التغيير بالنسبة للمنظمة الجودة الشاملة: إن التغيير يأخذ بعين الاعتبار مصطلح الجودة الشاملة الذي يعني بها التحسين حيث تمكن الجودة الشاملة من التقاء كل أعضاء المنظمة في كل الإدارات وأعلى المستويات على هدف مشترك وهو التحسين المستمر للأداء.

الفرع الثالث: أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الأداء التنظيمي

إن استخدام المنظمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ساعد هذه المنظمات على توزيع المعلومات وسهولة الحصول عليها من داخل المنظمة أو حتى من خارجها، مما مكن المنظمات من إتمام العمليات الإدارية بكفاءة وفعالية، كما ساعد على التعاون والتنسيق بين أعضاء المنظمة الواحدة أو بين المنظمة والمنظمات المنافسة. إن التطور التكنولوجي ونظم المعلومات برغم أهميته التي لا تخفى على أحد، فإنه خلق مجموعة من التغيرات جعلت مفهوم النجاح مختلفا عند مختلف المؤسسات، وفيما يلي سوف يعرض الباحث بعض التغيرات والآثار التي حدثت لدى المؤسسات والشركات عند استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث توجز هذه الاهمية فيما يلي :[2]

[1] – مفتاح بن هيدية، محمد لمين هيشور، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الأداء التنظيمي في منظمات الاعمال المعاصرة نحو القراءة السيلولوجية، مجلة هيرودوويت للعلوم الإنسانية، جامعة سطيف، الجزائر، العددالخامس والعشرون،2023، ص23.

[2] –مفتاح بن هبدية، نفس المرجع السابق، ص66.

1.إدارة رأس المال: تعتبر تكنولوجيا المعلومات هي العنصر الأساسي الذي ساعد على إضافة قيمة للأعمال من خلال الأنشطة المتعلقة بالحصول على المعلومات نقلها، وتوزيعها في المنظمة، ليستطيع المديرون اتخاذ قرارات فعالة، فقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات في رفع مستوى الأداء في المنظمات، مما أدى إلى زيادة الربحية في المنظمات، وبالتالي أصبحت الشركات تستثمر مبالغ مالية عالية في تكنولوجيا المعلومات لأن القيمة المضافة من هذا الاستثمار مجدية، وبالتالي أصبحت الشركات مستعدة لهذا الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، مما أثر على إدارة رأس المال في هذه الشركات.

2.وضع أساس جديد للقيام بالأعمال: لا يمكن لأي منظمة معاصرة اليوم الاستغناء عن خدمات التكنولوجيا، فالأنظمة الحديثة والتطور التكنولوجي في رض على المنظمات مجموعة من الأسس والحقائق الجديدة، ومعظم المنظمات اليوم لا تستطيع أن تعمل بدون استخدام مكلف لتكنولوجيا المعلومات، فقد استطاعت تكنولوجيا المعلومات زيادة الحصة السوقية لكثير من المنظمات، كما ساهمت في توسيع منافذ التوزيع وزيادة العملاء والمستهلكين، وساعدت في منظمات الأعمال على سرعة الإنتاج بجودة عالية وتكلفة قليلة حيث أسهمت التكنولوجيا في هذا المجال بزيادة الكفاءة في الأعمال، فهي ساهمت كمجالاً حيوياً . التطوير سلع وخدمات جديدة..

3.الإنتاجية: تعرف الإنتاجية بأنها نسبة المخرجات إلى المدخلات، وتمثل المخرجات السلع والخدمات، أما المدخلات فهي الموارد البشرية والموارد المادية، إن أحد أهم الموارد المادية هي تكنولوجيا المعلومات، فتكنولوجيا المعلومات تعتبر من الأدوات المهمة للمديرين الزيادة الإنتاجية والكفاءة في العمل، حيث أثبتت العديد من الدراسات بأن تكنولوجيا المعلومات ساعدت على تقليل معدلات التضخم بنسبة (1-2%) ، خلال السنوات العشر الأخيرة، مما قلل من التكلفة وزيادة الإنتاجية، في منظمات الإعمال، كذاك تعتبر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مصدرا رئيسياً لكفاءة رأس المال، حيث تساعد على زيادة الإنتاجية والنمو في الاقتصاد بنسب أعلى من السابق، وهذا يعنى مزيداً من الكفاءة والفعالية في أداء منظمات الأعمال.

4. المزايا والفرص الإستراتيجية: لقد تم تصميم العديد من نظم المعلومات حديثاً لمواجهة المشاكل الحالية والاستشراف بالفرص المستقبلية، مما يزيد من سرعة الاستجابة للتغيرات البيئية، ويمكن المنظمات من النجاح في تحقيق العوامل الرئيسية التالية: إيجاد نماذج أعمال جديدة، إيجاد سلع وخدمات جديدة، زيادة قدرة المنظمات على تمييز سلعها عن سلع المنظمات المنافسة، وخلق المزايا التنافسية.

5.تقليل تأثير العالقات الشخصية على إنجاز العمال: فالعمل الجماعي(ware Group) الذي يجمع بين مجموعة من الأفراد، تفصل بينهم أحيانا المسافات الطويلة، يوفر التنسيق بين الأفراد، ليكون عمل كل واحد منهم داعما و مكمل العمل الآخرين، وهو ما يؤدي أخيرا إلى تحسين الإنتاجية وتوطيد العالقة بين الأفراد، ويخلق الشبكات المهنية وتدعيمها.

6.تحسين الجودة: ولأن أحد أهم استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحسين جودة المخرجات والتصميم بمساعدة الحاسب الآلي خير مثال على ذلك، كما يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين الجودة فيما يعرف بالتبادل الالكتروني للبيانات حيث تستخدمه المنظمات للاتصال بالمنظمات الأخرى الكترونيا كإصدار أوامر الكترونية للمورد ثم تتم إجراءات الصفقة باستخدام.

الفرع الرابع: أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحقيق الريادة

لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال أهمية كبيرة في تحقيق الريادة تتمثل في :[1]

1.سهولة الوصول إلى المعلومات والموارد: تساعد التكنولوجيا رواد الأعمال على الوصول إلى المعلومات والموارد التي يحتاجونها لبدء وإدارة أعمالهم. على سبيل المثال، يمكنهم استخدام الإنترنت للعثور على معلومات عن الأسواق والعملاء والتكنولوجيا. كما يمكنهم استخدام أدوات التواصل الاجتماعي لإنشاء علاقات مع العملاء والمستثمرين.

2.زيادة الإنتاجية وكفاءة العمليات: تساعد التكنولوجيا رواد الأعمال على زيادة الإنتاجية وكفاءة العمليات على سبيل المثال، يمكنهم استخدام برامج إدارة المشاريع لتتبع تقدم مشاريعهم. كما يمكنهم استخدام أدوات الأتمتة لتحرير الوقت والموارد للعمل على المهام الأكثر أهمية.

3. توسيع نطاق السوق وزيادة المبيعات: تساعد التكنولوجيا رواد الأعمال على توسيع نطاق السوق وزيادة المبيعات. على سبيل المثال، يمكنهم استخدام التجارة الإلكترونية لبيع منتجاتهم وخدماتهم عبر الإنترنت. كما يمكنهم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى عملاء جدد في جميع أنحاء العالم.

[1]– دلال نور دين، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحقيق الريادة، مذكرة ماستر، جامعة سطيف، الجزائر،2019،ص55. ،info@taghreedanalysis.com ،14 2024/11/ ،18:45

4.تحسين تجربة العملاء: تساعد التكنولوجيا رواد الأعمال على تحسين تجربة العملاء على سبيل المثال، يمكنهم استخدام أدوات التحليلات لفهم احتياجات عملائهم بشكل أفضل. كما يمكنهم استخدام أدوات الدردشة الآلية لتوفير خدمة عملاء على مدار الساعة طوال الأسبوع.

5.تعزيز الابتكار: تساعد التكنولوجيا رواد الأعمال على تعزيز الابتكار. على سبيل المثال، يمكنهم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لإنشاء منتجات وخدمات جديدة. كما يمكنهم استخدام أدوات الواقع الافتراضي والواقع المعزز لإنشاء تجارب جديدة لعملائهم.

الفرع الخامس: أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الابداع الإداري

تُعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أهم الركائز التي تعزز من الإبداع الإداري داخل المؤسسات. فهي تساهم بشكل فعال في:[1]

1. **تحسين كفاءة العمليات:** من خلال توفير حلول تقنية تسهّل من عمليات التخطيط والتنفيذ، مما يُتيح للمديرين إمكانية اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة.

2. **تسهيل التواصل والتعاون:** حيث تُسهم أدوات الاتصال الحديثة في تحسين سُبل التواصل بين أعضاء الفريق، وتُتيح لهم التعاون بطرق إبداعية ومتنوعة حتى في البيئات البعيدة.

3. **تعزيز الابتكار:** توفر التكنولوجيا أدوات تحليلية متقدمة تساعد في استكشاف الأفكار الجديدة والابتكارات في العمل، مما يؤدي إلى تعزيز التفكير الإبداعي.

4. **التوفير في الوقت والتكاليف:** يُمكن لأنظمة المعلومات أن تخفض من التكاليف من خلال تحسين كفاءة الموارد البشرية والمالية للمؤسسة.

المطلب الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية البشرية

تنمية الكفاءات البشرية أحد المقومات الضرورية في تحريك القدرات والكفاءات في ظل تكنولوجيا المعلومات بحيث لا تعتبر هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق هدف أكبر هو الاستخدام الأمثل لهذه الموارد للوصول إلى المستوى المطلوب.

[1] –الزعبي عبد الله، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الابداع الإداري، مجلة العلوم الإدارية و التقنية، الأردن،2020، ص123.

الفرع الأول: أهمية تكنولوجيا المعلومات في إدارة و تنمية الكفاءات البشرية

ازدادت أهمية المعلومات للموارد البشرية في ظل التقدم في تكنولوجيا المعلومات، حيث أن وظائف المستقبل تحدد وفقا لمتطلبات التغيير، وتمثل كل وظيفة وحدة من المهام المتكاملة ذات القدرات والخبرات المتنوعة، فلا مجال للتركيز على التخصص أو عمليات وصف الوظائف، بل يمكن للمنظمات إحلال الرؤية.

أولا: أهمية تكنولوجيا المعلومات في إدارة الموارد البشرية

تعتبر تكنولوجيا المعلومات أداة حيوية في إدارة الموارد البشرية، حيث تسهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة وتبسيط العمليات المتعلقة بإدارة الأفراد داخل المنظمات. من أبرز أهمية تكنولوجيا المعلومات في هذا المجال:[1]

1. **تحسين عمليات التوظيف والاختيار:** باستخدام البرمجيات المتخصصة في إدارة التوظيف، يمكن للشركات تسريع عملية فحص السير الذاتية، اختيار المرشحين الأكثر ملاءمة، وتنظيم المقابلات بفعالية أكبر.

2. **إدارة الأداء والتدريب:** تساهم الأنظمة الرقمية في تتبع أداء الموظفين بشكل دقيق، وتوفير برامج تدريبية مخصصة بناءً على الاحتياجات الفردية والجماعية. هذا يعزز من تطوير مهارات الموظفين ويعزز أدائهم.

3. **إدارة البيانات والموارد البشرية:** تكنولوجيا المعلومات تساعد في تخزين وتنظيم البيانات الشخصية والمهنية للموظفين بطريقة آمنة وفعالة، مما يسهّل عملية الوصول إلى المعلومات واتخاذ القرارات.

4. **تعزيز التواصل والتعاون:** تتيح الأدوات الرقمية مثل البريد الإلكتروني، ومنصات التعاون الإلكتروني، والأنظمة السحابية تواصلاً أفضل بين فرق العمل، مما يعزز التنسيق ويزيد من الإنتاجية.

5. **تحليل البيانات واتخاذ القرارات:** باستخدام تحليلات البيانات، يمكن للموارد البشرية اتخاذ قرارات مدعومة بالمعلومات حول التوظيف، التدريب، والترقيات بشكل أكثر دقة وموضوعية.

ثانيا: أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تنمية الكفاءات البشرية

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال من الأدوات الأساسية التي تسهم في تنمية الكفاءات البشرية في مختلف القطاعات والمجالات. فهي توفر العديد من الفرص والآليات التي تساعد الأفراد على تطوير

[1] –صديق محمد، وهاب فريد، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر، جامعة سوق اهراس، الجزائر، 2018، ص75.

مهاراتهم وكفاءاتهم بشكل مستمر، مما يعزز قدرتهم على التكيف مع التغيرات السريعة في سوق العمل.و فيما يلي سوف نعرض الأهمية:[1]

1. **الوصول إلى التعليم والتدريب عن بُعد:** تتيح تكنولوجيا المعلومات للأفراد الوصول إلى الدورات التدريبية والبرامج التعليمية عبر الإنترنت، مما يوفر فرص التعلم المستمر وتطوير المهارات بغض النظر عن المكان أو الزمان. من خلال منصات التعليم الإلكتروني مثل الدورات المفتوحة عبر الإنترنت (MOOCs) والورش التفاعلية، يمكن للموظفين اكتساب مهارات جديدة أو تحسين مهاراتهم الحالية.

2. **تحسين الأداء من خلال الأدوات الرقمية:** توفر البرمجيات والتطبيقات المتخصصة في تطوير الأداء أدوات لقياس وتحليل كفاءة الموظفين، مما يساهم في وضع خطط تدريبية شخصية تلائم احتياجات الأفراد وتساعد في تحسين أدائهم الوظيفي.

3. **تعزيز القدرة على التواصل والتعاون:** تكنولوجيا الاتصال تسهم في تحسين مهارات التواصل والتعاون بين الفرق عبر الإنترنت. منصات مثل البريد الإلكتروني، وأدوات التواصل الفوري، وبرامج العمل الجماعي السحابي، تسهل التنسيق بين الأفراد من مختلف الأماكن، مما يسهم في تحسين الأداء الجماعي.

4. **تحليل البيانات لتعزيز اتخاذ القرارات:** تساهم تكنولوجيا المعلومات في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأداء الشخصي والمهني، مما يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف وتقديم حلول تطويرية مستهدفة للأفراد، وهو ما يساهم في تحسين الكفاءات البشرية.

5. **تعزيز الابتكار والإبداع:** توفر الأدوات الرقمية بيئة مثالية لتعزيز التفكير الإبداعي والابتكار لدى الأفراد من خلال تفاعلهم مع تكنولوجيا متطورة وأدوات تتيح لهم إتمام المهام بطرق غير تقليدية، مما يساهم في تحسين الكفاءات الابتكارية.

[1] –سعدي محمد، دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية الكفاءات البشرية، مجلة الإدارة و التكنولوجيا في العالم الغربي، الأردن، 2018،ص135.

المطلب الثالث :أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في النمو الاقتصادي

لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي تتمثل قي :[1]

- إنتاج سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال التي تساهم مباشرة في القيمة المضافة الكلية.المتولدة في الاقتصاد المحلي.

- الزيادة في الانتاجية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تساهم في الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الاقتصاد المحلي.

- استخدام رأس مال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كمدخلات في السلع و الخدمات الاخرى. المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وخلق فرص العمل.

- زيادة إيرادات الحكومة.

- إجراءات تغير في رصيد ميزان المدفوعات.

- تعمل تكنولوجيا المعلومات على تعليم الافراد وزيادة مكتسباتهم المعرفية، مما يعمل على مجابهة حياتهم اليومية وتحقيق مستوى معيشة أفضل على مستوى الافراد وتعمم على صعيد المجتمع، هذا التحسن يؤثر بالزيادة في النمو الاقتصادي.

- من المعلوم أن استخدام التجارة الاكترونية مرتبط بالانترنيت، و أن أي تطور يحدث للانترنيت يقابله تطور في التجارة الالكترونية، وذلك نظرا للعالقة الموجودة بين التجارة والمؤسسات. فأي خدمة أو سلعة يمكن تشهيرها وتسويقها عبر الانترنيت مما تساهم في زيادة حجم المبيعات و بالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي.

- تطوير المنتج ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الانترنيت وتقنية المعلومات .

- زيادة إنتاجية المجتمعات و أدائها الاقتصادي، إلا أن هذا التأثير لم يكن مباشرة بل عادة ما يكون تأثير تقنية المعلومات بشكل غير مباشر، ويتمثل ذلك في التغيرات التي تحدث في عملية الانتاج لذا يكون دور تقنية المعلومات دور المسهل الذي يسهل ظهور السرعات الحديثة التي تؤدي إلى زيادة ونمو الانتاج.

[1] –صاحبي خديجة، اثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة ام البواقي ،الجزائر،2022/2021،ص14،ص15.

- احداث أعمال ووظائف جديدة: إن الاتجاه الحديث في الانفاق و الاستثمار في مجالات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات يهدف إلى تشكيل رأس مال معرفي مجتمعي يساهم بشكل فعال في خلق

- بداع لعدد كبير من المنتجات و الخدمات التي تشكل سلسلة متعاقبة من تطور تكنولوجي متكامل، و بالمقابل قدرة الاقتصاد على إتاحة المزيد من المهارات والوظائف الجديدة المعتمدة على التقنيات الحديثة.

خلاصة الفصل:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال من العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في العصر الحديث. فقد أصبحت هذه التكنولوجيا محركًا رئيسيًا للتطور في مختلف المجالات، سواء في القطاعات الصناعية أو التجارية أو الخدمية. تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتيسير عملية التواصل بين الأفراد والشركات، كما تتيح الوصول إلى أسواق جديدة وتسهّل التفاعل العالمي.

في الختام، يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال ليست مجرد أداة للتحديث، بل هي عنصر جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مما يتطلب من الدول الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتطوير المهارات البشرية للاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا في تعزيز النمو الاقتصادي.

من خلال ما استعرضناه و ما تم التطرق اليه في المباحث الثلاث من مدخل عام لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال ،و في المبحث الثاني تم دراسة الأثر النظري للنمو الاقتصادي ،و المبحث الثالث تطرقنا الى أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في النمو الاقتصادي لانها تساهم في رفع النمو الاقتصادي للدول.

في الفصل الثاني سيتم التطرق الى دراسة قياسية لاثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية بفعل الثورة الرقمية والتطور المتسارع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي أصبحت تمثل أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في العصر الحديث. فقد تجاوز تأثير هذه التكنولوجيا الجانب التقني ليشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية وتنموية عميقة، من خلال تحسين الإنتاجية، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الابتكار.

وفي ظل هذا التحول، أصبحت الدول تسعى إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في استراتيجياتها التنموية بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام، خاصة في ظل ما توفره هذه التكنولوجيا من فرص لتحسين كفاءة القطاعات الإنتاجية والخدمية على حد سواء. وقد أظهرت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية أن هناك علاقة وثيقة بين مدى انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبين أداء الاقتصاد الكلي، سواء من حيث الناتج المحلي الإجمالي، أو من خلال زيادة الاستثمارات وتحسين سوق العمل.

غير أن هذا التأثير لا يتجلى بنفس الدرجة في جميع الدول، حيث تختلف النتائج تبعًا لمستوى التنمية، وجودة البنية التحتية الرقمية، ودرجة الانفتاح التكنولوجي، والسياسات الحكومية المعتمدة. من هنا تبرز أهمية إجراء دراسة قياسية لقياس مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي، باستخدام نماذج اقتصادية كمية وتحليل بيانات فعلية من دول أو فترات زمنية مختلفة، بهدف تقديم دليل تجريبي يدعم صناع القرار في توجيه الاستثمارات والسياسات نحو القطاعات الرقمية الأكثر فاعلية.

وتسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومعدلات النمو الاقتصادي، من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات واقعية وتحليلها باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي، مع مراعاة المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي قد تؤثر على النمو.

وتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، المبحث الأول حول دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر. اما المبحث الثاني تناول النمو الاقتصادي في الجزائر، وتطرقنا في المبحث الثالث الى الدراسة القياسية لاثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و اثرها على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لاثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و اثرها على النمو الاقتصادي

المبحث الأول: دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر

نتناول في هذا المبحث مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر من تطور الخدمات في الجزائر و الأهمية الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و استراتيجية الجزائر في تطوير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في ظل المعوقات و الافاق الممكنة و التوصيات التي تدعم الاستراتيجيات الوطنية.

المطلب الأول: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما انعكس على مختلف المؤشرات المرتبطة بالهاتف الثابت، الهاتف النقال، وشبكة الإنترنت الثابت والنقال. وسنعرض في هذا المطلب أهم هذه المؤشرات مقسمة إلى ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تطور خدمات الهاتف الثابت

عرفت اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر نموًا إيجابيًا خلال السنوات الأخيرة. ويتبين ذلك من خلال تطور عدد الاشتراكات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول: (02-01): تطور عدد اشتراكات الهاتف النقال عبر السنوات من (2018-2023)

السنة	عدد الاشتراكات السكنية	عدد الاشتراكات المهنية	المجموع	السعة الإجمالية
2018	3,711,765	452,274	4,164,039	7,272,466
2020	4,347,326	438,437	4,785,763	7,709,344
2022	5,126,100	450,093	5,576,193	8,913,003
السداسي الأول 2023	5,474,526	459,868	5,934,394	9,766,561

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، السداسي الأول 2023. www.mpt.gov.dz

بلغت نسبة التشبع للهاتف الثابت خلال السداسي الأول من 2023 حوالي **60.76%**.

مثلت الاشتراكات السكنية **92.25%** من مجموع اشتراكات الهاتف الثابت مقابل **7.75%** للاشتراكات المهنية.

- وصلت نسبة تغلغل الهاتف الثابت لكل أسرة إلى**67%**خلال السداسي الأول من سنة 2023.

الفرع الثاني: تطور خدمات الهاتف النقال

عرف سوق الهاتف النقال توسعًا ملحوظًا، حيث بلغ عدد المشتركين الإجمالي **48.9 مليون مشترك** خلال السداسي الأول من سنة 2023. ويُلاحظ التوزيع حسب طريقة الدفع كما يلي:

الجدول: (02-02): تطور عدد اشتراكات الهاتف النقال عبر السنوات من (2018-2023)

طريقة الدفع	النسبة خلال السداسي الأول 2023
الدفع المسبق	94.74%
الدفع البعدي	5.26%

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، السداسي الأول 2023. www.mpt.gov.dz

ومن حيث الاشتراكات حسب التكنولوجيا:

الجدول: (02-03): تطور عدد اشتراكات حسب التكنولوجيا

التكنولوجيا	عدد الاشتراكات في السداسي الأول 2023
الجيل الثاني (GSM)	3,770,875
الجيل الثالث (G3)	5,464,880
الجيل الرابع (G4)	39,679,729

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، السداسي الأول 2023. www.mpt.gov.dz

تمثل اشتراكات الجيل الثالث والرابع مجتمعة حوالي **92.29%** من إجمالي الاشتراكات. تغطي شبكة الجيل الثاني والثالث جميع السكان تقريبًا، فيما تغطي شبكة الجيل الرابع أكثر من**85 %** من السكان.

أما بالنسبة لكثافة التغطية بشبكة الهاتف النقال، فقد بلغت:

الجدول: (02-04): تطور عدد اشتراكات الهاتف النقال عبر السنوات من (2018-2023)

السنة	كثافة التغطية
2018	109.6%
2020	103%
السداسي الأول 2023	105.07%

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، السداسي الأول 2023. www.mpt.gov.dz

يوضح الجدول أعلاه كثافة التغطية و تواتر في نسبة الكثافة في السنوات من 2018 الى 2023 حيث غطت كثافتها.

الفرع الثالث: تطور خدمات شبكة الإنترنت

1- الإنترنت الثابت:

شهدت شبكة الإنترنت الثابت زيادة في عدد الاشتراكات:

الجدول: (02-05): تطور عدد اشتراكات الانترنت الثابث عبر السنوات من (2018-2023)

السنة	مجموع اشتراكات الإنترنت الثابت
2018	3,063,100
2020	3,789,128
2022	4,705,846
السداسي الأول 2023	5,095,712

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، السداسي الأول 2023. www.mpt.gov.dz

تطورت اشتراكات الانترنت الثابت عبر السنوات من 2018 الى 2023 بتزايد مجموع الاشتراكات بنسب عالية.و هذا ما يوضحه الجدول.

توزيع الاشتراكات حسب نوع التكنولوجيا للسداسي الأول 2023:

الجدول: (02-06): تطور عدد اشتراكات الانترنت الثابت حسب نوع التكنولوجيا

نوع التكنولوجيا	النسبة
ADSL	54.39%
FTTH	14.52%
4G LTE Fixe	30.85%
LS	0.24%

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، السداسي الأول 2023. www.mpt.gov.dz

هناك اربع 4 أنواع من التكنولوجيا تطورت فيها عدد اشتراكات الانترنت حسب الجدول أعلاه.

كما أن غالبية الاشتراكات تتمتع بسرعات تدفق عالية:

الجدول: (02-07): تطور عدد اشتراكات الانترنت الثابت حسب سرعة التدفق

سرعة التدفق	النسبة
أقل من 10 ميغابايت	0.21%
من 10 ميغابايت إلى أقل من 20	89.47%
تساوي أو تزيد عن 20 ميغابايت	10.32%

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير تطور مؤشرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، السداسي الأول 2023. www.mpt.gov.dz

تطورت عدد اشتراكات الانترنت الثابت حسب تدفق الانترنت بنسب متفاوتة يوضحها الجدول أعلاه

2- الإنترنت عبر الهاتف النقال:

- بلغت كثافة استخدام الإنترنت النقال حوالي **96.97%** خلال السداسي الأول من 2023.

- لوحظت هجرة كبيرة من اشتراكات الجيل الثالث إلى الجيل الرابع، بفضل سرعة الإنترنت الأفضل.

المطلب الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر

تُعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT) أداة رئيسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لما توفره من فرص لزيادة الإنتاجية، تحسين جودة الحياة، ودعم التنمية المستدامة. وفيما يلي نعرض أهمية هذا القطاع في الجزائر عبر ثلاثة فروع رئيسية:

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

لعب قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال دوراً متزايداً في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، ويظهر ذلك في عدة مؤشرات:

أولا: المساهمة في القيمة المضافة حسب الديوان الوطني للإحصاء، بلغت مساهمة قطاع الاتصالات حوالي **2.60%** من القيمة المضافة الكلية سنة 2022 بعد أن كانت **1.20%** فقط سنة 2011، مما يدل على تطور نسبي رغم بطئه.

الجدول: (02-08): نسبة مساهمة قطاع الاتصالات في القيمة المضافة الكلية للسنتين (2011 و2022)

السنة	نسبة مساهمة قطاع الاتصالات في القيمة المضافة الكلية
2011	1.20%
2022	2.60%

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الرقمية، المديرية العامة للاقتصاد الرقمي، (2022) متاح على www.mpt.gov.dz

يوضح الجدول أعلاه نسبة المساهمة لقطاع الاتصالات في القيمة المضافة لسنتي 2011 و 2012.

ثانيا – المساهمة في الناتج الداخلي الخام:رغم أن مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ما تزال ضعيفة، إلا أن هناك تحسن طفيف من **0.2%** سنة 2021 إلى **1.1%** سنة 2022.

ثالثا–الاستثمار وحجم الأعمال: ارتفعت إيرادات قطاع الاتصالات من **591 مليار دج** سنة 2018 إلى أكثر من **827 مليار دج** سنة 2020، قبل أن تنخفض قليلا.

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصال دوراً محورياً في تحقيق العديد من الأبعاد الاجتماعية، منها:

أولا – توفير فرص العمل: ساهم قطاع الاتصالات في توفير آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، حيث أشارت التقديرات إلى خلق حوالي **299 ألف وظيفة مباشرة** و**199 ألف وظيفة غير مباشرة** حتى عام 2020.

ثانيا– التعليم الرقمي: بادرت الجزائر إلى إنشاء « المدرسة الرقمية »، مثل منصة « كتربيت »، لتقديم التعليم الإلكتروني خاصة للمقبلين على امتحانات شهادة التعليم المتوسط وشهادة البكالوريا، مما ساهم في تسهيل التعليم عن بعد ومواكبة التطورات التكنولوجية العالمية.

ثالثا–تحسين الخدمات العمومية: شهدت الجزائر تطورًا في الحكومة الإلكترونية، مع إطلاق عدة بوابات إلكترونية للخدمات مثل بوابة الضرائب والمجلس الأعلى، مما ساعد على تسريع الإجراءات وتقليل الجهد والوقت.[1]

الفرع الثالث: الأهمية البيئية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال أيضًا في دعم الأبعاد البيئية من خلال:

أولا – تطوير قطاع الفضاء: تم إطلاق القمر الصناعي "ألكوم سات–1"، والذي يساهم في توفير الاتصالات وخدمات الإنترنت للحد من الانقطاعات وضمان استمرارية الخدمات الحيوية.

[1] – سابق نسيمة، موقع الجزائر من اقتصاد المعرفة من خلال مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال – دراسة تحليلية إحصائية خلال القترة:: 2000–2020، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 03، جويلية 2023، الجزائر، ص398.

ثانيا – تقليل الأثر البيئي: التوجه نحو الحلول الرقمية مثل الإدارة الإلكترونية والتعليم الرقمي أدى إلى تقليل الاعتماد على الوسائط الورقية، مما يساهم في حماية الموارد الطبيعية وخفض الانبعاثات.

ثالثا – رصد البيئة والتوقعات المناخية: بفضل استخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد، بات بالإمكان تحسين مراقبة البيئة ورصد الكوارث الطبيعية مبكرا.[1]

المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل المعوقات

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، تبنّت الجزائر عدة استراتيجيات لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إدراكًا منها لأهميته في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وقد تمثلت هذه الجهود في تعزيز البنية التحتية الرقمية، توسيع شبكة الإنترنت، ودعم الابتكار الرقمي والمؤسسات الناشئة. ومع ذلك، لا تزال هذه الاستراتيجية تواجه عدة معوقات، من بينها ضعف التمويل، نقص الكفاءات المتخصصة، البيروقراطية، وتفاوت التغطية الجغرافية للخدمات الرقمية، مما يحد من فعالية التحول الرقمي ويؤخر استغلال كامل إمكانات هذا القطاع الحيوي.

الفرع الأول: ملامح استراتيجية الجزائر في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تبنت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة سياسة طموحة تهدف إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقًا من قناعة بأن هذا القطاع يعدّ محورًا أساسيًا لبناء اقتصاد قائم على المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة. وقد تبلورت هذه الاستراتيجية من خلال عدة مراحل إصلاحية ومشاريع كبرى جاءت لتعزيز القدرات التكنولوجية والبنية التحتية الرقمية في البلاد.

بدأت هذه الجهود بصدور القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 5 أوت 2000، الذي وضع الإطار القانوني المنظم لقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ممهدًا الطريق لانفتاح السوق على المنافسة وتعزيز الاستثمارات في هذا المجال. وقد توجت هذه الإصلاحات بإطلاق خدمات الهاتف المحمول بتقنية الجيل الثاني (G2) سنة 2001، ثم تلاها إدخال خدمات الجيل الثالث (G3) في ديسمبر 2013، وأخيراً الجيل الرابع (G4) في سبتمبر 2016، مما سمح بتوسيع قاعدة مستخدمي الإنترنت عبر الهاتف النقال بشكل لافت.

[1] –غوال نادية، عدالة العجال، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2019، الجزائر، ص219..

وفي سياق متصل، ركزت الاستراتيجية الوطنية كذلك على تطوير البنية التحتية الخاصة بالهاتف الثابت. وقد شهدت شبكة الهاتف الثابت نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع عدد الاشتراكات من حوالي 4,164,039 مشتركًا سنة 2018 إلى أكثر من 5,934,394 مشتركًا بحلول السداسي الأول من سنة 2023.

يتضح من الجدول أن تطور شبكة الهاتف الثابت جاء نتيجة استثمارات مستمرة من قبل الدولة لتحسين خدمات الاتصالات الثابتة، حيث بلغت نسبة تغلغل الهاتف الثابت داخل الأسر الجزائرية 67% خلال السداسي الأول لسنة 2023، مقارنة بـــ 51% فقط سنة 2018.

في إطار تكثيف الجهود للتحول الرقمي، عملت الجزائر كذلك على إطلاق مبادرات لرقمنة الإدارة العمومية، منها إنشاء بوابة "المواطن" الإلكترونية التي تهدف إلى تسهيل التعامل مع مختلف الخدمات الإدارية عن بعد. كما بادرت السلطات بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحضائر التكنولوجية، التي تسعى إلى دعم المؤسسات الناشئة (Startups) وتوفير بيئة حاضنة للابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات.

من جهة أخرى، تم إطلاق خطط وطنية لتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات في مختلف القطاعات مثل التعليم، الصحة، والاقتصاد، مع العمل على ربط المدارس والجامعات بشبكات الإنترنت ذات التدفق العالي، وتطوير نظم الإدارة الإلكترونية على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة.[1]

إضافةً إلى ذلك، لم تغفل الاستراتيجية الجزائرية أهمية دعم المحتوى الرقمي الوطني وتعزيز البحث العلمي في مجالات البرمجيات والهندسة المعلوماتية، حيث تم تشجيع إنشاء مختبرات بحث جامعية متخصصة، فضلاً عن توقيع اتفاقيات تعاون دولي لنقل الخبرات والتقنيات الحديثة.

وهكذا يتبين أن استراتيجية الجزائر اعتمدت على جملة من السياسات والمشاريع المتكاملة، ارتكزت بالأساس على تطوير البنى التحتية الرقمية، ترقية المهارات التقنية للمواطنين، ورقمنة الخدمات الإدارية، تمهيداً للانتقال نحو مجتمع رقمي أكثر تنافسية وانفتاحاً على الاقتصاد العالمي.

[1] –وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الرقمية، المديرية العامة للاقتصاد الرقمي، متاح على www.mpt.gov.dz، 30 2025/05/12:05، الجزائر.

الفرع الثاني: المعوقات التي تواجه تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال

رغم المساعي الكبيرة التي بذلتها الجزائر في سبيل النهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلا أن العديد من المعوقات لا تزال تحدّ من تحقيق الأهداف المسطرة، مما يبطئ من عملية التحول الرقمي الشامل. وقد أظهرت مختلف الدراسات والتحاليل أن هذه العراقيل تتنوع بين معوقات تقنية، تنظيمية، مالية، وأخرى ثقافية واجتماعية.

أولاً–المعوقات التقنية: تعاني الجزائر من نقائص واضحة في الجانب التقني، حيث تعدّ البنية التحتية المعلوماتية غير كافية لمواكبة الطلب المتزايد على خدمات الإنترنت والتكنولوجيات الحديثة. يتمثل ذلك في محدودية تغطية شبكات الألياف البصرية، خصوصاً في المناطق الداخلية والنائية، إضافة إلى ضعف تدفق الإنترنت، الذي بقي متأخراً مقارنة بالمعدلات العالمية.

كما سجل نقص واضح في تجهيزات الحوسبة الحديثة، وقواعد البيانات المتطورة، إلى جانب تأخر في أنظمة التدريب المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما أدى إلى ضعف الكفاءات المحلية القادرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا بشكل فعال.[1]

ويؤكد تحليل مؤشرات التجارة الخارجية في هذا القطاع استمرار العجز التجاري الكبير بين صادرات وواردات تكنولوجيا المعلومات والاتصال كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول: (02–09): مؤشرات التجارة الخارجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

السنة	الرصيد التجاري (ICTM - ICTX)	واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICTM)	صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICTX)
2015	279,295,880,493– دج	279,365,627,472 دج	69,746,979 دج
2016	265,544,935,132– دج	266,226,014,588 دج	681,079,456 دج

[1] –ديدوش هجيرة، حريري عبد الغني، دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ومعيقاتها، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2022، ص53.

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الرقمية، المديرية العامة للاقتصاد الرقمي، (2022) متاح على www.mpt.gov.dz

هذا الاختلال يعكس التبعية الكبيرة للمعدات والبرمجيات المستوردة، ويؤشر على ضعف الإنتاج الوطني في مجال التكنولوجيا الرقمية.

ثانياً: المعوقات التنظيمية والأمنية

يواجه الإطار القانوني المنظم لتكنولوجيا المعلومات والاتصال عدة نواقص، خاصة فيما يتعلق بتشريعات حماية البيانات الشخصية، والأمن السيبراني. لم يتم إلى حد الآن وضع منظومة شاملة لضمان أمن المعلومات الإلكترونية، مما يترك المؤسسات والمواطنين عرضة للتهديدات السيبرانية مثل الاختراقات والقرصنة.

كما أن السياسات المتعلقة برقمنة الخدمات الإدارية والمؤسساتية غالباً ما تعاني من البيروقراطية ومن ضعف التنسيق بين القطاعات المختلفة، ما يؤثر سلباً على سرعة تنفيذ المشاريع الرقمية.

ثالثاً: المعوقات المالية والاقتصادية

من أبرز العراقيل المالية التي تواجهها الجزائر في هذا المجال ضعف حجم الاستثمارات المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، إذ لا تتعدى مساهمة هذا القطاع نسبة صغيرة جداً من الناتج المحلي الإجمالي

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر تكلفة الولوج إلى خدمات الإنترنت مرتفعة نسبياً مقارنة بالقدرة الشرائية لغالبية المواطنين، مما يقيد انتشار خدمات الشبكة العنكبوتية، ويحدّ من استفادة فئات واسعة من السكان من الثورة الرقمية.

تجدر الإشارة إلى أن التقرير الأخير لوزارة البريد والمواصلات أشار إلى أن نسبة الاشتراكات في خدمات الهاتف الثابت بلغت 60.76% من الطاقة الإجمالية للربط خلال السداسي الأول من سنة 2023، وهي نسبة تبقى بعيدة عن المستويات المسجلة في الدول المتقدمة.

رابعاً: المعوقات الثقافية والاجتماعية

تلعب الثقافة الرقمية دوراً أساسياً في تعزيز أو تعطيل التحول الرقمي. في الجزائر، تعاني فئات واسعة من السكان، خاصة في المناطق الريفية، من ضعف الإلمام بتقنيات المعلومات والاتصال. ما تزال هناك مواقف سلبية تجاه التكنولوجيا الحديثة، تعتبرها ترفاً وليس ضرورة حيوية للحياة اليومية.

كما أن نقص التوعية بأهمية الأمن الرقمي واستخدام الإنترنت الآمن يساهم في الحد من انتشار التطبيقات الرقمية المختلفة، خصوصاً في مجالات التجارة الإلكترونية والتعليم عن بعد.[1]

الفرع الثالث: آفاق وتوصيات لدعم الاستراتيجية الوطنية

في ضوء التحديات التي تواجه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، فإن النجاح في تحقيق التحول الرقمي الشامل يتطلب وضع آفاق واضحة وتبني توصيات عملية تستند إلى معالجة مكامن الضعف وتعزيز نقاط القوة. وقد خلصت العديد من الدراسات الوطنية إلى جملة من المسارات التي يمكن أن تدفع بالقطاع نحو مزيد من الفعالية والابتكار.

أولاً: تطوير وتوسيع البنية التحتية الرقمية

يُعدّ تطوير البنية التحتية شرطاً أساسياً لترسيخ التحول الرقمي، لاسيما من خلال:[2]

توسيع شبكات الألياف البصرية وربط أكبر عدد من المؤسسات والأسر، خصوصاً بالمناطق الريفية والمعزولة، بما يسمح بتقليص الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والداخلية.

زيادة سرعة تدفق الإنترنت عبر الاستثمارات في التقنيات الحديثة للاتصال اللاسلكي والفضائي، وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين.

[1] – ديدوش هجيرة، نفس المرجع السابق، ص53.

[2] –حمري نعيمة، خليفة محجوبة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال رهان لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، في ظل اقتصاد المعرفة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2023، ص79.

وقد أظهرت البيانات المسجلة أن نسبة تغلغل الهاتف الثابت لدى الأسر بلغت 67٪ خلال السداسي الأول من سنة 2023، ما يعكس بداية تحسن في الانتشار، لكنه لا يزال دون مستوى الطموحات مقارنة بالمعدلات العالمية.

ثانياً: تحفيز الإبداع والابتكار في القطاع الرقمي

تشجيع المؤسسات الناشئة (Startups) والنظم الابتكارية يعتبر من الركائز الأساسية لدفع التحول الرقمي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

إنشاء المزيد من الحاضنات والمسرعات التكنولوجية لدعم الأفكار المبتكرة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجالات البرمجيات، تطبيقات الهاتف المحمول، والخدمات الإلكترونية.

تحفيز البحث العلمي عبر توفير التمويلات المناسبة لمخابر البحث في الجامعات والمؤسسات التكنولوجية، وربطها بحاجلي.

ولقد تم تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الحضائر التكنولوجية (ANPT) لهذا الغرض، غير أن توسيع نشاطها ليشمل كامل التراب الوطني يظل ضرورة ملحة.

ثالثاً: إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي

لتحقيق بيئة رقمية أكثر أمناً وجاذبية للاستثمار، ينبغي العمل على:

تحديث القوانين الخاصة بحماية البيانات الشخصية وتعزيز التشريعات المتعلقة بالأمن السيبراني والمعاملات الإلكترونية.

تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء الشركات الناشطة في مجال التكنولوجيا الرقمية، وتحفيز الشفافية والمنافسة في السوق.

كما توصي الدراسات بإنشاء هيئات رقابية مختصة بضمان احترام حقوق المستخدمين ومراقبة مستوى الخدمات الرقمية.

رابعاً: استقطاب الاستثمارات وتحرير السوق

إن رفع كفاءة قطاع تكنولوجيا المعلومات يتطلب:

فتح السوق أمام المنافسة الحرة، ما يسمح بجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تشجيع الشراكات الدولية لنقل التكنولوجيا والخبرات، مما يعزز من قدرات الجزائر التكنولوجية والاقتصادية على حد سواء.

وقد أكدت التقارير الأخيرة على أن محدودية الانفتاح لا تزال تمثل عائقاً كبيراً أمام تطور القطاع، حيث أن خدمات الإنترنت تبقى مكلفة مقارنة بمستوى الدخل المتوسط للمواطن.

خامساً: تعزيز الثقافة الرقمية لدى المواطنين

لا يمكن تحقيق التحول الرقمي دون بناء قاعدة صلبة من الثقافة الرقمية، وهو ما يتطلب:[1]

- تنظيم حملات توعوية وطنية حول أهمية التكنولوجيا الحديثة وأمن المعلومات.
- دمج المناهج الرقمية في التعليم العام لتكوين أجيال قادرة على التعامل مع متطلبات العصر الرقمي منذ الصغر.
- دعم المبادرات المحلية الرامية إلى نشر المهارات الرقمية بين الفئات الهشة والمناطق المحرومة.
- تشير الإحصائيات إلى أن ضعف الثقافة الرقمية يعد من أبرز معوقات انتشار تكنولوجيا المعلومات في الجزائر، مما يجعل من تعزيز هذا الجانب أولوية قصوى.

[1] –حمري نعيمة، نفس المرجع السابق، ص79.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة تحسناً ملحوظًا، حيث بلغ معدل النمو 4.1% في عام 2023، وهو الأعلى منذ 2015، مدفوعًا بانتعاش قطاعات الصناعات الاستخراجية والبناء والزراعة . ورغم تراجع أسعار النفط، ساهمت زيادة الاستثمارات العمومية في تحفيز النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى فائض في الحساب الجاري وارتفاع احتياطي الصرف إلى 69 مليار دولار، ما يعادل 16 شهرًا من الواردات.

المطلب الاول: مخططات وبرامج دعم النمو الاقتصادي.

إن التحسن الذي عرفته مؤشرات الاقتصاد الجزائري بعد الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر على مستوى الكلي لم يكن كافيا، الأمر الذي جعلها تعتمد عدة برامج عمل تسعى من خلالها إلى دعم النشاط الاقتصادي والتخلص من الركود وزيادة الانتاجية من أجل دعم النمو الاقتصادي .

الفرع الأول–برنامج الانعاش الاقتصادي 2001– 2004

يمتد هذا البرنامج من 2001 إلى 2004 وهو عبارة مخصصات مالية تقدر ب 525 مليار دج أي ما قيمته 7 مليار دولار خاصة في ظل احتياطي الصرف المتراكم آنذاك الذي قدر ب 11.9 مليار دولار، حيث كان الهدف من وضع هذا البرنامج التقليل من البطالة وتوفير مناصب العمل، تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر، فك العزلة عن المناطق النائية واعادة التوازن الجهوي، وتوجه مخصصات هذا البرنامج إلى تدعيم النشاطات الاقتصادية ذات القيمة المضافة تظهر في الجدول الموالي.

الجدول رقم(02–10): يوضح توزيع المخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي2001– 2004

السنوات القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع مليار دج	النسبة %
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	——	——	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: مروة مومن، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000–2020 –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص172.

يتبين من الجدول أعلاه استحواذ قطاع أشغال كبرى وهياكل قاعدية على النصيب الأكبر من المخصصات بنسبة 40.1 % يرجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر في هذا القطاع قبيل الألفية الجديدة من خلال اقامة المنشآت القاعدية والبنى التحتية نظرا لمساهمتها في تحسين الأنشطة الاقتصادية، ثم تأتى بعدها التنمية المحلية و البشرية بنسبة 38.8 % من خلال تحسين الهياكل التعليمية و التكوين المهني، التعليم العالي والمرافق العمومية من أجل تحسين حياة أفراد المجتمع، وتليها دعم القطاع الفلاحي والصيد البحري بنسبة 12.4 % بتهيئة المرافق الضرورية والمعدات لزيادة الانتاج تلبية للطلب المحلي وتصدير الفائض منه وفي نفس الوقت منع النزوح الريفي، كما خصص البرنامج ما نسبته 8.6 % لتمويل السياسات المرافقة لهذا البرنامج في ظل توجهها إلى اقتصاد السوق منها تحسين مردودية المؤسسات المؤثرة في النشاط الاقتصادي مثل ادارة الضرائب، البنوك وتهيئة المناطق الصناعية، تنظيما لاستثمار وجراءته، وعليه تمثلت حصيلة هذا البرنامج عند نهايته كما يلي:

أستغل ما نسبته 96.22 % من المبلغ المخصص لهذا البرنامج.

يقدر عدد المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج حوالي 11725 مشروع بنسبة 73 % و4176 مشروع بنسبة 26% قيد الانجاز، في حين أن 1% لم يتم انجازها .

عدم استجابة القطاع الصناعي بالشكل المخطط له مع البرنامج نتيجة المشاكل الهيكلية والمالية في القطاع العمومي .

عرقلة تطور القطاع الخاص الذي أدى إلى عجز الجهاز الانتاجي عن تلبية الطلب الكلي المرتفع نتيجة تطبيق برنامج الانعاش وهذا يرجع إلى حالة مناخ الاستثمار المتدهورة خصوصا في المجال التمويلي والاداري.

رافق انجاز هذا البرنامج زيادة الاستيراد من طرف الدولة بسبب تزايد الطلب الكلي .

ساهمت الظروف الاقتصادية التي تتميز بتدني الكفاءة والفعالية في القطاع الصناعي، عدم تماشي المنظومة البنكية و الادارات مع التغييرات الاقتصادية في بطء الاصلاحات الاقتصادية ومن ثم نقص فعالية البرنامج .

على الصعيد الهيكلي لم يتحقق هدف دعم النمو نتيجة تزايد الواردات جراء ارتفاع دخل الأسر، عدم قدرة الطلب العمومي على زيادة نمو الاستثمارات المحلية المنتجة في حين بلغ معدل النمو خارج المحروقات ب 5%.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو2005- 2009

في سياق مواصلة الاصلاحات الاقتصادية ومشاريع الدعم التي جاء بها برنامج الانعاش وبعد تحسن الوضع المالي للجزائر بارتفاع أسعار النفط وزيادة احتياطي الصرف إلى حوالي 43.1 مليار دولار عام 2004 أعلنت الحكومة عن برنامج تكميلي لدعم النمو يمتد من عام 2005 إلى غاية 2009 بغلاف مالي 4202.7 مليار دج أي ما يقدر ب 55 مليار دولار بهدف إلى توسيع وتحديث الخدمات العامة والبنى التحتية، تطوير الموارد البشرية، رفع معدلات النمو الاقتصادي، وقد وجهت مخصصات هذا البرنامج نحو المحاور المبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم(02-11): يوضح مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009

القطاعات	المبالغ المخصصة (مليار(دج))	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع ع	**4202.7**	**100**

المصدر: مروة مومن، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000-2020 –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص174

يوضح الجدول رقم (02-11) رغبة الدولة في اعطاء ديناميكية متواصلة في فعالية النشاط الاقتصادي من خلال تخصيص ما نسبته 45.5% لتحسين ظروف معيشة السكان تكملة لما أقره البرنامج السابق في التنمية المحلية والبشرية، حيث يسهم تحسين ظروف معيشة السكان في تحسين الأداء الاقتصادي الذي يؤثر

ايجابا على انتاجية العمالة، وقد تم توزيع مبالغ هذا المحور على عدة قطاعات منها قطاع السكن خصصه له 555 مليار دج لإنجاز حوالي مليون سكن، خصص لقطاع التربية الوطنية 200 مليار دج لتحسين ظروف التمدرس في الأطوار الثلاثة،141 مليار دج لقطاع التعليم العالي و58.5 مليار دج لتكوين المهني سمح بإنجاز 295 مؤسسة، خصص للقطاع الصحي 85 مليار دج[2]، في حين استحوذ تطوير المنشآت الأساسية في النقل وتهيئة الأقاليم، الأشغال العمومية على 40.5 % من مخصصات البرنامج، أما في جانب دعم التنمية الاقتصادية خصص ما نسبته 8 % بغية تحسين مناخ الاستثمار وفق غلاف مالي قدره 4.5 مليار دج ، دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية بغلاف مالي قدره 300 مليار دج و13.5 مليار دج لقطاع الصناعة، و 12 مليار دج لاستغلال الثروات البحرية، خصص ما نسبته 4.8% لتطوير الخدمات العمومية في مجال العدالة ، التجارة والبريد والموصلات، كما خصص ما نسبته1.1% لتطوير تكنولوجيات الاتصال، وعليه تتمثل نتائج هذا البرنامج عند نهايته كما يلي:

– أدت الأزمة المالية التي شهدها العالم إلى انخفاض أسعار النفط بسبب تناقص الطلب عليه مما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج .

– شهد القطاع الصناعي عامة معدل نمو سالب خلال الفترة 2005– 2007 رغم تسجيل المؤسسات الخاصة في المجال الصناعي معدل نمو موجب منخفضة .

– نتج عن تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو انخفاض معدل البطالة إلى 10.3 % عام 2009 .

– أدى استحواذ الاستثمار الأجنبي على الصفقات العمومية على المشاريع الخاصة بالمنشآت القاعدية وثقل العبء المالي للبرنامج، ندرة العقار وضعف مكاتب الدراسات في دراسة الجانب التقني في

- تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية إلى الافصاح في عام 2008 على عمليات اعادة تقييم المشاريع المتعمدة في هذا البرنامج وتأخر في انجاز المشاريع بقيمة 130 مليار دج. [1]

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010– 2014

[1] – مروة مومن، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000– 2020 –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر ، ص175.

أقرت الحكومة هذا البرنامج بغية اعادة بناء الاقتصاد الوطني الذي انطلقت مسيرته بإقرار برنامج الانعاش قبل 10 أعوام بغلاف مالي 21.214 مليار دج أي حوالي 286 مليار دولار، وتضمن هذا البرنامج انجاز مشاريع تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أدرجت في شقين هما الاستمرار في انهاء المشاريع الكبرى الجاري انجازها بمخصص مالي قدره 9700 مليار دج مثل النقل ،الطرقات، السكك الحديدية، الكهرباء، المياه ،انجاز مشاريع جديدة بغلاف مالي قدره 11.534 مليار دج، وقد وزعت هذه المخصصات على عدة محاور منها التنمية البشرية التي أخذت حصة الأسد بمخصص 10122 مليار دج، وتليه انشاء الهياكل القاعدية من موانئ، طرقات، مطارات ومدن جديدة بغلاف مالي قدره 6448 مليار دج، في حين خصصت الحكومة 1666 مليار دج لتحسين الخدمات العمومية و1566 مليار دج لتحقيق تنمية اقتصادية، 360 مليار دج لتقليل من البطالة و250 مليار دج دعم البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، وقد عزمت الدولة الجزائرية بإقرار هذا البرنامج على تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز التنمية البشرية من خلال انشاء المؤسسات التعليمية والصحة والسكن .
- تحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق النائية، وتوفير 3 مليون منصب عمل.
- تحسين مناخ الاستثمار من خلال تحسين المحيط الاداري والمالي للمؤسسات ومكافحة المنافسة الغير النزيهة.
- تعزيز الأمن الغذائي الدولة من خلال تدعيم للفلاحين المستثمرين بالعقارات وتطوير الري .
- بعث اقتصاد معرفي انطلاقا من اقامة منظومة تعليم وطنية قادرة على اخراج كفاءات وتعبئة تكنولوجيا المعلومات ودعم البحث العلمي . [1]

الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019

يشمل هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة 2015- 2019، وقد أنشئ صندوق بعنوان تسيير هذهالعمليات ضمن الحساب رقم 143- 302 مع تخصيص غلاف مالي قدره 4079.6 مليار دج في 2015 و 1893.2 مليار دج في عام

2016 نالت انشاء الهياكل القاعدية النصيب الأكبر منها، حيث تسعى الحكومة إلى تحقيق الأهداف التالية [1]:

[1] –مروة مومن، مرجع سبق ذكره، ص176.

- دعم الطبقات المحرومة، تحسين الخدمات العمومية في مجال الصحة، التكوين المهني، تزويد السكنات بشبكات المياه والكهرباء والغاز، وذلك حفاظا منها على المكاسب الاجتماعية .
- السعي إلى زيادة نمو الصادرات خارج المحروقات وتحقيق تنويع اقتصادي، الاهتمام بالتنمية الفلاحية التي تحقق للدولة الأمان الغذائي وتضمن اختلافه.
- تشجيع الاستثمارات المنتجة ذات القيمة المضافة والموفرة لمناصب عمل .
- توفير العناية والتكوين الضروري للموارد البشرية
- تحقيق نمو اقتصادي سنوي نسبته 7% من أجل التقليل من البطالة وتحسين الظروف المعيشية للسكان، ويتناول الجدول الموالي أهم المجالات التي خصص لها الغلاف المالي لهذا البرنامج .

الجدول رقم(02-12): يوضح مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 - 2019

القطاعات	2015	2016	المجموع(دج)	النسبة(%)
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.3	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	1853.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.8	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية وأنشطة أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر : مروة مومن، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000-2020 –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص177.

يظهر الجدول رقم (02-12) الاهتمام الذي خصته الحكومة في هذا البرنامج بتخصيص أكبر الأغلفة المالية لقطاع الفلاحة والري وانجاز المنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، تنفيذ مخططات البلدية للتنمية وأنشطة أخري، وقد أدى انخفاض أسعار النفط بداية عام 2015 إلى تنفيذ بعض الاجراءات هدفها ترشيد النفقات، غلق حساب هذا البرنامج في نهاية عام 2016 مع فتح حساب آخر بعنوان برامج الاستثمارات العمومية بغلاف مالي قدره 300 مليار دج للفترة المتبقية 2017- 2019 مع تجميد جميع المشاريع التي لم يتم البدء في انجازها مع التحفظ على بعض العمليات ذات الأولوية مما أثر سلبا على أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق النمو و زيادة التوظيف.

الفرع الخامس: النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016- 2030

في ظل الانخفاض أسعار النفط وضعت الجزائر نموذجا جديدا للنمو في جويلية 2016 يتم تنفيذه في ثلاث مراحل أولها الاقلاع من أجل التقليل من عجز الميزانية و زيادة الايرادات الجبائية المحلية لتغطية نفقات تسييرها تمتد من 2016 إلى 2019، وثانيها تتمثل في مرحلة التحول الهدف منها دفع الاقتصاد للحاق بالركب تمتد من 2020 إلى 2025، أما المرحلة الثالثة تتمثل في الاستقرار تهدف الحكومة من خلالها إلى رفع معدل نمو الصادرات خارج المحروقات إلى 6.5% تمتد من 2026 إلى 2030، وحتى يتم تنفيذ هذا النموذج يجب تشجيع الفكر المقاولاتي للشباب، مواصلة اصلاح المنظومة البنكية ،تطوير سوق رأس المال، تخفيض الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات، كما تسعى الدولة من خلال هذا النموذج الجديد للنمو إلى تحقيق الأهداف التالية: [1]

- مضاعفة نصيب الفرد من PIB ب 2.3 مرات وزيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية من 5.3 % عام 2015 إلى 10 % عام 2030
- تنويع قطاع التصدير في الجزائري انطلاقا من تقديم الدعم للصادرات الناشئة وتأسيس مجلس وطني وظيفته تنمية الصادرات .
- التقليل من الاستهلاك الداخلي للطاقة من 6 % سنويا في عام 2015 إلى 3 % سنويا في عام 2030.
- تحقيق الانتقال الطاقوي من خلال تنويع الموارد الطاقوية واستغلال امكانياتها من الطاقات النظيفة المتجددة.
- تطوير القطاع الفلاحي من خلال اتخاذ المزيد من التدابير لدعم الفلاحين المستثمرين.

[1] -مروة مومن، نقس المرجع السابق، ص178.

- دعم الاستثمارات الصناعية المنتجة ذات القيمة المضافة والتي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية من أجل ضمان تنويع القاعدة الصناعية للدولة، ووضع استراتيجية وطنية تهدف إلى التعريف بالجزائر كوجهة سياحية وتقديم الدعم اللازم لهذا القطاع المهمش.

المطلب الثاني: تطوير الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي (1990-2022)

يتناول هذا المطلب تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الفترة من 1990 إلى 2022، لفهم مدى تحسن الأداء الاقتصادي وتغيراته عبر الزمن. يبرز ذلك دور النمو في تعزيز التنمية الاقتصادية للدولة.

الفرع الأول: تطور الناتج الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 - 2022

سعت الجزائر منذ سنة 1990 من أجل الرفع من معدل النمو الاقتصادي، ببذل العديد من الجهود لتحسين مستوى الناتج الاقتصادي، و من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم 17 نستطيع أن نلاحظ تطور الناتج الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1990 - 2022[1].

جدول رقم (02-13): تطور الناتج الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 - 2022

السنة	معدل النمو الاقتصادي	الناتج الإجمالي	السنة	معدل النمو الاقتصادي	الناتج الإجمالي
1990	0.80%	62.05	**2007**	3.40%	134.98
1991	-1.20%	45.72	**2008**	2.40%	171
1992	1.80%	48.00	**2009**	1.60%	137.21
1993	-2.10%	49.95	**2010**	3.60%	161.21
1994	-0.90%	42.54	**2011**	2.90%	200.01
1995	3.80%	41.76	**2012**	3.40%	209.06
1996	4.10%	46.94	**2013**	2.80%	209.76
1997	1.10%	48.18	**2014**	3.80%	213.81
1998	5.10%	48.19	**2015**	3.70%	165.98
1999	3.20%	48.64	**2016**	3.20%	160.03
2000	3.80%	54.79	**2017**	1.30%	170.10

[1] عدة محمد، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة (1990-2022)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2023، ص216.

2001	3.00%	54.74	2018	1.10%	174.91
2002	5.60%	56.76	2019	1.00%	171.77
2003	7.20%	67.86	2020	-5.10%	145.01
2004	4.30%	85.33	2021	3.50%	163.04
2005	5.90%	103.20	2022	4.70%	187.16
2006	1.70%	117.03			

المصدر: عدة محمد، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة (1990-2022)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2023، ص216.

من خلال الجدول رقم (02-13) نلاحظ ما يلي:

الفترة الممتدة من 1990 - 1994 شهدت معدلات نمو اقتصادية متذبذبة، حيث تراوحت بين نسب سالبة ومنخفضة (2.10%- إلى 1.80%) نتيجة الأزمة النفطية أواخر الثمانينات، وانخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى الحالة الأمنية التي مرت بها البلاد، واعتماد الاقتصاد الجزائري اعتمادًا شبه كلي على قطاع المحروقات.

بلغ الناتج الإجمالي أعلى قيمة له سنة 1990 بـــ 62.05 مليار دولار، ثم انخفض سنة 1994 إلى 42.54 مليار دولار.

أما الفترة الممتدة من 1995 - 1999 فقد تحسنت معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بلغ 5.10% سنة 1998، غير أن الناتج الإجمالي لم يتعدى عتبة 50 مليار دولار طوال هذه الفترة، ويُعزى ذلك إلى التحسن في أسعار النفط.

شهدت الألفية الجديدة بداية واضحة لارتفاع معدل النمو نتيجة تحسن أسعار النفط وقيام الجزائر بعدة برامج تنموية متمثلة في برنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو

أقصاه سنة 2003 بنسبة 7.20%، وشهد أيضًا انخفاضًا سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ 2.40% سنة 2008 و 1.60% سنة 2009 نتيجة تراجع الطلب العالمي على الطاقة.

وفي الفترة من 2014 إلى 2016، كانت معدلات النمو مستقرة تتراوح بين 3.80% و 3.20% و 3.70%.

ابتداءً من سنة 2017 بدأ معدل النمو بالانخفاض ليصل إلى 1.00% سنة 2019، وسجل معدل نمو اقتصادي سالب سنة 2020 بـــ 5.10%-، نتيجة تداعيات جائحة كورونا.

سنة 2021 تحسن معدل النمو إلى 3.5% والناتج الإجمالي إلى 163.04 مليار دولار.

حسب توقعات صندوق النقد الدولي لسنة 2022، فإن معدل النمو الاقتصادي بلغ 4.7% نتيجة تحسن الإيرادات العامة وزيادة قيمة الصادرات التي بلغت حوالي 57 مليار دولار، نتيجة انتعاش أسعار البترول والغاز.

وأخيرًا يمكن القول أن:

- رغم الجهود المبذولة والسياسات الاقتصادية المتبعة فإن النمو الاقتصادي لا يزال بطيئًا وغير متنوع، ويفتقد إلى الطابع القوي والمستدام.
- النمو الاقتصادي الجزائري لا يزال مرتبطًا بالظرف العالمي ومرتبطًا بقطاع المحروقات.
- النمو الاقتصادي يظل عرضة للظروف العالمية والتقلبات السائدة، وخاصة آليات البيع والأسواق.
- ضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي يعد من الأسباب الأساسية في تذبذب وضعف النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني تصنيف النمو الاقتصادي بالتتابع إلى ثلاث فترات

وبعد فترة من الركود (1990-1995) تميزت بمعدل نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي للفرد. سجلت الاستثمارات العامة انخفاضا بأكثر من 6.2% في عام 1991. مما أدى إلى عجز كبير في الميزانية وصل إلى معدل سلبي قدره 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي فرد عام 1993 وأدى ذلك إلى تدهور الوضع الاقتصادي إلى جانب تفاقم الفقر، وفي مواجهة هذا الوضع المقلق إلى حد ما، قررت الحكومة في

ذلك الوقت وضع خطة للتكيف الهيكلي تم تحديدها وتنفيذها داخل البلاد إطار نموذج مستوحى من العلاجات الليبرالية الصندوق النقد الدولي[1] .

والهدف هو معالجة الديون والشروع في تدابير من شأنها دعم العرض من خلال برنامج لتحقيق استقرار الاقتصاد وتهيئة الظروف اللازمة للعودة إلى النمو، مع الأخذ في الاعتبار حالة الهشاشة التي وجد الاقتصاد الجزائري نفسه فيها، وبعبارة صريحة فإن الأمر يتعلق بإيجاد حلول لمشكلة البطالة الشائكة وتحسين مستوى معيشة السكان .

وينبغي لبرنامج التكيف الهيكلي تصحيح الاختلالات في الميزانية، ولا سيما من خلال التدابير النقدية والمالية وضمان إعادة برمجة الدين الخارجي وفي مايو/ أيار 1995، تم التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي لدعم برنامج الإصلاح الهيكلي لدعم تحرير التجارة، وقوة الدينار بعد انخفاض قيمته بنسبة 70% بين أبريل / نيسان وسبتمبر/ أيلول 1994. وهو انفتاحأحادي الجانب مبني على نظام لا يعفى من النقد .

أولا: فترة بعث النمو الفترة 1996-2000:

وخلال هذه الفترة، سجل النمو الاقتصادي معدل 3.3% وهي الفترة التي تميزت بشكل خاص بعدم الاستقرار السياسي الشديد والمشاكل الأمنية بالإضافة إلى تدهور مستوى المعيشة، وبالتالي تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. كما شهدت مجمعات الاقتصاد الكلي تحسنا واضحا بين عامي 1994 و 2000. وشهد الحساب الجاري فائضا ومن ناحية أخرى، انخفضت نسبة خدمة الدين من 47.5% عام 1998 إلى 19.8% عام 2000. وفي عام 1995. كان سعر الفائدة على الدين الخارجي 80% قبل أن يرتفع إلى 46% من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عام 2000

لكن شهدنا خلال هذه الفترة تفكيكا منتظما للنسيج الصناعي الوطني، مع إغلاق ما لا يقل عن 900 شركة عامة وتقليص عدد العمال حوالي 320 ألف عامل ذهبوا الى التقاعد المسبق والتسريح مع التعويض شهرين عن كل سنة عمل، أي ما يقرب من 40% من القوى العاملة في القطاع، وهو أمر خطير ضربة للاقتصاد وإضعاف النسيج الاجتماعي، ومن جانبها، ارتفعت نسبة البطالة بنسبة 6% من 24 إلى 30% البنك الدولي (2003). ونظراً للضغوط السياسية والاجتماعية، تم تنفيذ أول برنامج للاستثمار العام .

[1] ابراهيمي بن سالم، زناقي سيد احمد، دراسة اثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة –ARDL-، مجلة المالية والأسواق، المجلد 12، العدد01، ص318.

ثانيا: فترة تسريع النمو الفترة 2002-2009- .

وفي عام 2002 اتخذت البلاد خطوة جديدة في النمو ارتبطت في نهاية المطاف بالتحسن المالي مدفوعا بالارتفاع الكبير في أسعار النفط فضلا عن الجهود التي بذلتها الدولة من حيث الإنفاق العام الذي تم ضخه لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والمؤسسي الانتعاش والتنظيم. وهكذا، تم إدخال الإصلاحات بشكل خاص في إطار برنامج توحيد المؤسسات العامة (الخصخصة) (2002 و 2005). وسجلت الجزائر خلال هذه الفترة تقدما ملموسا في مكافحة التضخم أقل من (3) إثر ارتفاع أسعار النفط، وسجلت مختلف القطاعات معدلات نمو كبيرة بفضل برنامج الإنعاش الاقتصادي (PSRE)

وينطبق هذا بشكل خاص على البناء البناء والأشغال العامة، والبناء، والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات. وقد تميزت هذه الفترة بإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في عام 2001 بدعم من برنامج النمو الاقتصادي التكميلي [1].

وفي عام 2002، شهد الناتج المحلي الإجمالي للفرد معدل نمو متوسط قدره 5.5%. بالإضافة إلى التحسن في القوة الشرائية الذي يتطلب نمواً مستداماً خارج قطاع الهيدروكربونات .

ثالثا: الفترة 2010-2016:

في هذه الفترة انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 3.1%. وقد تم تسجيل هذا المعدل في سياق الركود الاقتصادي. وواصلت الجزائر تسجيل نمو معتدل. ولوحظ انتعاش النشاط الاقتصادي بعد الصدمة النفطية سنة 2014، حيث وصل سعر النفط إلى أدنى مستوياته مع تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,8%، وهذه الزيادة مدعومة من خلال النمو غير الهيدروكربوني .

وفي عام 2019، بلغ معدل النمو 0.19% فقط، فيما سجل الميزان التجاري عجزا قدره 6.1 مليار دولار أمريكي. وبلغت الصادرات 35.8 مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره 14.3% مقارنة بعام 2018. ولا بد من القول إن الاقتصاد الجزائري شهد سنة 2020 انكماشا على خلفية تدهور الميزان التجاري، ومن شأن تأثير الأزمة أن يولد شبه الركود .

[1] ابراهيمي بن سالم، زناقي سيد احمد، المرجع السابق، ص321.

في عام 2021، إنه عام التعافي. وهذه مرحلة جديدة ستشكل نقطة تحول جديدة في استراتيجية نجحت في محو آثار هذا الركود، وقفز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى 4.2%. وعلى الرغم من أن فترة الانفتاح الاقتصادي هذه قد ضمنت استقرار الاقتصاد الكلي إلا أنها لم تنتج التأثيرات المتوقعة من حيث الإصلاحات الهيكلية التي تهم جميع قطاعات الاقتصاد إلى حد الخلط بين آثار الانفتاح وآثار التكيف الهيكلي الذي أدى إلى إغلاق مئات شركات القطاع العام بالجملة، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية التي ألقيت على الشركات الخاصة تهديدات بالإغلاق وزيادة البطالة، وكان من الممكن أن تؤدي الإصلاحات العميقة. المرتبطة بالجودة المؤسسية إلى تأثيرات مضاعفة خاصة مع برنامج الاستثمار الكبير الذي أعقب التحسن المالي الذي خفف القيود المالية تحديات الانفتاح التجاري في الجزائر (جزائر الغد: مواجهة التحديات للفوز بالمستقبل.

المطلب الثالث تطور القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية:

الفرع الأول: قطاع الفلاحة

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتقليل من حدة البطالة وتوفير مناصب الشغل، وله دور في تنويع بنية الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (02-14) يوضح تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الجزائر من 1990 إلى 2021.

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1990	627 254	**2006**	1 641 128,5
1991	873 070	**2007**	1 708 072,5
1992	1 128 416,3	**2008**	1 727 413,1
1993	1 311 020	**2009**	1 931 349,1
1994	1 145 614,5	**2010**	2 015 258,8
1995	1 196 559,5	**2011**	2 183 216,1
1996	1 277 842,1	**2012**	2 421 693,3
1997	1 240 406,8	**2013**	2 640 006,1
1998	1 324 845,8	**2014**	2 772 202,4
1999	1 359 665,8	**2015**	2 935 113
2000	1 346 171,4	**2016**	3 140 304,7

السنة	القيمة	السنة	القيمة
2001	1 412 119,5	**2017**	3 219 064,4
2002	1 417 225,2	**2018**	3 426 906,9
2003	1 515 281,7	**2019**	3 529 053,9
2004	1 580 505,6	**2020**	3 598 511,9
2005	1 581 615,8	**2021**	3 810 453,7

المصدر: بن عبد العزيز سمير، طاهري العيد، أثر التنويع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990–2021، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 09، عدد 02، أكتوبر 2023، ص 146

شهد قطاع الفلاحة تطورًا ملحوظًا في القيمة المضافة خلال الفترة من 1990 إلى 2021، حيث انتقل من 627,254 مليون دج سنة 1990 إلى 3,810,453.7 مليون دج سنة 2021. خلال التسعينات، كان النمو تدريجيًا، وبلغت القيمة سنة 1995 حوالي 1,196,559.5 مليون دج. ابتداءً من سنة 2000، بدأ القطاع يشهد وتيرة نمو أسرع، حيث وصلت القيمة سنة 2005 إلى 1,581,615.8 مليون دج، ثم تجاوزت 2 مليون دج لأول مرة سنة 2010 لتبلغ 2,015,258.8 مليون دج. وقد تواصل الارتفاع بشكل واضح، حتى بلغت 3,529,053.9 مليون دج سنة 2019. رغم الانخفاض الطفيف سنة 2020 إلى 3,598,511.9 مليون دج بسبب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن القطاع استعاد عافيته سنة 2021، ما يعكس مرونة القطاع وأهميته في دعم الاقتصاد الوطني وتنويعه.

الفرع الثاني: قطاع التجارة

تعتبر التجارة من أدوات النمو التي تتيح فرص عمل وتحسن المستوى المعيشي، وتزيد من الفرص الاقتصادية وتعزز التنمية.

الجزائر اتجهت نحو سياسة تحرير التجارة الخارجية والانفتاح، مما انعكس إيجابًا على القيمة المضافة لهذا القطاع من 1990 إلى 2019، رغم انخفاضها في 2020 بسبب جائحة كورونا، لتعاود الارتفاع سنة 2021.

الجدول رقم (02–15) يوضح تطور القيمة المضافة لقطاع التجارة في الجزائر من 1990 إلى 2021.

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1990	63 834,2	2006	728 366,7
1991	102 728,2	2007	863 197,3
1992	127 519,6	2008	1 003 199,4
1993	167 004,5	2009	1 160 160
1994	222 049,8	2010	1 283 227,7

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1995	283 531,6	2011	1 446 331,4
1996	320 575,4	2012	1 649 969,8
1997	348 347,7	2013	1 870 581
1998	380 362,2	2014	2 067 543
1999	412 530,8	2015	2 259 343,2
2000	436 292,1	2016	2 341 306
2001	476 208,7	2017	2 116 090,1
2002	509 285,7	2018	2 349 598,7
2003	552 179,9	2019	2 446 379,5
2004	607 052,6	2020	1 987 214,2
2005	668 130	2021	2 263 906,8

المصدر: بن عبد العزيز سمير، طاهري العيد، أثر التنويع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2021، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 09، عدد 02، أكتوبر 2023، ص 147

أظهر قطاع التجارة نموًا كبيرًا خلال الفترة، حيث ارتفعت القيمة المضافة من 63,834.2 مليون دج سنة 1990 إلى 2,263,906.8 مليون دج سنة 2021. بداية من سنة 2000، حيث كانت القيمة في حدود 436,292.1 مليون دج، تسارعت وتيرة النمو لتصل سنة 2010 إلى 1,283,227.7 مليون دج، ثم بلغت ذروتها سنة 2018 بـــ 2,349,598.7 مليون دج. غير أن سنة 2020 شهدت انخفاضًا واضحًا إلى 1,987,214.2 مليون دج نتيجة جائحة كورونا وتوقف العديد من الأنشطة التجارية. لكن القطاع أظهر تعافيًا سريعًا سنة 2021، ما يؤكد مرونته ودوره في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، خاصة كونه مصدرًا مهمًا للتشغيل والدخل.

الفرع الثالث: قطاع الصناعة خارج المحروقات:

القطاع الصناعي هو العمود الفقري لتنمية الاقتصاد من خلال توفير مناصب الشغل وإنتاج سلع قابلة للتصدير، وسلع بديلة للواردات، ما يساهم في الحصول على العملة الصعبة.

الجدول رقم (02-16) يوضح تطور القيمة المضافة لهذا القطاع من 1990 إلى 2021، مع تراجع طفيف سنة 2020 بسبب الجائحة.

الوحدة :مليون دينار جزائري

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1990	66 921,9	**2006**	449 493,3
1991	99 536,9	**2007**	479 791,1
1992	127 519,6	**2008**	519 631,6
1993	130 880,2	**2009**	570 673,2
1994	161 647,6	**2010**	617 404,9
1995	193 904,7	**2011**	664 194,5
1996	213 419,5	**2012**	729 514,8
1997	222 114,2	**2013**	771 787,4
1998	256 821,1	**2014**	837 716,8
1999	270 395,5	**2015**	919 370,4
2000	290 749,6	**2016**	979 303
2001	315 230,5	**2017**	1 044 920,1
2002	337 556,2	**2018**	1 127 981,6
2003	355 370,6	**2019**	1 162 446,3
2004	388 193,4	**2020**	1 153 521
2005	418 294,9	**2021**	1 160 242,1

المصدر: بن عبد العزيز سمير، طاهري العيد، أثر التنويع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2021، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 09، عدد 02، أكتوبر 2023، ص 148

عرف قطاع الصناعة خارج المحروقات نموًا ثابتًا خلال الفترة، إذ ارتفعت القيمة المضافة من 66,921.9 مليون دج سنة 1990 إلى 1,160,242.1 مليون دج سنة 2021. خلال العقد الأول، كانت القيم ترتفع تدريجيًا لتصل إلى 290,749.6 مليون دج سنة 2000. تواصل النمو بعد ذلك، حيث بلغت القيمة سنة 2010 حوالي 617,404.9 مليون دج، ثم 837,716.8 مليون دج في 2014، و1,127,981.6 مليون دج سنة 2018. لم يشهد القطاع انخفاضًا حادًا خلال الجائحة، فقد بلغت القيمة سنة 2020 حوالي 1,153,521 مليون دج، ما يدل على أن القطاع حافظ على استقراره واستمر في دعم الاقتصاد، خاصة في ظل توجه الجزائر إلى فك الارتباط بالمحروقات وتشجيع التصنيع المحلي.

الفرع الرابع: قطاع الخدمات:

يتكون هذا القطاع من مؤسسات توفر خدمات غير ملموسة للمستهلكين، ويمثل بديلًا لتعويض خسائر أسعار النفط، وله أهمية كبيرة في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

رغم الجائحة، شهد هذا القطاع نموًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة بفضل كثرة استعمال الخدمات أثناء الحجر الصحي.

الجدول رقم (02-17) يوضح تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات من 1990 إلى 2021.

الوحدة :مليون دينار جزائري

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1990	21 594,2	**2006**	226 224,6
1991	2 727,5	**2007**	247 972,1
1992	35 994,1	**2008**	280 131,5
1993	43 182,7	**2009**	323 684,6
1994	54 741,4	**2010**	369 400
1995	76 291,8	**2011**	412 721,5
1996	90 837,9	**2012**	460 340
1997	103 307,4	**2013**	516 178,5
1998	109 841,2	**2014**	568 322,8
1999	118 889	**2015**	628 404,1
2000	130 448,6	**2016**	699 632,3
2001	141 882,9	**2017**	777 700,5
2002	153 889,6	**2018**	815 926,7
2003	169 482,6	**2019**	893 209,4
2004	183 559,5	**2020**	791 666,2
2005	205 771,1	**2021**	889 210,1

المصدر: بن عبد العزيز سمير، طاهري العيد، أثر التنويع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2021، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 09، عدد 02، أكتوبر 2023، ص 149

قطاع الخدمات سجل نموًا مذهلًا خلال الفترة المدروسة، حيث انتقلت القيمة المضافة من 21,594.2 مليون دج سنة 1990 إلى 889,210.1 مليون دج سنة 2021. في التسعينات، كانت القيم منخفضة نسبيًا (مثلاً 54,741.4 مليون دج سنة 1994)، لكنها تضاعفت مع بداية الألفية، لتصل إلى 226,224.6 مليون دج سنة 2006، ثم 412,721.5 مليون دج سنة 2011. وقد استمرت القيم في الارتفاع إلى أن بلغت 893,209.4 مليون دج سنة 2019، قبل أن تعرف تراجعًا طفيفًا إلى 791,666.2 مليون دج سنة 2020 بسبب الجائحة. ورغم ذلك، استعاد القطاع قوته سنة 2021. ويُظهر هذا أن قطاع الخدمات أصبح مكونًا رئيسيًا في الاقتصاد الوطني، قادرًا على امتصاص الصدمات ومواكبة التغيرات، خاصة خلال فترات الأزمات الصحية.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها على النمو الاقتصادي

نتطرق من خلال هذا المبحث لدراسة قياسة على المدى القصير والطويل لقياس وتقدير النموذج الرياضي الذي يعبر عن العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000 – 2022) وذلك عن طريق منهجية ARDL. أي إيجاد أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال (كمتغير مستقل) تطور الناتج المحي (كمتغير تابع) خلال هذه الفترة

المطلب الأول: توصيف النموذج القياسي للدراسة

يعبر عن العلاقة الرياضية للبيانات السابقة في شكل دالة أو معادلة تتكون من متغيرات مستقلة وتابعة، حيث يقصد به صياغة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة في شكلها الرياضي بهدف تبسيط العلاقة بين المتغيرات وقياس معاملاتها اعتماداً على الطرق القياسية. **حيث** نستند في دراستنا على قيمة الناتج المحلي كمتغير تابع، أما عدد الاشتراكات في كل من الهاتف الثابت، النقال ومستخدمي الانترنت لكل مئة شخص كمتغيرين مستقلين.

إذاً يمكن صياغة النموذج القياسي باعتبار أن الناتج المحلي كدالة تابعة لعدد المشتركين في الهاتف النقال والثابت ومستخدمي الانترنت لكل مئة شخص خلال فترة الدراسة الممتدة (2000 ــ 2021) على النحو التالي:

$$GDP = f(PH; IN) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

إذ يمثل كل من:

GDP : قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، PH: عدد اشتراكات كل من الهاتف الثابت والنقال ، IN: مستخدمي الانترنت لكل 100 شخص.

الفرع الأول: منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

تعتبر منهجية ARDL منهجية حديثة قدّمها Pesaran et al سنة 2001، إذ يمكن من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (Y) مع المتغيرات المستقلة (X) في المدى الطويل والقصير وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^{k2} \beta_2 \Delta Y_{t-i} + e_t$$

من أهم ميزات وخصائص منهجية ARDL عن باقي طرق التقدير هي:

- تجمع بين المتغيرات المستقرة عند I (0) و I (1) ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0) أو I(1)؛
- تعمل على تقدير معلمات النموذج في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة؛
- تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation)، لذا تُعد نتائجها كفؤة وغير متحيزة.

ومن بين أهم الخطوات التي يجب اتباعها وفق منهجية ARDL هي:

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من أن جميعها مستقرة عند الدرجة I(0) أو الدرجة I(1)؛
2. تحديد فترات الإبطاء المناسبة؛
3. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود (Bounds Test)؛
4. تقدير النموذج في المديين الطويل والقصير؛
5. إجراء الاختبارات البعدية لتشخيص جودة النموذج.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية :

يتناول هذا المطلب الدراسة القياسية للنموذج الاقتصادي عبر ثلاثة فروع أساسية، تشمل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لضمان ثبات البيانات، تحديد فترة الإبطاء المثلى لتحسين دقة النموذج، وأخيراً اختبار التكامل المشترك لتحديد العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرات .

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة حسب Dickey – Fuller)

من أجل معرفة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، نستخدم اختبار جذر الوحدة الأحادي المتمثل في اختبار ديكي فولر ADF، بحيث قبل الشروع في تقدير نموذج الانحدار الذاتي، لا بد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، وهذا تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف (

Regressions Spurious). حيث تستقر السلسلة الزمنية إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت، وتباين مستقل عن الزمن. ولاختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (Unit root test)، لديكي فولر (DF)، وديكي فولر الموسع (ADF)، واختبار فليب بيرون (PP)حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.

لكن في دراستنا سوف نعتمد على اختبار استقرارية السلاسل الزمنية السابقة على اختبار ديكي فولر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-18): اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
		GDP	**PH**	**IN**
With Constant	t-Statistic	-1.7262	-5.6533	3.9525
	Prob.	*0.4044*	*0.0003*	*1.0000*
		n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.0959	-0.4231	1.1396
	Prob.	*0.9057*	*0.9792*	*0.9997*
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.4859	0.1066	6.0580
	Prob.	*0.8116*	*0.7046*	*1.0000*
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(GDP)	d(PH)	d(IN)
With Constant	t-Statistic	-4.1320	-1.8313	-2.7523
	Prob.	*0.0050*	*0.3551*	*0.0831*
		***	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.5227	-6.2666	-4.3030
	Prob.	*0.0095*	*0.0005*	*0.0176*
		***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.9842	-1.1041	-1.5167
	Prob.	*0.0004*	*0.2345*	*0.1182*
		***	n0	n0

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه انه ليست كل السلاسل مستقرة عند المستوى I(0) ما عدا السلسلة الزمنية المتعلقة بعدد مشتركي الهاتف، لكن السلاسل كلها مستقرة عند الفرق الأول I(1)، وعليه يمكننا اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات سالفة الذكر، واستخدام منهج الحدود للتكامل المشترك بالاعتماد على منهجية ARDL. لكن هذا بعد اختيار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج حسب الشكل أدناه.

الفرع الثاني: تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج

قبل تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق منهجية ARDL بين متغيرات الدراسة، لابد من معرفة فترات الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات حسب قيم معيار Akaike، وحسب الشكل أدناه فإن فترة الإبطاء المثلى هي (1,0,0) للمتغيرات بحسب التسلسل كما موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم(02-01): فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج ARDL

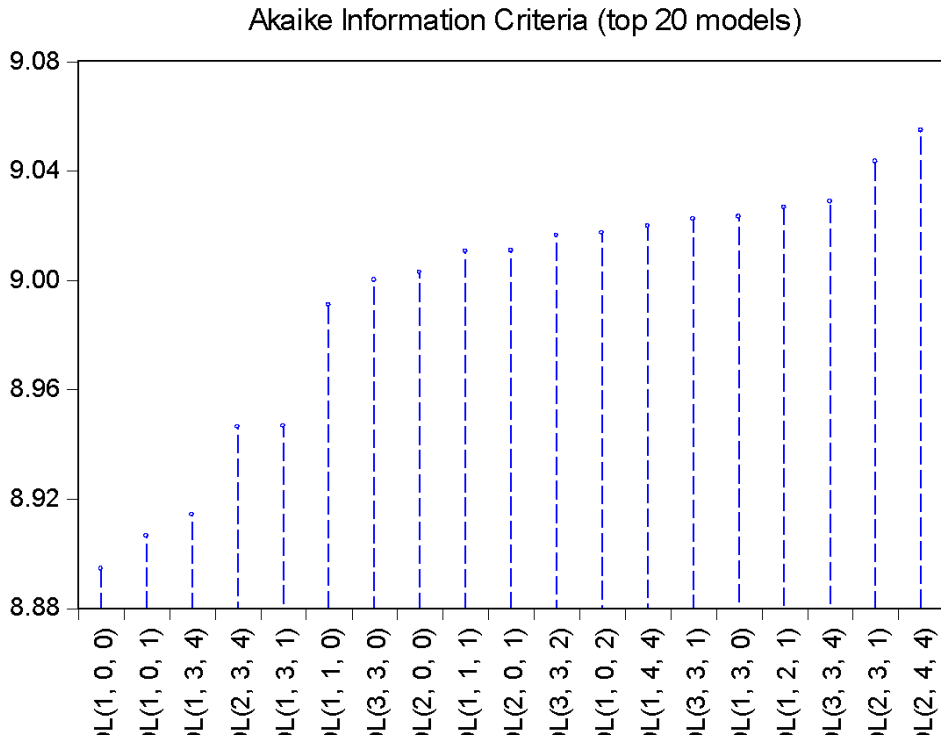

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود Bounds Test

يكتب نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta GDP_t = c + \alpha_1 GDP_{t-1} + \alpha_2 PH_{t-1} + \alpha_3 IN_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \beta_{1,i} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_{2,i} \Delta PH_{t-i} + \sum_{i=0}^{k2} \beta_{3,i} \Delta IN_{t-i} + e_t$$

حيث تمثل كل من:

$(\alpha_1;\alpha_2;\alpha_3)$ تمثل معلمات المتغيرات المستقلة في الفترة الطويلة، أما $(\beta_{1,i};\beta_{2,i};\beta_{3,i})$ تمثل معلمات المتغيرات المستقلة في الفترة القصيرة، (c) الحد الثابت، (e_t) حد الخطأ العشوائي، (Δ)تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين الناتج المحلي الخام وعدد مشتركي الهاتف النقال والثابت ومستخدمي الانترنت وفقاً لنموذج ARDL يجب اختبار فرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج والفرضية البديلة (H1) القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث يمكن صياغتها كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = 0 \\ H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

ولإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود الذي يرتكز على إحصائية فيشر – F Statistics كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (02-19): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج وفق إختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
Date: 03/27/24 Time: 08:52		
Sample: 2001 2021		
Included observations: 21		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.260790	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound

10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يلاحظ من الجدول أن قيمة فيشر F – Statistics أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى I(1) عند مستوى معنوية (5%) و(10%) ، مما يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، هذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية في النموذج، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

الفرع الرابع: نتائج تقدير معلمات.النموذج في الأجلين القصير والطويل.حسب منهجية ARDL: بعد التأكد من.وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفق إختبار.الحدود ينبغي تقدير المعلمات في الأجلين القصير.والطويل.

الجدول رقم (02–20): تقدير المعلمات في المدى الطويل والقصير للنموذج

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: GDP				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)				
Date: 03/27/24 Time: 09:12				
Sample: 2000 2021				
Included observations: 21				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IN)	1.060864	0.386057	2.747947	0.0137
D(PH)	0.000002	0.000001	2.867896	0.0107
CointEq(-1)	-0.627559	0.201610	-3.112743	0.0063
Cointeq = GDP - (0.0905*IN + 0.0040*PH + 58.1274)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IN	0.090560	0.528049	3.201333	0.0052
PH	0.004004	0.000001	6.405084	0.0000
C	58.127403	15.157061	3.835005	0.0013

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من خلال الجدول نلاحظ أن كل المعلمات الخاصة بالنموذج سواءا في الفترة القصيرة أم الطويلة معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، ، أما بخصوص معامل الإرجاع أو ما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية كذلك عند مستوى 1% وله إشارة سالبة (−0.627559)، حيث تبين الإشارة السالبة تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل، هذا يعني أن بنسبة (62,75%) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل.

أما خلال الفترة الطويلة فيتضح من الجدول ما يلي:

- بالنسبة لمعلمة متغيرة مستخدمي الانترنت موجبة (0.090460)، توجد علاقة طردية بينها وبين النمو الاقتصادي في المدى الطويل لأنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% .
- إشارة معامل متغيرة مشتركي الهاتف الثابت والنقال موجبة كذلك (0.004004) وذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، حيث تدل على وجود علاقة طردية ولو أنه هذه العلاقة ضعيفة جدا، وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الإقتصادية، ويمكن تفسيره بأن كل زياد في عدد مشتركي الهاتف بـــ: 1% تؤدي إلى ارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بـــ: % 0.4 .

المطلب الثالث: اختبارات جودة النموذج (التقييم القياسي):

للتأكد من جودة النموذج، يستلزم التطرق إلى الإختبارات التشخيصية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الفرع الأول: إختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation

الجدول رقم (02−21): إختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.563301	Prob. F(2,15)	0.5809
Obs*R-squared	1.467057	Prob. Chi-Square(2)	0.4802

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يوضح الجدول رقم (02−21) أن القيمة الاحتمالية (prob=0.4802) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يدل على قبول الفرضية الصفرية التي تفترض النموذج المقدر خال من وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

الفرع الثاني: اختبار عدم ثبات التباين لبواقي النموذج Heteroskedasticity Test ARCH

الجدول رقم (02-22): اختبار عدم ثبات التباين لبواقي النوذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.101128	Prob. F(1,18)	0.7541
Obs*R-squared	0.111737	Prob. Chi-Square(1)	0.7382

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يوضح الجدول رقم (02-22) أن القيمة الاحتمالية (prob=0.7382) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يدل على قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ كما يوضحه الجدول أعلاه.

الفرع الثالث: إختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ Normality Test Jarque-Bera

من الشكل والبيانات أدناه نلاحظ أن قيمة الاختبار (J – B = 1.024) باحتمال (prob=0.5992) وهي أكبر من مستوى 5%، وهي نتيجة غير معنوية لذلك نرفض الفرضية الصفرية ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (02-02): إختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ

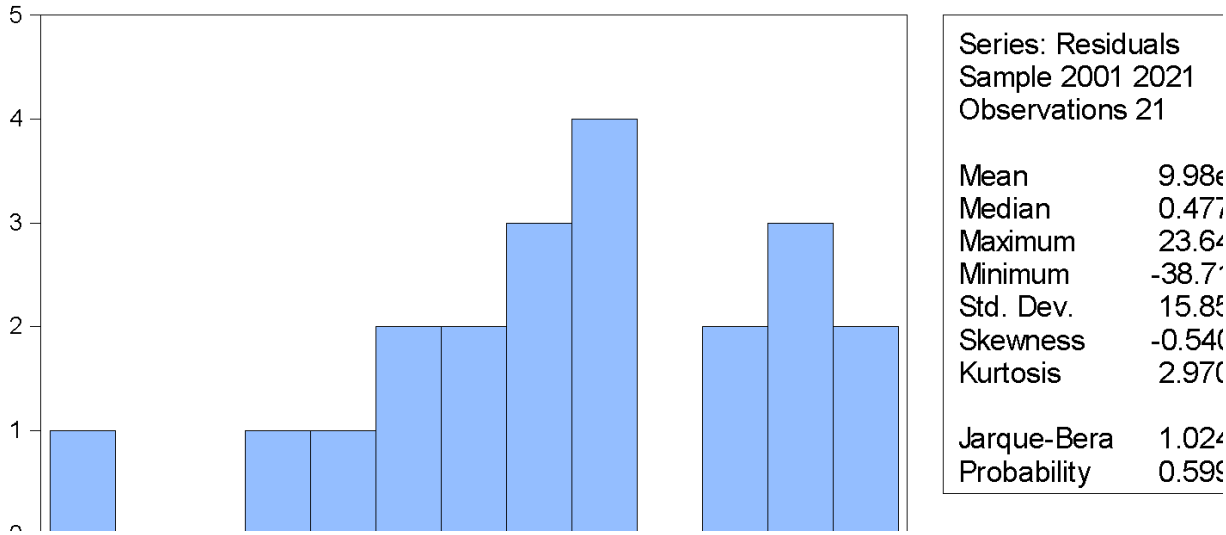

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

الفرع الرابع: اختيار ملاءمة الشكل الدالي Ramsay

الجدول رقم (02-23): اختبار صحة الشكل الدالي المستخدم

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: GDP GDP(-1) IN PH C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.470322	16	0.6445
F-statistic	0.221203	(1, 16)	0.6445
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	68.52554	1	68.52554
Restricted SSR	5025.101	17	295.5942
Unrestricted SSR	4956.575	16	309.7859

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يوضح الجدول رقم (02-23) أن القيمة الاحتمالية (prob=0.6445) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يدل على قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن الصياغة الدالية للنموذج صحيحة، أي لا يوجد خطأ في توصيف النموذج وأن العلاقة الدالية بين متغيرات النموذج هي علاقة توصيف جيدة.

الفرع الخامس: اختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM , CUSUMSQ

الشكل رقم (02-03): اختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج

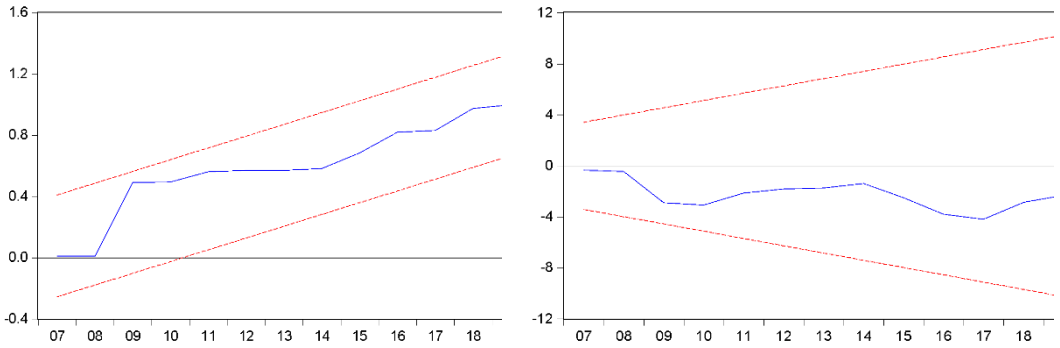

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

أما بالنسبة لنتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات CUSUM و CUSUMSQ يتضح أن معاملات اختبار المجموع التراكمي للبواقي واقعة داخل الحدو مما تؤكد أن النموذج مستقر كما في الشكل أعلاه، أي أنه لا يوجد تغير هيكلي خلال الفترة الزمنية المدروسة، مما يدل على انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر. وعليه يمكننا استنتاج العلاقة الدالية التي تربط ما بين الناتج والمتغيرات المستقلة، هي علاقة دالية مستقرة، ويمكن استخدام الناتج الوطني كمتغير مستهدف.

الفرع السادس: اختبار جودة الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (مؤشر Theil)

لأجل التحقق من أن النموذج المقدر خلال الفترة المدروسة يتميز بجودة عالية في التنبؤ يتم استخدام معامل اختبار Theil، كما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (02-04): اختبار جودة الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (مؤشر Theil)

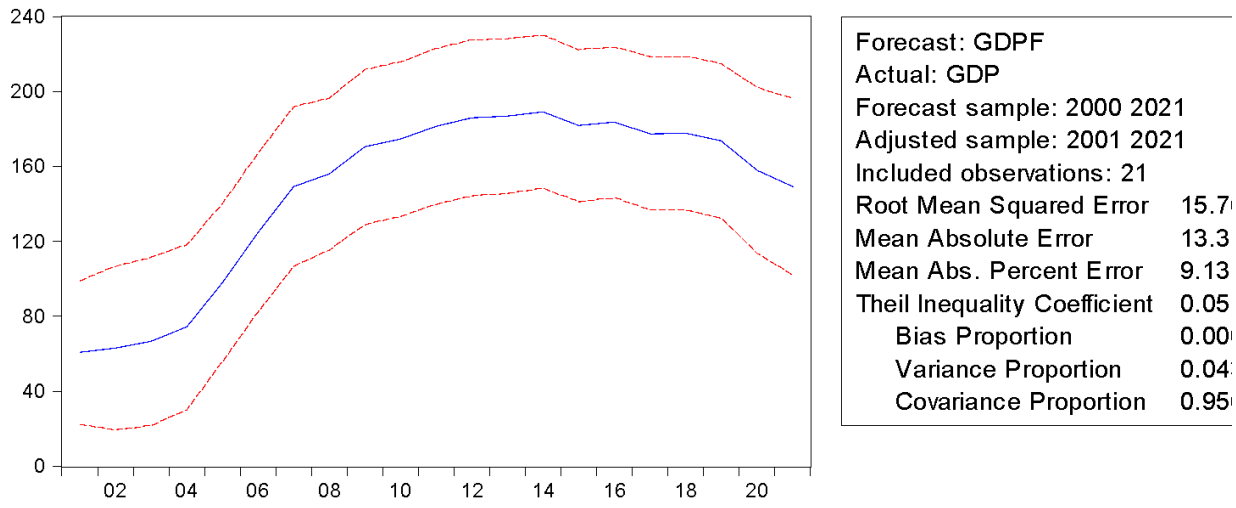

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

تشير النتائج الواردة في الشكل أعلاه أن قيمة معامل عدم التساوي لـــ: Theil تساوي (0,051284) وهي قيمة تقترب من القيمة المعيارية لـــ: Theil وهي الصفر، في حين بلغت قيمة التغاير (0,956072) وهي قيمة تقترب من الواحد الصحيح، وعليه يمكن القول أن النموذج مناسب للتنبؤ بالنمو الاقتصادي ويمكن استخدامه في تفسير ديناميكيات زيادة الناتج الوطني في الجزائر خلال فترة الدراسة، وللنموذج قدرة عالية على التنبؤ.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT) والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال ثلاثة مباحث رئيسية:

في المبحث الأول، تم إجراء دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، حيث تم التركيز على أبرز المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس واقع القطاع.

أظهرت الدراسة أن الجزائر قد حققت تقدمًا نسبيًا في بعض هذه المؤشرات، لا سيما بعد 2015، بفضل جهود الدولة في تعميم خدمات الإنترنت وتوسيع تغطية الشبكات. إلا أن هذه المؤشرات لا تزال دون مستوى الطموحات مقارنة بالدول المجاورة وحتى بعض الدول النامية، ما يدل على فجوة رقمية تحتاج إلى إصلاحات هيكلية وسياسات أكثر فاعلية.

أما في المبحث الثاني، فقد تم تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة تقريبًا من 2010 إلى 2024.

أظهرت البيانات أن الاقتصاد الجزائري يعاني من هشاشة واضحة بسبب الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، وتذبذب النمو نتيجة التقلبات في أسعار النفط. في المقابل، لا تزال مساهمة القطاعات غير النفطية، وعلى رأسها قطاع تكنولوجيا المعلومات، ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي، ما يُبرز ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية.

وفي المبحث الثالث، تم إجراء دراسة قياسية باستعمال نموذج اقتصادي قياسي (مثل نموذج الانحدار الخطي البسيط أو المتعدد)، لقياس أثر مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أظهرت نتائج النموذج وجود علاقة طردية وإحصائيًا معنوية بين تطور تكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي، ما يعني أن تحسين مؤشرات التكنولوجيا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، وإن كان هذا التأثير لا يزال متوسطًا من حيث الحجم مقارنة بالإمكانات المتاحة.

يتضح من خلال المباحث الثلاثة أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر يمتلك قدرة واعدة للمساهمة في النمو الاقتصادي، إلا أن تحقيق هذا الدور بشكل فعلي يتطلب تحسين جودة البنية التحتية

الرقمية، و كذا توفير بيئة تنظيمية وتشريعية مرنة، دعم التعليم الرقمي والتكوين في المجالات التقنية، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال في القطاع التكنولوجي.

بالتالي، فإن الرهان على الاقتصاد الرقمي في الجزائر يُعد خيارًا استراتيجيًا لتعزيز الاستقلالية الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة بعيدًا عن الاعتماد على الموارد الطبيعية فقط.

خاتمة

خاتمة

مما سبق تناوله في الجانب النظري من الدراسة الذي تضمن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وكذا الجانب التطبيقي الذي تم من خلاله دراسة قياسية هدفت إلى إيجاد العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة (2000 ــ 2022)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (منهجية ARDL)، عن طريق استخدام برنامج (Eviews 10)، ولأجل بلوغ هدف الدراسة تم استخدام النمو الاقتصادي في الجزائر كدالة تابع في عوامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتمثلة في كل من عدد مشتركي الهاتف النقال والثابت وعدد مستخدمي الانترنت لكل 100 شخص خلال الفترة المدروسة، حيث قد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن نوجزها كما يلي:

1- النتائج:

- تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا هاما يؤهلها لأن تحتل مكانة جوهرية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛

- هناك تطور في عدد مشتركي الهاتف النقال والثابت وعدد مستخدمي الانترنت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة نتيجة تطور عدد المؤسسات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من بينها مجمع اتصالات الجزائر، أوريدو، جيزي، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني... وغيرها؛

- لم تصل الجزائر بعد إلى المستوى المطلوب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال مقارنة بالإمكانيات المادية والمالية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر، حيث تحتل المراتب الأخيرة على المستوى الإقليمي والعالمي في مستوى الجاهزية لتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويرتبط هذا الواقع مباشرة بمدى القدرة على تجسيد مشروع الجزائر الالكترونية؛

- أما من الجانب القياسي قد أثبتت الدراسة وجود علاقة بين المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي في الجزائر والمتغيرات المفسرة له والمعبرة عن عوامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية؛

- كما أثبتت الدراسة على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test Approach)، لذلك فإن النموذج المتوصل إليه يبين أنه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. ومعلمات النموذج سواءا في الفترة القصيرة أم الطويلة معنوية ذات دلالة إحصائية؛

• أما بالنسبة لجودة النموذج أثبتت الاختبارات التشخيصية أو (الاختبارات البعدية للنموذج) على جودة النموذج واستخدامه في عملية التنبؤ.

انطلاقا مما سبق ومن خلال ما تم تناوله، يمكن الخروج بجملة من التوصيات، منها:

2- التوصيات:

• تبني استراتيجية بعيدة المدى ترتكز على بناء اقتصاد قائم على اقتصاد المعرفة، وإعادة النظر في النموذج الاقتصادي القائم والمعتمد أساسا على الريع البترولي من خلال التركيز على استراتيجية إرساء تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

• الاستثمار في الطاقات البشرية العاملة باعتبارها المحرك الرئيسي لترسيخ وتبني الاقتصاد الرقمي الذي يتماشى مع مفهوم "مجتمع المعرفة"، والذي يمكن أن يحقق أهداف اقتصادية على المستوى الجزئي والمستوى الكلي؛

إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مختلف المجالات، كما يجب التشجيع على البحث في هذا المجال للاستفادة من التجارب الدولية، ثم السعي لتكييفها وفقا لما يتماشى مع الوضع الراهن في الجزائر. مع توفير البيئة التشريعية والتنفيذية الملائمة والمناسبة لهذه الاستراتيجية.

3- إثبات صحة الفرضيات

الفرضية الأولى :يُتوقع أن يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

لقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (مثل نسبة استخدام الإنترنت، وعدد المشتركين في الهاتف المحمول، ونسبة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات) والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك خلال الفترة 2000–2022. كما تبين من خلال التحليل أن زيادة استخدام هذه التكنولوجيا ساهمت في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتحسين كفاءة بعض القطاعات، مما يُعد دليلاً على صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية ضعف البنية التحتية الرقمية في الجزائر يحد من فاعلية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق النمو.

خاتمة

من خلال تحليل المؤشرات الخاصة بالبنية التحتية الرقمية، تبين أن الجزائر لا تزال تعاني من ضعف في التغطية الشاملة للإنترنت، وتفاوت في الوصول إلى الخدمات الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية. كما أن تقرير الجاهزية الشبكية (Network Readiness Index) يصنّف الجزائر في مراتب متأخرة مقارنة بدول مماثلة. هذا الوضع يؤثر سلبًا على قدرة تكنولوجيا المعلومات على دعم النمو بشكل فعال، مما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

آفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة آفاقًا بحثية مهمة أمام الباحثين وصناع القرار، تحت العناوين التالية:

- دور الابتكار الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر
- تحليل الغلاقة بين التحول الرقمي و النمو الاقتصادي في الجزائر
- أثر الاستثمارات في قطاع الاتصالات على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر
- تأثير البنية التحتية الرقمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

توسيع الدراسة لتشمل مقارنة إقليمية أو دولية بين الجزائر ودول مشابهة في البنية الاقتصادية، مما يساعد على تقييم الأداء الوطني ضمن سياق أوسع.

التركيز على القطاعات الحيوية مثل التعليم، الصحة، والخدمات العمومية، من خلال دراسات قطاعية لقياس مدى تأثير التحول الرقمي في كل قطاع على حدة.

استخدام نماذج قياسية أكثر تقدمًا)مثل نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL أو نماذج بانل داتا عند توفر بيانات لعدة دول)، ما يسمح بتقدير أدق للعلاقة السببية بين متغيرات تكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي.

دراسة الأثر الاجتماعي للتحول الرقمي في الجزائر، خصوصًا فيما يتعلق بفرص التشغيل، التفاوت الجغرافي، وتحقيق الإدماج الرقمي.

اقتراح سياسات عملية لتحسين الجاهزية الرقمية، خاصة من خلال تشجيع الابتكار المحلي، وتكوين الكفاءات، وتطوير البيئة القانونية التي تحفّز الاستثمار في القطاع الرقمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. أبو راسم الراسي، *تكنولوجيا المعلومات للأعمال*، دار النشر المكتبة الإلكترونية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2015.
2. جلال خشيب، *النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة*، الطبعة الأولى، المجلس العلمي للنشر، مصر، 2015.
3. فتح الله لعلو، *الاقتصاد السياسي*، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1981.
4. محمد عبد العزيز عجيمة، عبد العزيز الليثي، *التنمية الاقتصادية*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
5. منير خروف، *المالية والتجارة الدولية*، مطبوعة محاضرات، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014-2015.
6. ناصر محمد ثابت، *العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي*، دار المناهج، الأردن، 2001.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

7. حمري نعيمة، خليفة محجوبة، *تكنولوجيا المعلومات والاتصال رهان لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة*، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2023.
8. دلال نور الدين، *دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الريادة*، مذكرة ماستر، جامعة سطيف، الجزائر، 2019.
9. صاحبي خديجة، *أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2022/2021.
10. صديق محمد، وهاب فريد، *دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النمو الاقتصادي*، مذكرة ماستر، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2018.
11. عدة محمد، *أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2022*، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2023.
12. فتيحة بناني، *السياسة النقدية والنمو الاقتصادي*، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.
13. محدان أمينة، كرناف فطيمة، *دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري*، مذكرة ماستر، جامعة تيارت، الجزائر، 2024.
14. مروة مومن، *أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000-2020*، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023.
15. نبار ربيحة، *خصائص وتأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال*، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.

ثالثا: المقالات

16. إبراهيم إسماعيل، محمد مدياني، "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، *مجلة الآفاق العلمية*، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 5.

17. ابراهيمي بن سالم، زناقي سيد أحمد، "دراسة أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج"ARDL ، *مجلة المالية والأسواق*، المجلد 12، العدد 01.

18. بن يحي عمار، بوثليجة أنيسة، "مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إدارة وتنمية الكفاءات البشرية"، *مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية*، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 1، 2022.

19. بوشيخي محمد رضا وآخرون، "واقع وأهمية تبني البنوك لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر"، *مجلة الدفاتر الاقتصادية*، جامعة معسكر، الجزائر، العدد 1، 2019.

20. ديدوش هجيرة، حريري عبد الغني، "دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ومعيقاتها"، *مجلة التحولات الاقتصادية*، المجلد 02، العدد 02، 2022.

21. الزعبي عبد الله، "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإبداع الإداري"، *مجلة العلوم الإدارية والتقنية*، الأردن، 2020.

22. سابق نسيمة، "موقع الجزائر من اقتصاد المعرفة من خلال مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال – دراسة تحليلية إحصائية للفترة 2000–2020"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، المجلد 12، العدد 03، جويلية 2023، الجزائر.

23. سعدي محمد، "دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية الكفاءات البشرية"، *مجلة الإدارة والتكنولوجيا في العالم الغربي*، الأردن، 2018.

24. عبد الخالق أودينة، "تحدي تبنيات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات الجزائرية"، *مجلة البصائر*، العدد 1، تيبازة، الجزائر، 2024.

25. عبد الرحمان سوالمية، "استخدامات تكنولوجيا الاتصال الحديثة وانعكاساتها"، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد 21، باتنة، الجزائر، 2015.

26. العياشي زرزار، "تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد وأثرها في النشاط الاقتصادي وظهور الاقتصاد الرقمي"، *مجلة الاقتصاد والمجتمع*.

27. غوال نادية، عدالة العجال، "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر"، *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2019، الجزائر.

28. مفتاح بن هيدية، محمد لمين هيشور، "تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأداء التنظيمي في منظمات الأعمال المعاصرة نحو القراءة السيلولوجية"، *مجلة هيرودوويت للعلوم الإنسانية*، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 25، 2023.

رابعا: المواقع الإلكترونية

19.وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الرقمية، المديرية العامة للاقتصاد الرقمي، الجزائر. متاح على:
www.mpt.gov.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2022، في ظل التغيرات العالمية المتسارعة نحو الاقتصاد الرقمي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعّمًا بتحليل قياسي لقياس العلاقة بين مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (كالإنترنت، والهاتف النقال، وعدد مستخدمي الشبكة) وبعض مؤشرات النمو الاقتصادي (مثل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه.(

أظهرت النتائج أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دورًا إيجابيًا محتملًا في دعم النمو الاقتصادي، إلا أن مساهمتها لا تزال محدودة بفعل عدة عوامل، من بينها ضعف البنية التحتية الرقمية، نقص الكفاءات التقنية، محدودية الاستثمار في الابتكار، وعدم تكامل السياسات الرقمية. كما أكدت الدراسة على ضرورة تعزيز الجاهزية الرقمية، وتحسين التشريعات المتعلقة بالتحول الرقمي، وتوسيع استخدام الحلول الرقمية في القطاعات الحيوية لتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصال، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الرقمي، الجاهزية الرقمية.

Abstract

This study aims to analyze and assess the impact of Information and Communication Technology (ICT) on economic growth in Algeria during the period 2000–2022, in light of the global shift towards a digital economy. The research adopts a descriptive and analytical methodology, supported by an econometric analysis to measure the relationship between ICT indicators (such as internet usage, mobile phone subscriptions, and network users) and economic growth indicators (such as GDP and GDP per capita).

The findings indicate that ICT has a potentially positive role in supporting economic growth; however, its contribution remains limited due to several factors, including weak digital infrastructure, a shortage of technical skills, limited investment in innovation, and the lack of integrated digital policies. The study emphasizes the need to strengthen digital readiness, improve legislation related to digital transformation, and expand the use of digital solutions in key sectors to achieve more sustainable economic growth.

Keywords: Information and Communication Technology, Economic Growth, Digital Economy, , Digital Readiness.